

سرتا بنامہ سیرت کا مطالعہ سے نیا آدمی

میں داخل ہو گا۔ (۲۰) سیرت کا مطالعہ

میں داخل ہو گا۔ (۲۰) سیرت کا مطالعہ

نوفل بن نعمت الله (م)

٢٤٢
٢٣-
٤١٢

2396
S/A

۲۲۲۲	۲۲۲۲
۲۲۲۲	۲۲۲۲
	۲۲۲۲



للبارون اشخنا اوطوقار النمساوي

وقد

ترجمة الآن من اللغة التركية خدمة للدولة والوطن

الفقيه لرحمة ربه القدير نوفل بن نعمة الله

بن جرجس نوفل الطرابلسي



طبع في بيروت سنة ١٨٧٣ هـ

د ٢٣	د ٢٣
فن فن	فن فن
المقدمة	المقدمة
كتاب	كتاب

أما بعد حمد الله وشكره يقول العبد الفقير اسبروصمة الذنب والتقصير
 راجي رحمة من هو لنداء عبده سميع قريب . وللعائمه ملت مجيب . وعن حاجائه
 قط لا يغفل . نوفل بن نعمة الله بن جرجس نوفل . انه لما راج في عصرنا هذا
 الموصوف بالذكاء والمعارف . سوق اللطائف والطرائف . وبذلت فيه اهل
 الفضل نفود الغيرة والاجتهاد . في كل بقعة وناد . على ايجاد اسف الجديدة .
 والامثلة الحميدة . وصرفوا على ما يجذب قلوب محبي ذلك من اهل اثن
 الاوقات . باحثين عما من شأنه ان يشرح الصدور ويحلب المسرات . ويضاعف
 اثار الخيرات والبركات . فواظب الكبير والصغير . والجليل والحقير . على
 السعي والاشتغال باشغال الانوار العقلية . وابرار آثار المحاسن العلمية . في
 ممالك الدولة العلية المحروسة . تحت ظل عواطف الحضرة السلطانية المانوسة .
 المستقرة الان على اريكة مقام . هذه السلطنة العظي الابدية الدوام . وكان من
 جملة ما بزغت انواره من انواع العلوم . ونالاً من اشعة كل منطوق ومفهوم .
 علم السياسة . الذي هو ثرة الكياسة . وسلم الرياسة . واول ما ألف فيه هذه
 الرسالة الصغيرة الحجم . الجلية القدر . للبارون اشخنا او طوقارا النساي موسومة
 بكتاب حقوق الامم حررها بذاته في اللغة التركية وبعد ان طبعها في المطبعة
 الامبراطورية بمهينة فيا نأقدمها هدية الى العتبة السلطانية . في عصر ساكن
 بحاج الجنان مولانا المرحوم السلطان عبد المجيد خان فانتشرت في كراسي
 ممالك العلية . غير انها لحد الآن لم تُرجم الى اللغة العربية .
 ابناء هذه اللغة الشريفة . الذين هم اوطانهم اللطيفة . ويغنون

بقدر ما نصل اليهم ولين كانت ضعيفة. فخير اني لسوء حظي من صف اصحاب
العيون الباصرة. والايادي الفاصرة. وانما يقتادني قولهم في الامثال. ملا لا يدرك
كلمة. لا يترك اقله. فشبرت عن مساعد العجالة. وبادت الى ترجمة تلك الرسالة.
لا قدمها لهم كباكورة في اطباق من النجالة. عسى ان افوز بقبولها في زمان يفخر
على ما سواه من الازمنة بالحظ والسعد. بل وبما وصل اليه من ذروة المجد.
تحت راية السلطان الاعظم. ظل الله على العرب والعجم. باسط بساط العدل
والانصاف. وقامع اهل الفساد والجور والاعساف. من رعت في رياض نعيم
الوافرة. وعشت من فضلات خيراته ومبرراته المتكاثرة. كما عاش آباي واجدادى
في ظل اسلافه العظام مولانا السلطان عبد العزيز خان. ادام الله تعالى شوكرته.
وآبد سريره خلافته. ما تكررت الايام. وتعاقت الاعوام. والله در القائل
سَمِ سَمَةَ تَحْمِدُ اثارها واشكر لمن اعطى ولو سمسمة

وهذا وان الشروع في المقصود. قال المؤلف

اما بعد فان كتاب حقوق الامم العمومي يشتمل على قسمين مختلفين وهما
حقوق الامم الطبيعية وحقوق الامم الوضعية اما قاعدة حقوق الامم الطبيعية
فهي تحتوي على بيان انواع الحقوق والتعهدات التي تنشأ عن كيفية احوال
الشعوب الاصليه بنسبة كل منها الى الباقي عند ما ترتبط وتختلط مع بعضها
وعكسها قاعدة حقوق الامم الوضعية اذ انها تجمع وتحتوي على الاصول الثابتة
والتواعد الوضعية المتنوعة التي تجري وتراعي بين الشعوب مع بعضها على
اختلاف جهاتها وتنوع مناسباتها سواء كان ذلك بمقتضى معاهدات خصوصية
او ما جرت به العوائد القديمة وهذا الكتاب ينكفل ببيان حقوق الامم الوضعية
المذكورة غير انه لا يخفى بان كلاً من الدول والامم المختلفة التي يتوقف عليها
كتاب حقوق الامم هو مستقل في حالته ومطلق التصرف في دائرته وحيث لم
يكن هناك حاكم منصوب بينهم بالاشتراك يخضعون الى اوامرهم فاما منهم من
يجبر على الخضوع والانقياد لسوء من الاصول العمومية في مناسباتهم مع بعضهم

بعض فذلك كانت الاحكام العمومية الراجعة الى حقوق الامم غير ممكن بل
ولا يتصور ان تكون كسائر الاحكام الخاصة بالوضع اعني مفصلة ومقررة مادة
فائدة لو ان تجري نافذة في كل الاوقات كما ينبغي لكن مع ذلك حيث كان اكثر
الاحكام المذكورة مبنياً على معاهدات خصوصية وعوائد قديمة معتبرة منذ
مئات وفيرة ومرعية بكمال التدقيق عند دول اوربا وعلى هذا الموجب صارت
مرجعاً بل واساساً لكل نوع من التداير والمسائل البوليتيكية فمن المعلوم بان
هذه الاحكام العامة المذكورة هي من المواد المهمة والوقوف على مآل ما تتضمنه
هو علم خاص المنفعة من المعارف المتخصصة على اية حال كان لكل من
اهل المعارف وخاصة ارباب المناصب الدولية فالمامول اذن ان
يكون هذا الكتاب المعتمد صميحة على تلك العلوم النخبة

والسور الجزيلة التي صار شرها واحياؤها بتوجهات

ذات الحضرة السلطانية وموجبة لمافع اصحاب

المناصب السامية من ماموري الدولة

العلية فان ذلك اقصى ما يتغنيه

المرجم الفقير وبرجوة في هذا

الباب من فيض ربه

المنعم القدير

الفصل الاول

في بيان الدول المختلفة والاصول البوليتيكية^(١) بوجه العموم

المادة الاولى في بيان مناسبات الدول بالنسبة الى

بعضها بعض

يَعْتَر بلفظ الدولة في اصطلاح علم البوليتيكة عن جمعية اشخاص مستقلة متمدين يسكون محلاً واحداً تحت حكم رئيس واحد نظراً بوجودها هي اجتماعية ملكية ومالية ذات رئيس لكن لما كانت اسس العمران لتمدين اوائل الازمة لم تنزل غير مشيدة وروابط التماس والاتلاف في يد السوب المتحالفة ليست بمؤكدة كانت الدول وقتئذ بحالة الانفراد ثم بعد اخذ مع مرور الدهور في تنظيم المنظمات الملكية وحصل التجميع على معاملة الاختلاط الخمسة سرت الاقوام والشعوب على قدم المواصلة في ذلك وكذلك كل واحدة من الدول مع الأخرى فظهرت حينئذ في العلاقات والمناسبات حتى ان روابط الاختلاط التجارية في ايامنا قد مفعودة ايضاً من بين دول اوربا في الازمة السالفة ولم يظهر شي في بعض الاطراف الا منذ العصر الذي فيه افتتح الرومانيون الارض ثم تركت احياناً مد ان زالت دولتهم بل فقد بالكلية منذ ذلك الوقت الى ان كتبت من كتابي

(١) البوليتيكة لفظه بوباية معناها مدني وتطلق على صناعة الادارة وحس

السياسة يقال فلان بوليتيكي اي خبير بالبوليتيكة

كان تأسيس الامبراطورية الرومانية سنة ٢٠٢ للهجرة تقريباً (سنة ٨١٧ م) وبانضمام ذلك الى تنبيهات بابا رومية بقوة على الشعوب المسيحية قد اوجبا تكثيراً اجتماعات الناس المحلية وتزايد المناسبات بين الدول ايضاً ثم ولئن قُطعت بعد ذلك هذه العلاقات الحسنة من بينهم بواسطة الحروب الشديدة وظهرت حالة التفرد على نوعٍ ما الا ان قضية التزام اصول موازنة البوليتيكة الملكية ووفائتها قد جلبت اتفاق الدول واتحادها مع بعضها باكثر مما كان قبلاً

المادة الثانية في بيان اصول موازنة البوليتيكة

اصول الموازنة البوليتيكة المذكورة قد انتجت ترقى العمران وازدياد ائتلاف ومحبة الدول مع بعضها اذ ان المراد منها مراعاة كل دولة من هذه الدول ما لغيرها من الحقوق المستقلة. واذا ارادت احداها ان تتجاوز حدودها وتتدخل في احوال اخرى من سائر الدول جبراً فتتمض حينئذ باقي الدول بالاتفاق وتربها خدماً وحاصل الامر هو انه كما ان هذه الاصول هي عبارة عن مصادمة بقدر القوة لمثل هكذا تعديات مكروهة كذلك كانت اسبابها العملية التي توجب الحصول على هذا المقصد الخيري غير مبنية على الصعوبة والمعاناة ايضاً بل جعلوها مبنية على ائتلاف الدول ومهادنتها مع بعضها بطريق المعاهدات الصالحة فقط ثم ولئن كانت هذه الاصول قد وقعت عند البعض موقع اللوم والقدح بقولهم ان الوقائع السابقة واللاحقة قد دلت على ان اجراءها قد صار مراراً عديدة على نيات فاسدة ووسيلة لارتكاب الفسق والفجور هذا مما عن انما لم تظهر بالمقصد من ازالة ما بين الشعوب المتخالفة من الحسد والغيرة ولا يمنع مصائب الحروب والمقاتلات فهي مع ذلك اكمل ما يكون من هذا القبيل من سائر اصول البوليتيكة واسهل كل اعمالها وبصرف النظر عما يظهر من عدم كفاءتها في بعض القضايا تكون موجبة لازدياد العمران وتأكيد مباني الصلح والراحة وتكثير ميل الدول الصغرى للدول الكبرى

عدا عن محافظتها على الاملاك والاموال المتداولة بايادي الناس وتصرفهم
ولذلك تكون اصولاً خيرية تستحق الاعتبار من كل الوجوه

المادة الثالثة في بيان احوال الاصول المذكورة

اصول موازنة البوليتيكة المذكورة كان قد صار التعويل عليها وجرت
مراراً بين الدول في الازمنة السالفة ايضاً لكن حيث كانت موضوعاً لانواع
التعديلات مع مرور الازمنة فكانها تلبست بصورة اصول جديدة وقد كان
حدوث ظهورها منذ ثلاث مئة سنة تقريباً في اوربا وخرجت وقتئذ من القوة
الى الفعل في علاقات الدول الصغرى بين بعضها باقليم ايطاليا حيثما كانت
تلك الدول على غابة ما يكون من مخالفة كل واحدة منها للآخرى من جهة
الانساع والاقترار وحملتها على كمال الائتلاف والاختلاط سواء كان ذلك
بمقتضى رواج التحارات او بداعي علاقات التجارات والذابات عند ما وقف
اعيان البعض منها على ضعف احوالهم وخافوا لدى التأمل من تسلط كبار
الدول وتصدّهم لاجبارهم والاضرار بهم ومن ثم مال قسم من هذه الدول
المذكورة الى المعاهدة مع بعضه وتحالف على منع كل نوع من التعديلات
الاجنبية الموجبة لزوال الواحدة منه بالمدافعة عنها بقدر الطاقة وبذلك قد
راعى اصول موازنة البوليتيكة طوعاً وكرهاً ثم لما ظهرت بعد ذلك
التي طال امرها فيما بين فوانسا والنمسا بدعوى حق التحكم والترأى
ايطاليا جزع من ذلك باقى الدول فالكائنة في غربي اوربا اذ ان
احدى الدولتين المشار اليهما بفتح هذا الاقليم والتصرف به فتريد
على الاطلاق ويخرج اقتدارها عن حده وربما أدى ذلك الى تطرؤ
احوال تلك الدول ذاتها ولذلك اخذت في البحث عما يدفع عنها ذات
الخطر وباشرت بالتبصر في هذه القضية ثم عقدت اتفاقاً على سحابة
استقلالية كل منهما ووقابتها من كل الوجوه مع عدم الرغبة في استئسان قوة

أحدى الدولتين المشار اليهما واقتدارها فوق الحد وبذلك راجت اصول موازنة البولنيكية في تلك الناحية أيضاً وسرت من اقليم ايطاليا الى الجهة الغربية من اوربا ومن ثم كثر امتدادها الى ان حدثت بعد ذلك الحروب الشديدة بين الشعوب الكاثوليكية والبروتستانتية فيما يخص بالمعتقدات المذهبية وبذلك تبدل ما بين الدول الجرمانية من الاتفاق بالانشقاق وآل اتحادها الى الشقاق والافتراق فقبلت حينئذ هذه الاصول في تلك الجهة ايضاً وحينما نقلت هذه الواسطة من الجهة الغربية الى اقليم جرمانيا الذي هو قلب قسم اوربا ومركزه كانت الدول الكاثنة في شمال اوربا هي وحدها فقط على الحيادة في اغلب احوالها نظراً الى ثقلات داخلية باقية الدول ومتجنية المداخله وقتئذ في الاحوال الخارجية ولذلك لم يكن التزام هذه الاصول ما يستحق الالتفات بالنظر اليها الى ان ثارت فيما بينها هي ايضاً الحروب الشديدة التي جرت قبل الآن بنحو مئة سنة تقريباً وآل امرها الى ان اكسبت دولة روسيا من القوة والمقدرة ما تفوقت به على دولة اسوج فمن ثم اضطرت هذه الدول لان تنقاد الى هذه الاصول ايضاً بل لازالت الى ايامنا هذه تصرف خزائن اهتمامها نارة بعقد العهود ونارة بسوق الكنائس والجنود لاجل محافظة الاصول المذكورة ووقايتها فعلاً. ثم لما عرفت الدول البحرية ايضاً بان دوام ايام الصلح والسلام هو من اهم ما يقتضي من الامور الى رواج متاجرها التفت حينئذ الى مراعاة هذه الاصول وصرفت وسع اقتدارها على تعميمها ونوكيدها بواسطة امدادها متفقها واعانتها لهم سواء كان بما تعطيه من المرتبات للعساكر الاجنبية او بالاسعافات المالية وبهذه الطريقة سعت في ازدياد ثروة بلادها واعلاء مراتب شانها وشهرتها في اوج الاقتدار وصل في الفخار حتى انه لما قل اعتبار الاصول المشار اليها واخذ قدرها في النقص والند في يوماً عن يوم منذ ثمانين او تسعين سنة تقريباً لاسباب عوارض غفلة عرّضت ونقائص هم طرأت وانتهى الامر بان حدثت في فرنسا تلك لتبدلات الحكمية والانقلابات الملكية التي آل الامر فيها الى فرط تفوق

الدولة المشار اليها وتسلطها على سائر دول اوربا وكان ذلك ثمرة غزوات نابليون العظيمة وبها قارنت الاصول المذكورة الزوال والاضمحلال اوجب الامر حينئذ الى افتتاح اقليم فرانسوا ونسخه ودفع الفاتح المشار اليه وتدميره بواسطة حروب اقامتها مع بعض الدول المتفقة انتجت هذه النتيجة الحسنة ووجب كذلك ظهور الاصول المذكورة مرة اخرى في ساحة البولنيكية متغيرة الصورة لكنها متحدة المعنى تطبيقا الى احوال اوربا الحالية ومن ثم جرى التعويل عليها والعمل المدقق بمقتضاها الى يومنا هذا

المادة الرابعة في بيان اصول المعاقدة

تُطلق هذه التسمية اي اصول المعاقدة بحسب اصطلاح علم البولنيكية على تلك الاصول الملكية التي تُبنى على معاهدات تنعقد بين الدول حاوية شروط المحافظة على حدود بعضها بعضا ووقاية ما لها من الحقوق المتنوعة باطرافها وترك الحروب والمقاتلات التي يمكن حدوثها فيما بينها بفصل ما كان موجبا لذلك من الاختلافات التي تطرأ ونسويتها بطريق المشاورات الحية . لكن لما كانت هذه الاصول من المعاني التي لا حقيقة لوجودها فلم يبق في وقتنا هذا من يعرف لها اسما ايضا ما لم يتأسس لها محكمة مدلية عامة تتركب كما ينبغي ويخصص لها كذلك مقدار من العساكر يترتب عند الافتضاء لإخراج مقاصد الدول المتحالفة وتدايرها المفروضة عهدا على الصورة التي ذكرت من القوة الى الفعل على وجه وجه حتى اذا تردد احد من تلك الاجزاء المتفقة على الوجه المذكور وتصدى لمعارضة ما ترتبه باقي الدول وتريد فترية حدة وتجريه بحقه ما يلزم من المجازاة السياسية انما حيث كان اجراء هذه العملية في كل الاوقات من الامور المشكلة بل ربما هو في اغلب الاحوال من القضايا المستحيلة نظرا لعدم اعتماد الدول المتفقة على بعضها بعض فاذا تصور لها ليس الا محض اوهام وتخييلات وحقيقة الجرائم من القضايا المستحيلة اذ ان وضعها والعمل بها حسب

المراد والحصول بواسطتها على الأسباب المتصودة لعمار البلاد وراحة العباد من الأمور المعلقة على شرطين يتلاقيان يعني المنوطة بكمال اتحاد الدول المتفقة وموافقتها على صورة الإدارة والمقاصد البوليتيكية . وعدم زيادة تفاوت تلك الدول وافتراقها من جهة الاقتدار والجسامة الطبيعية وعلى هذا يكون المحظ في نصادف الشرطين المذكورين والمقائما نظراً الى احوال البعض من الدول فقط من الأمور النادرة وقل ما يتسبب عن ندرتها هو عدم السهولة في الحصول على الأصول المذكورة واجرائها كما ينبغي بحسب فهم ارباب البوليتيكية ودرايتهم

المادة الخامسة في بيان اصول الرياسة

تُطلق هذه التسمية اي اصول الرياسة حسب اصطلاح علم البوليتيكية على اصول ملكية تجري فيما بين الدول المشار اليها عند ما تكون احدى الدول العظمى ممتازة على اقرانها بالانساع والجسامة والثروة والاقتدار ومن ثم تجري رياستها اما قانونياً او جبراً على باقي الدول كأنها بمثابة ايلات لها وتدبر امور الاحكام بالاستقلال في اقاليم تلك الدول كما تدبرها في اقليمها الخصوصي . وقد حصلت المبالغة في مدح هذه الاصول وترفع قدرها حيثما قيل ان بواسطة اجرائها والعمل كما ينبغي بمقتضاها يستحكم بناء الصلح بين الامم وتدوم احوال الرفهة والراحة في العالم وانما النظر اليها بدون غرض يظهر شناعة هذه الراحة باجمعها وعدم لياقتها بل ترى بجمالتها عن غير اصل وليس لها سبب كما يظهر ذلك من قضية واحدة وهي كما ان لا يمكن لفرد من الافراد ان يقبل ربة تسلط شخص آخر عليه عن رضى منه بارادة صادقة كذلك هي كل دولة من الدول . ايضاً ترغب في ان تكون مستقلة بذاتها وعلى حذر من مداخله دولة اجنبية في امورها الداخلية فاذن لا يتأتى الحصول على اصول التراس المذكورة الا بطريق الافتيات فضلاً عن ذلك اذا بالفرض رغب في التزامها عن رضى من الدول عام واتفاق بينها نام لا يستبين بانها تنتج خيراً او اضرار بركة حيث

كان من مقتضيات احوالها بحسب ~~موجبات~~ ^{موجبات} السيادة في احدى الجهات والعبودية في ما عداها ان تزداد القوى العسكرية باكثر مما يلزم في تلك الجهة ايضاً ويتسلط الفقر والفاقة في باقي الدول المحكومة بها ومن ثم يقتضي لانفاذها واجرائها في كل وقت ثوران الحروب الدائمة التي يتبعها زوال اسس الراحة وتأخير العمران ويعقب ذلك تفوق المصاريف الحربية على ما يمكن تحصيله من الارباح والمنافع بواسطتها وحيث لا يبقى مناص للدولة الغالبة الا باختيار طرق المصالحة غير ان في مثل ذلك الوقت يكون اختيار هذه الطريق كعلامة اقرار بالوهن والضعف وبذلك تصبح القضية سبباً اعليادياً لطغيان عام من الدول المحكومة يعقبه الزوال التام لتلك الاصول كما هو في غنى عن التذكار واقلاً هنا لك يجب ان تؤخذ قضية زوال دولة الرومانيين الفاهرة وملاشاة كثيرين ممن سواها التزموا اصول الرياسة المذكورة من الدول الفاهرة في اقل زمنٍ دليلاً لمن يتخذ الوقائع السالفة عبرةً للاحوال الحاضرة على عدم نجاح الاصول المذكورة في الامور البوليتيكية

المادة السادسة في بيان انواع الدول واول ذلك الدول المستقلة وغير المستقلة

الدولة المستقلة تُطلق بحسب اصطلاح علم البوليتيكة على الدولة التي يكون عنان ادارة امورها الداخلية مربوطاً بيد اختيارها الذاتي معنوقة من كل انواع الانقياد والخضوع بالنظر الى الدول الاجنبية من هذه الجهة وبمعكس ذلك الدول التي لم تكن كذلك ويقال لها حيثئذ غير مستقلة وبناءً على هذا التعريف لا يمكن لقضايا مذهبية او خارجية او قائمة بعلاقات مؤقتة ربما كانت لاحدى الدول مع الدول الاجنبية لبعض مناسبات شخصية تخص سبباً كماً او ناشئة عن رفض باقي الدول حقوق الاطلاق والاستقلال التي تستند

عليها تلك الدولة فعلاً لعدم استجسانها اياها ان تدفع امر اطلاق واستقلال
الدولة المشار اليها ولا ان تمنعها عن اجراء تلك الحقوق وانفاذها فعلاً طالما هي
مستقلة في ادارة امورها الداخلية وعلى هذا لا يوجد دخل مطلقاً لكيفية تحصيل
احدى الدول حقوق الاطلاق والاستقلال سواء كان تحصيلها قانونياً او جبرياً في
قضية قبول تلك الحقوق من سائر الدول او عدم قبولها لان المداخلة في امور
داخلية الدول الاجنبية والمباحثة في امر مشروعية ما يقع من التقلبات الحكيمة
داخل اقاليم تلك الدول وعدم مشروعيتها جميعاً يعد من القضايا المنوعة
الخارجة عن وسع واقتدار اية دولة كانت وهكذا اهالي بعض الايلات والقصبات
التي لم تكن مستقلة باجراء مقتضيات الحكومة والاحكام وانما امتازة بامتيازات
خصوصية تفرزها عن امثالها وماذونة بعقد بعض امور جزئية وحلها حسبها
ترتيب ليس لها حد بان تدعي الاطلاق والصلاحية للاستقلال استناداً على مثل
تلك الامتيازات واما الدول التي تكون حقوق استقلالها مقبولة ومُعترف بها
من بعض الدول ومردودة او منكر عليها من البعض الآخر فقد كانت توجد
قبل الان في قسم اوربا واما الان فليس لها وجود بل مفقودة منها بالكلية كما
هو معلوم جيداً عند ارباب علم البوليتيكة

المادة السابعة في بيان الدول المركبة وغير المركبة

بصرف النظر عن ذكر الدول غير المركبة وعن بيان كيفية احوالها
المعروفة عند الخاص والعام ولما الدول المركبة فتارة تكون اجزاؤها المختلفة
المركبة لها خاضعة ياجمعها لامر حاكم واحد وتارة تكون مراعية فقط لنوع واحد
من اصول الاحكام بطريق الاشتراك ونظراً لذلك قد يُحكم عليها بانها تكون
مركبة في وقت ما ذاتاً وفي آخر فعلاً وعلى هذا البناء لا تكون صورة تركيب
الدول التي يقال عنها بانها مركبة ذاتاً مستقرة على ذلك قراراً مؤبداً بل بما
انها تكون تحت حكومة منحصرة بوقت معين او بمدة قيام عائلة معروفة معينة

حلول ذلك الاجل او انقراض تلك العائلة المتأمرة او نكولها عن سبيل التملك
 يكون عقب ذلك كل من تلك الاجزاء المركبة مطلقاً ومستقلاً واما الدول التي
 يقال عنها بانها مركبة فعلاً فتارة تكون اجزاؤها المختلفة المركبة لها متساوية
 جميعها في قضية الحدود والاستحقاقات وتارة يتصدى احدها لدعوى الرأس
 ويجمع سائرهما تحت نير احكامه ولذلك تكون حقوق اطلاق واستقلال كل
 منها تارة باقية وموكنة واخرى زائلة ومضحلة فمن ثم نتحصل صورة تركيب مثل
 هذه الدولة المركبة فعلاً من وجهين وهما اما ان تكون تلك الدول قد عقدت
 اتفاقاً بان كل واحدة منها تحفظ حقوقها الملكية والحكومية وتوقيها وتدير فيقتها في
 اوقات الحروب وتعاونها بشرط ان يكون كل من تلك الاجزاء المركبة المذكورة
 مطلقاً في ادارة امورها الداخلية ومستقلاً بها ومن ثم يُطلق على صورة تركيبها
 بحسب اصطلاح علم البوليتيكة جمعية دولية^(١) واما ان تكون بعكس ذلك
 وكل من اجزائها المركبة متجنباً مركز حقوق استقلاله وجميعها خاضعة لما تجريه
 من الاحكام دولة واحدة من بينها ومتخذة صورة ملك واحد وحينئذ يُطلق على
 صورة تركيبها لفظ دولة متجمعة^(١)

المادة الثامنة في بيان السيلطنة او الجمهورية

يوجد تفاوت كلي فيما بين الدول المختلفة بالنظر الى قضية النظام الدولي
 واصول الاحكام اذ تارة يكون عتاق الحكم والحكومة مفوضاً وعقد وحل امور
 محولاً ليد اقتدار فرد من الافراد وتارة ليد اختيار جماعة من اصحاب
 الاعتبار يكونون اما من الاعيان الكبار واما من العوام الصغار وبحسب

(١) لعل ما اراده صاحب الاصل باجتماع الدول هو ما يُعبر عنه اللغة
 بالاتحاد الدولي وما اراده بدولة مجتمعة هو ما يُعبر عنه بالملك المتحدة
 ايضاً اه مترجم

ذلك تكون اصول الحكومات متنوعة الاشكال فيُطلق عليها اما سلطنة او جمهورية او ارستوقراطية او ديموقراطية وعلا عن ذلك قد تكون الدول السلطانية مختلفة الاجناس ايضا نظراً لدرجاتها في المقدرة والقوة ونظام قضية الخلف والتابع وصورتها فيها ولحوزة قدرة حكامها ونفوذهم ايضا اذ انها تكون اما غير محدودة واما مقيدة ومحدودة باحكام وضعية وهكذا ايضا قضية الخلف قد تكون نارة عن اب وجد يعني حسب اصول الارث والنظام واخرى فوضى بطريق ارادة الشعب والاتفاق العام ولذلك كان يُطلق عليها اما سلطنة غير مقيدة او سلطنة مقيدة او سلطنة وراثية او سلطنة انتخابية واما جواب السؤال والاستفهام عما هو اكثر قبولاً واعتباراً من اصول احكام الدول المذكورة فيكون هكذا وهوان الدول الكائنة تحت اصول السلطنة المقيدة هي المفضولة على غيرها من جهة العدد والكثرة واما الجمهوريات فقد اوشك اعتبارها ان يزول وخاصة الاصول الديمقراطية فانها قد تلاشت وفقدت من اقليم اوربا بالكافة

المادة التاسعة في بيان قضية الفرق والاختلاف بين الدول في المذاهب الدينية

قد كان للاديان والمذاهب فيما سلف دخل كبير ونفوذ تام في الامور البولينيكية لكن فيما بعد انصل هذا الامر الى درجة يُظنُّ به معها بانه لم يبق له اثر قط اما في ايامنا هذه فقد حصل بالتالي على قوة كلية . ثم حيث كان وثنيون اللابون الذين يسكنون جهة القطب الشمالي قليلي العدد فلا يُعتدُّ بحسبانهم اما الدول والشعوب القاطنة في اقليم اوربا عدا عن الشعوب الاسلامية المركبة من اقوام من الترك والثر والروم فمن المعلوم بانهم تابعون للديانة المسيحية بدون استثناء وبما ان اصول هذا المذهب وقواعده ذلت انواع وفروع كانت

مجرد طرق الكاثوليك والبروتستانت والروم مقبولة ومعتبرة في أكثر ما لكها
 بما عدا ذلك من الأصول الدينية ليس إلا جائزاً وماذوناً به فقط وقضية
 تحديد الرخصة به قانونياً وحصرها بأجرائه علناً في من الأمور المستحقة للاعتناء
 إذ يوجد تفاوت كلي بين الدول في وجوه قضية الترخيص بهذه المذاهب غير
 المقبولة وصورة اجرائها الظاهرة حيث أنه يوجد بينها من يرى وجوب الانقياد
 لى قانون واحد فقط ومن عنده ميل زائد الى اعتبار الأصول التي من نوع
 واحد ولذلك توجد عند البعض منها رعاية دائمة الى سائر الأديان وعند بعض
 آخر رخصة كلية وماذونية تامة بتابعة كل انواع الأصول المذهبية وإيفائها حسب
 المرام على اي صورة تكون حتى ان الرهبان اليسوعيين الذين طردوا قبل
 الآن من أكثرها لك هذا الاقليم قد قبلوا ثانية في بعض محلات منها فدخلوها
 ومنذ عقدت المعاهدات المتبادلة المسماة بالمباركة بين أكثرها بروتستانتية
 فضلاً عن الدول الكاثوليكية وبين بابا رومية . . . والمذاهب
 دخل في الأمور البولنيكية ونفوذ في ارقى ما يكون . . . الكمال ايضاً
 غير أنه لا يبعد بان لا يتجاوز حدودها بعد الآن بل تبرز بمجدها عندال

المادة العاشرة في بيان انواع درجات الدول بالنظر الى

حوزتها واتساع مقدرتها

الدول المختلفة سواء كانت دولاً برية أو بحرية ومن الرتبة الاولى او الثانية
 او الثالثة تُقسم على وجهين بالنظر الى ما في حوزتها من القدر والاعتبار والدول
 المحدودة من الرتبة الاولى عدا عن الدولة العلية هي دول أستراليا وانكلتره
 وفرنسا وبروسيا وروسيا واما الدول البحرية فمن كانت بلادها منها محدودة
 وليس له الأكمية من السفائن الحربية لمجرد محافظه التجارة فهو قليل
 رقي هذا الجانب ولكن الدول الكبرى المالكة للبوارج الجسيمة والعارض

المركبة من قبقات بقدر الكفاية كاملة القدرة قابلة للمقاومة في ما يحدث من المحاربات البحرية فهي التي تستحق الاعتبار وتليق تسميتها دولاً بحرية . وقد تخصص اطلاق هذا الاسم الآن على دولتي فرانس وانكلترة فهما والحالة هذه نتصفان به

المادة الحادية عشرة في بيان انواع درجات الحكم بالنظر لما يستحقونه من التشريفات الرسمية

يظهر جلياً من الملاحظة لمجرد حقوق الاستقلال التي تسند عليها الدول بصرف النظر عما هو بينها من الفرق والاختلاف في الانساع والقدرة على الوجه الذي اشرنا اليه بان درجة شأنها واعتبارها مع ما هي عليه من التفاوت ليست في نفس الامر الأولية بالنظام وليس لاحداها حق بان يدعي الباقي ويطلب منه اظهار التفاتات تشريفية بهذه المناسبة غير ان الدول الصغرى قد رأت من المعقول الموافق بان تجري في كل الاوقات بعض تشريفات رسمية وتظهر شيئاً من الحركات التعظيمية للدول الكبرى علامة للاعتراف ونموذجاً للافتخار دائماً ومن ثم اتصل هذا الامر مع تقلبات الادوار وتعاقب الليل بالنهار الى اتخاذ قاعدة خصوصية تجري بين الدول وعليها يكون المعول في هذا الخصوص كدستور وتشريفات بوضع مادة فادة الالقب الفاخرة المخصصة بالذوات اصحاب الحكومات وما يجب ان يؤدى لهم من الاكرام والتعظيمات سواء كان ذلك بحضورهم او في اثناء مرورهم بطريق السياحة من البلاد الاجنبية وكذلك ما تقتضيه اللياقة من جميع التوجهات التي تستحقها سفراؤهم وقد دام اعتبار ذلك الى ان وصل به الى مرتبة القوانين وقونها وصارت الالقب الفاخرة المنسوبة لاصحاب الحكومات المشار اليهم تشمل عدا عن سلطان على امبراطور وملك وجران دوق ودوق والكتور وبرنس ولاند غروقة ويرجع لكل منها

عنوان رسمي بقدر رتبته يستعمل في اثناء الخطاب مع صاحب ذلك اللقب بصرف النظر عما يخاطب به سلاطين آل عثمان العظام فيخاطب الامبراطور والملك بما جسته^(١) يعني صاحب الشوكة والفران دوق والالكتور والدوق واكثر البرنسات المستقلين بامر الحكومة بالنس يعني صاحب السمو^(٢). اما درجة شان هذه الالقاب الفاخرة واعتبارها بين الشعوب المسيحية فهي ان عنواني الامبراطور والملك هما اعلاها واشهرها والملقبون بذلك ومعنونون بعنوانه من الدوات السامية هم الاكثر تفوقا واعتبارا بين اقرانهم ويقضى لهم بارسال كبار السفراء ولبس التاج والجلوس على التخت المغشاة بالذهب ومخاطبة اندادهم من اصحاب الحكومات بالاخ وامثال ذلك من الحقوق العظيمة والامتيازات الوسيمة التي هي من خصوصيات اصحاب الحكومات الملقين بهذا اللقب الشريفين المذكورين وقد كان للقب الامبراطور في ما سلف من الازمنة رعاية كلية في اوربا وخاصة لامبراطرة رومية فانه كان يتقدم اليه الاحترام والخضوع التام كانوا هم اصحاب الارض وروساء الشعوب المسيحية وقوادها ثم بعد ذلك مال نجم شان هذا العنوان شيئا فشيئا الى مغرب الهبوط مع مرور الدهور ولا زال كذلك الى ان حاول الارتفاع الى اوج الشوكة والافتخار ثانية منذ اثنتين واربعين سنة تقريبا بواسطة مساعي نابوليون صاحب الفتوحات الشهيرة واهتماماته لكن بدون فائدة اذ انه متى نظر اليه بعدم الغرض يظهر بانه لم يبق له قدر ولا اعتبار بازود من عنوان ملك كما هو من الامور المسلم بها لدى ارباب علم البوليتيكة . وقد كان كذلك قبل الآن تعيين درجات الدول المختلفة وما يجب لها من الاعتبار وعنوة اصحاب الحكومات المسيحيين وكيفية تما

(١) الجيم في ما جسته محررة في الاصل بالزاي الفارسية ولفظها يكون بين

الجيم والزاي اه مترجم

(٢) صاحب السمو هنا محرر في الاصل رفعتلو يعني صاحب الرفة اه مترجم

لهم من الوسعة والمقادير من النضاياء الموقوفة على مجرد ما يرتئيه ويستحسنه البابا
 أولاً والثاني امبراطورة رومية من بعده وإنما في أيامنا هذه الحاضرة قد صار في
 وسع كل من اصحاب الحكومات ان يلقب ذاته ويعنون ملكه ودولته بما يريد
 من تلقاء ذاته والعكس ايضاً محقق يعني ان سائر اصحاب الحكومات هم مخبرون
 في قبول ذلك اللقب الذي يتخذونه أو رده والانكار عليه بحسب ارادتهم . ثم
 وان كان لم يتعين شان كل دولة من الدول على حدتها ولم تقرر درجة اعتبارها
 بالنسبة لما عداها غير انه بمقتضى العوائد الحسنة التجارية منذ القديم بين الدول
 تعرف الدول ذات الممالك الجسمية وتحكام اصحاب الاصل والسلسلة القديمة
 الذين عنواناتهم بالنسبة الى الغير عظيمة بانهم هي بغاية ما يكون من الامتياز
 والافتخار بين امثالها ودولة بابا رومية كانت عند الكاثوليكين المثبوتة والمشتهرة
 اكثر من الجميع اما نفس اصحاب الحكومات فمن كان منهم يلقب بامبراطور
 او ملك وحاصلاً على التشرىفات الرسمية التي يستحقها هذان العنوانان يكون في
 درجة من القدر عظيمة ويعتبر موقراً اكثر من غيره فيما بين الشعوب المسيحية
 كما هو غير مستتر عن اصحاب علم البوليتيكة

الفصل الثاني

في بيان حقوق التملك الشعبية عموماً

المادة الثانية عشرة في بيان صورة اكتساب الاموال والاملاك
 وتحصيلها بوجه العموم

« لا يخفى بانه كما ان كل نوع من الاموال والاشياء على العموم يتحصل نارة

بمجرد طريق الاخذ والتصرف وتارة بالانتقال والتحول من يد الى يد عن
رضى من الطرفين يعني بمقتضى العهود والمواثيق كذلك هو الحصول على كل
امر اكتسابي يمكن ان يكون على هذين الوجهين المبنيين تارة على التصرف
وتارة على العهود والمواثيق ايضا وبناء على هذا يكون كل من الدول والام
بثابة احاد الناس في هذا الباب يعني قادراً على تحصيل كل نوع من الاموال
والاملاك واكتسابه على احد الوجهين المذكورين مثل افراد البشرية وقدره
ان يمنع الاجانب من الاستيلاء على شيء من الاموال الكائنة في اقاليمه واخراجها
عنه بدون استرخاص سواء كان ذلك من الاموال الناطقة او الصامتة^(١) وعلى
هذا الموجب تكون كل انواع الاشياء والمواد غير المكتسوبة ايضا الكائنة في
حوزة بلاده واقطاعه بصرف النظر عن اموال التبعة واملاكها ملكاً مستقلاً
للدولة المالكة وعدة بجملة اموالها المكتسبة بالنظر الى سائر الدول والشعوب
هو امر غني عن الاشعار وعلى هذا البناء لا تكون قضية نهج الاموال والغارة
عليها في اثناء المحاربات ولا ضبط ما يضبط للاميري من الاشياء بدعوى انه اذا
لم يظهر له صاحب بظرف المدة الفلانية يفقد صاحبه حقه فيه من الامور المبنية
على احد الوجهين المذكورين اللذين يشترط عليهما اكتساب كل انواع الامتعة
والاملاك ولذلك لا يمكن استحسان هذا العمل ولا استصوابه اصلاً وقطعاً بحسب
قاعدة حقوق الامم ثم ان كل ما يكتسب بمحض حق الاخذ والتصرف يلزم
كذلك ان يكون من المواد التي هي اما ليست بذات صاحب من قديم الازل
واما قد تركت من صاحبها الاول واكتسبت صورة المباح ثانياً ان يكون ما
يمكن تصوره داخله في دائرة التصرف ثالثاً ما يستلزم اخذه والتصرف به رجلاً
ظاهراً ونفعاً بيناً لطالبه ليكون صالحاً للاكتساب ولائقاً بقانونياً على الوجه

(١) المال الصامت الذهب والفضة والمال الناطق الابل ونحوها من

المواشي كما في محيط المحيط اه مترجم

المذكور ومع كل ذلك يلزم ايضاً عدماً ذكر في ما كان متصفاً بمثل هذه الصفات الثلاث ان يجري امر اخذه والتصرف به فعلاً يعني ان ينوضع ذاته ويدخل بتمامه في قبضة مكتسبه ليصلح ان يدعى مالاً مكتسباً قانوناً اذ انه لا يكتفي فيه ببعض النية والعزم على الاخذ وغرض التصرف كجرد الاكتشاف على ارض جديدة وايجادها او قطعها وافرازها عن ارض مجاورة لها برز بعض علامات تدل على حال اكتسابها فان ذلك لا يمكن ان يكون من الاسباب الكافية لان يقال في تلك الارض بانها مال مكتسب قانوناً نعم ان هذه القضية هي وسيلة لمناظرات طالت فيما بين ارباب البولينيكة ولحد الآن لم يتحقق ولا حصل لها نسوية كما ينبغي غير ان مهلاً لا خلاف فيه بين اصحاب الفضل هو ان الاراضي والنواحي التي يصير اقلاماً يكون ادخالها فعلاً تحقيقاً في دائرة الاكتساب من الاراضي المكشوفة يعني التي تنصل في صف المدن العامة سواء كان بواسطة الحراثة والفلاحة ام باسباب التمدن والتحصن هي التي تصلح لان يقال فيها بانها مال مكتسب عند ما يحصل الاكتشاف على ارض ما جديدة ولذلك اذا كانت احدى الطوائف تحصل على اكتشاف ارض كهذه وتوجد لها لكنها لضعفها لم تكن قادرة على تعبيرها وتأسيسها كالواجب فلا يؤذن لها باسكان غيرها من الشعوب فيها ولا ان تمنعهم عن زراعة الاراضي التي همساكنوها وتعبرها ولا ان تخرجهم منها وكذلك اذا كانت قطعة ارض معدة للدخول بالوقت الحاضر في قبضة وتصرف قبيلتين فلا تكون لاحدهما ما لم يحصل الاتفاق بينهما على امر توزيعها وافتسامها كما ينبغي والافتقار حادثة وحيث ان كل ما كان مكتسباً من ذي قبل عدماً هو ليس بذي اصحاب ثم ترك اخيراً ودخل ثانية بحكم المباح يجوز قانوناً تحصيله واكتسابه بطريق الاخذ والتصرف ايضاً فلا يقتضي فيه الموافقة ممن كان متصرفاً به قبلاً ولا طلب رضائه بل ولا ترقيب ابائه عن تركه اياه وابائهم بذلك علناً اذ ان حالة ترك اي شيء كان من امتناع وغيره تظهر ببعض خلوه من العلامات الدالة على اكتسابه ومن ثم نتم

الصلاحية الكافية لاتخاذها واكتسابه عندما يكون على هذه الحالة

المادة الثالثة عشرة في بيان حقوق الضمائم والمحقات .

لا يخفى بان الحقوق المطلقة التي تكون على الاموال المكتسبة بما شملت
الحدد والرخصة باخذ وضبط ما يقع من كل نوع من التكتيراث والالحاقات
التي تظهر لها عدا عن الفوائد الذاتية والطبيعية التي تحصل من تلك الاموال
وقضية اخراج الحقوق الخصوصية التي هي على ما يقع من مثل هذه الضمائم
والمحقات من القوة الى الفعل هي من اهم القضايا ولا سيما للبلاد المحدودة بالبحار
والانهار وغير ذلك من المياه وخاصة لان مثل هذه المياه التي تكون حدوداً
وتخوماً فيما بين مملكتين مختلفتين قد تكون موجبة تارة الى توسيع الاراضي الواقعة
على الشاطئ وتكثيرها وتارة الى تقليلها وتقصيرها اذ ان المياه تارة تنبض
وتارة تغيب بمقتضى فرط شدتها الطبيعية فتقطع على التوالي قطعاً من ارض
احدها وتوصلها بالآخر وتكون تلك القطع المقطوعة من احدى الجهات على ما
ذكر ووصلها بالآخر معدودة من قبيل ما يقع من المحقات العائدة لمن
يعود اليه ذلك المحل الذي لحقت به . وربما فاض بغتة نهر يكون حداً فاصلاً
بين مملكتين مختلفتين واغرق الشواطئ وابدل طريقة وجري من جهة اخرى
فع ابدال خط مجراه يبقى خطه السابق في محله ولا يتحول مقدار شعرة انما اذا
كان الماء يمتد تارة وينجز اخرى شيئاً فشيئاً وليس بغتة كما ذكر وتبديل بذلك
طرقه ومجاريه فينبدل حينئذ خط الحد مع طريق النهر بالسوية ايضاً ويتغير
اذ ان هذه القضايا هي من المواد المقررة بحسب منطوق المعاهدات التي حصلت
في هذا الخصوص ثم ربما جزرت البحيرة او ماء البحر عن الساحل لحادثة كونية
في البلاد المحدودة بمياه احدى البحيرات او البحار وتحصل من ذلك قطعة ارض
يا بسة فتكون حينئذ تلك القطعة لمن كان له ذلك الساحل او الشاطئ وبالعكس
اذا فاض الماء وعلا قطعة من الساحل فخر بها اذ ان المضيئ او الخليج الذي

ينحصل بنتضى القضية المذكورة بعد حينئذٍ من الالحاقات التي تحدث لمن كانت له تلك القطعة الفارقة من الساحل اما ما يحدث من الجزائر والكثبان بسبب احدى الحوادث الفلكية داخل نهر فاصل بين ملكتين وكان موقعه في نصف النهر بالتام فيكون مناصفة فيما بينهما اي نصفه الى اقليم الواحدة والنصف الثاني الى الاخرى

المادة الرابعة عشرة في بيان ما يكتسب من الاموال والاملاك التي نتحصل بطريق العهود والمواثيق

كاحاد الناس كذلك هي الشعوب والدول اذ انها بمثابة الافراد في هذا الواد ماذونة باكتساب كل نوع من المتاع ومشتراه بطريق العهود والمواثيق وبيع ما تكتسبه من ذلك وبتركه وباهدائه ايضا بحسب ترتيبه كما ذكر ذلك في ما سبق وعلى هذا البناء اذا وقع القرار بين دولة ودولة امة وامة على مشترى نوع من الاموال والاملاك او استبداله وباشر الفريقان بعهد معاهدة وتنسيقها في هذا الباب مع بعضها بعضا فليس لباقي الدول والامم حد ولا رخصة ان يتدخلوا قطعا في مقاولتها هذه ولا ان يتظاهروا في الغرض والمساعدة لما هو من صالح احدها ثم ان المعاهدات التي تكون من هذا القبيل مستلزمة لاكتساب الاموال والاملاك او استبدالها تحصل على انواع متنوعة مبنية تارة على المبادلة وتارة على غير ذلك من البواعث كالبيع والشراء والجهاز والارث والهبة ولذلك يكون من الواجبات المقتضية فيها علما ذكر ايضا تفويض ذلك المتاع او الشيء المكتسب واحالة ليد شخص مكتسبه فعلا وعلنا اضافة على رضى الطرفين القابلين به واتفاقهما على عقده وربطه لتكون بذلك موافقة للعدالة والحقانية من كل الوجوه

المادة الخامسة عشرة في بيان توسيع حقوق الملكية وكيفية

ملك كل دولة يتضمن ويشتمل على الاموال المنسوبة الموجودة في ابادي رعاياها وعلى كل نوع من الاشياء والامتنعة المكسوبة وغير المكسوبة الموجودة فوق الارض وتحتها وذلك عدا عما في حوزة بقعتها من الاراضي والمياه وعلى هذا كان البحث في قضية الحدود والتخوم من اهم مواد علم البوليتيكة لكما نتحقق به حقوق اتساع تلك الدول وامتداد ملكيتها وحيث ان كل انواع الحدود تقوم في حد ذاتها تارة بالمحار او البحيرات او الانهر او الجبال او الاحراش او الصحاري او الوديان او البقاع وتارة بما ينصب علامة لها من الاحجار والاعمدة او الحجبات او الخيطان او الخفر او الخنادق فهي اذا على نوعين يُعبر عنها بالحدود الطبيعية والحدود الصناعية. اما الجواب عن نسبة نفس الحدود والتخوم لمن تكون فهو ان الحدود الصناعية تكون للدولة التي ذكرتها وباشرت بنصبها واما الطبيعية فتكون بالمناصفة فيما بين الدولتين اي نصفها للواحدة والثاني للآخرى وانما فرض بان كان حدّا احدي المالك نهراً او كان شاطئه من الجهة الاخرى خالياً من الاكتساب فيكون ذلك الشاطي للدولة المالكة لشاطئه الثاني ايضاً اما اذا كانت تلك الجهة منسوبة لشخص آخر يحكمها فكأنما يُسحب خط طولي من وسط نصف مائه فيكون نصف النهر لتلك الامة ونصفه الثاني للآخرى وحيث كان من الحقوق المطلقة المركوزة لكل دولة من الدول مباشرة ادارة كل ما يقع من القضايا على اختلاف انواعها داخل اقاليمها للحد الذي تنهي اليه حدودها واجراء ما لا بدّ لها من ان تجريه فيها من التحكيم والاحكام منع الاستقلال التام فلا حاجة للايضاح بان المداخلة معها في ذلك ومعارضتها في اجراء هذه الحقوق واحقاقها هما من القضايا بالمنوعة الخارجة عن حقوق باقي الدول

المادة السادسة عشرة في بيان صورة معاملة الدول بالنظر الى ثقلبات داخلية الدول الاجنبية

واذ لم يكن لسائر الدول حد ولا رخصة اصلاً في المداخلة والتعرض لما يحدث من الانقلابات الداخلية في احداها او الحركات الفاسدة الموجبة والعياذ بالله الى دفع نظام تلك الدولة وانقلاب حكيومتها الا انه قد صار القرار بانّه اذا كانت هذه التغيرات الحكيمة تتصل لالتقاء خلل في احكام البلاد المجاورة ايضاً او كان يوجد هناك معاهدات خصوصية حاوية شروط المحافظة على صورة تلك الحكومة المنقلبة ووقايتها مؤبداً او كان قسم من ذلك الشعب الراغب في قلب الحكومة مضاداً لذلك الانقلاب ويطلب المعونة والمدد من خارج تؤذن حينئذ الدول الاجنبية ورخص لها بان تنهض متفقة مع بعضها للفحص عن كيفية تلك الحالة ورؤيتها وتباشر دفعها وتسويتها ولو بالقوة الجبرية والا فليس لدولة من الدول حد ولا رخصة اصلاً بان تعطف اظار التدقيق على ثقلبات داخلية اجنبية ولا ان تتداخل في احوال غيرها من الدول ومع ذلك لقد تقرر شروط عُنُدت فيما بين دول اوستريا وبروسيا وروسيا قبل الآن (اي زمن تأليف هذا الكتاب وهو سنة ١٢٦٣ للهجرة سنة ١٨٢٧ م) بثلاث وثلاثين سنة تقريباً على غير اتفاق دولتي فرانس وانكلترا ونسجلت تحت اسم المعاهدة المقدسة تمنع استصواب وقوع ثقلبات في الاحكام تحصل على غير رضى صاحب الحكومة بل يقتضى محض ما لا يليق من مطامع او باش الناس ولا تجيز اي نوع كان من التبديلات والتجديدات الفاسدة التي تكون في حاصل امرها مثلاً رد سائر الشعوب او مداراً لاختلال الصلح العام وراحة الانام بل توجب ايجاد ما يلزم من الطريق لمنع مثل هذه التجاوزات المكروهة ودفعها بالجبور والقهر حسبما يقتضيه الحال كما هو المسلم عند اذكاء ارباب البوليتيكة

المادة السابعة عشرة في بيان صنوف الاهالي

جميع الاهلين الذين يمكثون مقيمين داخل اقليم احدى الدول لا بد من ان يكونوا اما من اشخاص مقيمين داخل ذلك الاقليم ومستقرين به منذ زمان طويل واما من اناس ينحصر ايام اقامتهم فيه بمدة قليلة يعني عبارة عن محليين واجانب وكذلك صنف المحليين يكون مركبا ايضا من اشخاص السكان سواء كانوا مولودين في الاقليم نفسه يعني وطنيين او مولودين في الخارج وبعد ذلك اقتنوا بيوتا سكنوها داخل المملكة والاولاد المولودون من شخصين في خلال مدة اقامتهما في الخارج وهما في حد ذاتهما من المحليين والوطنيين لا يقال عنهم بانهم اجانب بهذا السبب بل يحسبون من قبيل اهالي البلاد مثل والديهم بل ربما حصل التصميم على ان يكون لهم نصيب في كل نوع من الحقوق والامتيازات المختصة بهما اما اسافل الناس الذين ليسوا من اصحاب البيوت والمآوي بل يترددون من محل الى آخر وليس لهم في نفس الامر مواقع اصلية تعتبر اوطانا لهم فقد يحكم في اغلب الاحوال بان مساكن ابائهم هي اوطانهم الاصلية كما ان مساقط رؤوسهم تكون لهم كذلك اذا وجدوا من العواطفية

المادة الثامنة عشرة في بيان ادخال الناس الاجانب الى

داخلية البلاد واخراجهم من دائرتها

كما ان انضباط اية نوع كان من الامور الملكية والحكومية وادارته داخل حوزة المملكة يكونان بمقتضى ما لتلك الدولة من المقعدة والقوة المستقلة بحسبها ذكر في المادة الخامسة عشرة كذلك هو الترخيص في دخول الناس الاجانب الى داخل تلك الحوزة عندما يرغبون في الدخول اليها واستصواب ذلك او عدم استصوابه بل وطرد الاغراب الساكنين داخل المملكة واجلاؤهم من ديارها

بالقوة الجبرية جميعه من الامور المنوطة ببعض راي اية دولة كانت من الدول
 وهمتها غير انه لما كان صد ذوي الاوصاف المحمودة من الاجانب عن الدخول
 ومنعهم بهذه الطريقة عن الحصول على اقصى المأمول من القضايا التي توجب
 قطع حبال المخادنة وتنافي حقوق الضيافة فقد تجتبت والحالة هذه اكثر دول
 اوربا عدم قبول الاجانب وطردهم من ديارها وامثال ذلك من الاطوار
 الباردة تجنباً كلياً بل هي تجري في كل الاوقات كمال التدقيق على قواعد مراعاتهم
 في ما يرغبون من اعطاء مناشير الرخصة لهم في الاكتساب واتمول بواسطة
 مكثهم في اقاليمها ومشتري العقارات والاملاك في اي وقت ارادوا ولذلك وجب
 ان يطلب من امثال هؤلاء الاجانب الذين يكرم عليهم بحسن القبول من
 احدي الدول ويؤذن لهم ان يدخلوا اقاليمها بان يقابلوها هي ايضاً بالاستشارة
 حسب قوانين احكامها وسياستها واصول نظمات الضابطة البلدية التي عليها
 مدار من عامة الناس وراحتهم وجاري العمل بمقتضاها مع الرعاية التامة في
 البلاد التي يدخلون اليها والحاصل هو ان يجرى ما امكنهم من الدقة والاهتمام
 على تاييد واستبقاء اي نوع كان فيها من التنسيقات الخيرية المقتضية ويراعوا
 في كل الاحوال رسوم آدابها وتربيتها اما تنظيمات الضابطة البلدية المذكورة
 الموجبة لنظام الملكية وعليها مدار الرفاه والامنية لعامة الناس فتشمل طلب
 الاوراق اللازمة كالسبورطات واوراق الطريق وابرازها من يدخلون ويخرجون
 من مداخل ومخارج المملكة وترتيب اصول الكورتيينا لاجل حفظ وحراسة
 حدود اقاليمها من علة مضرة مهولة لشدة سرايتها تظهر في الخارج يلزم عنها
 الخوف ويخشى منها الهلاك كالطاعون والهواء الاصفر واستثناء من كان من
 الناس الموصوفين باوصاف شنيعة ومعروفين باطوار فاسدة من الاذن بالدخول
 الى الديار وطرد من كان منهم يتصدى للدخول بغير اذن واجلاءه منها جبراً
 وامثال ذلك من التدابير الخيرية والاجراءات ذات الفوائد العامة ومن ثم
 تكون رخصة الدخول المذكورة المستصوبة عادة بحق الناس الاجانب مقصورة

على مجرد الأشخاص الجائلين أفراداً كاهل السياحة والتجارة وأما الجائلون
اجواقاً معتقلين الاسلحة من الجماعات فلا يمكن في اغلب الاحوال ان يجوزوها
كما هو غني عن البيان والايضاح لدى اهل الوقوف . .

المادة التاسعة عشرة في بيان جمع الاغراب واسكانهم في داخلية البلاد .

وكما ان ادخال الناس للأجانب الى الديار وقبولهم فيها او طردهم منها
من القضايا المنوطة برأي كل من الدول ومحض ارادته كذلك هي قضية جلب
الجماعات منهم على طريق الدعوة الى داخلية المملكة واسكانهم فيها ايضاً ولذلك
كان من المجائز في عرف البوليتيكة ان يتحرر في وقت كان اعلانات من طرف
احدى الدول باستدعاء الدخول الى اقليمها وتشر في البلاد الاجنبية غير ان
قبول اشخاص غير معتوقين من قبود الانتقاد رسماً من طرف الدولة التي هم
متقادون بالذات اليها ومحكومون منها وادخالهم الى البلاد بدون ان تكون
مأذونيتهم في الجلاء من اوطانهم مندرجة الحاقاً في اوراق بسا بورطانهم او اغراء
اتباع الدول الاجنبية الاصليين على الابتعاد عن اوطانهم واضلالهم بالانتقال
منها والدخول الى مملكة غيرها بالخداع والتخيل او بواسطة مباشرين يرسلون
خفية لهذا العمل جميعه يعد من القضايا المصوعة بحسب قاعدة حقوق الامم
ولذلك قد حصل قرار بين الدول على انه اذا وجد اناس يجوبون البلاد
بقصد اخراج مثل هذه النوايا الفاسدة من القوة الى الفعل وقبض عليهم في اثناء
ارتكابهم هذا فيكونون مستحقين عنب ذلك العمل الحبس والتوقيف واهلاً
لاشد العقوبات

المادة العشرون في بيان حقوق الدولة على عموم الاغراب
قد كانت درجة شان الاشخاص الاجانب واعتبارهم في الازمنة الماضية

نافضة بالنسبة الى اهل البلاد والتبعية الاصلية وكانوا يعاملون في اكثر الدول ببعض قواعد لا تؤخذ بمساعدتهم غير انه مع مرور الايام قد نُسخ اكثرها واستنسب ابطالها اما رعاية لرسوم الضيافة واما حذرًا من المجازاة وتجنبًا من اجراء اصول المقابلة بالمثل في هذا الباب من الجهات الأخرى الى ان زالت في هذه الايام بالكلية بل ربما تعوضت بمساعدات جسيمة وإمتيازات خصوصية كما هو معلوم لدى اهل الوقوف ثم لا يخفى بانه ولئن كان كل قانون وقاعدة من القواعد لا ينفذ الا في بلاد اقاليم الدولة التي وضعتها اما في الخارج فليس له قوة ولا اعتبار فلا يقدر الاجانب ان يراجعوا القوانين التجارية في مواطنهم الاصلية بل يتعهدون بالطاعة لاصول احكام الدولة التي هم داخل البلاد المحكومة بها ومراعاتها في كل الاوقات غير انه ربما توجد هناك تنبيهات مستثناة خصوصية في تلك القضية جارية في احدى الدول او ان اناسًا من الاجانب قد مولوا اعراضات قبل دخولهم الى ذلك الاقليم التمسوا بها الاستثناء في هذا الامر وقد قبلت منهم واستنسب ذلك عند تلك الدولة فيستدركون ذمة اولئك الاجانب الذين هم من هذا القبيل منقطعة بالكلية عن التعاقب بالدولة المتسارطة في محل اقامتهم وكل منهم لا يكون محكومًا الا بمجرد الاحكام المرعية في وطنه الاصيلي ولا خاضعًا الا لها

المادة الحادية والعشرون في بيان حقوق الدولة على نفس الأغراب ذاتهم

قد سبقت الاشارة في ما تقدم انه بواسطة دخول الاجانب الى اقليم احدى الدول يكونون قد اخذوا على ذواتهم رعاية القوانين التجارية في تلك الدولة والطاعة لها الا اذا كانوا لم يلتزموا بالانقياد والعبودية الى تلك الدولة المذكورة التي يكونون قد دخلوا اقليمها مؤقتًا فحينئذ لا يكونون محكومين اصلاً

من تلك الدولة بالنظر الى نفوسهم وذواتهم لما انهم في حد ذلك اجانب انما
 اذا كانوا يديمون الاقامة في ذلك الاقليم او يباشرون الاكتساب او يشترون
 متاعاً من الامتعة الصامنة الموجودة فيه فيكونون قد تجنبوا حينئذ حقوق
 الاغتراب واكتسبوا الانضمام في تلك التبعية الاصلية لتلك الدولة التي دخلوها
 بواسطة احد الاسباب الثلاثة المذكورة من تلقاء آرائهم ونواياهم المتعلقة فيها
 وحينئذ تنقطع روابط علاقتهم مع اوطانهم الاصلية وكل منهم يكون قائماً هو
 نفسه بذاته مع عياله وامواله بمنزلة سائر رعايا تلك الدولة ومتعهداً بالرعاية
 الكلية لكل نوع من احكامها وقواعدها وبهذه المناسبة اذا رغب فيما بعد احد
 من هذا القبيل ان يفارق تلك الديار ويعود ثانية الى اوطانه الاصلية فلا يمكنه
 ان يفعل ذلك من تلقاء ذاته بل يكون اجراء طلبه هذا موقوفاً كما في سائر
 احواله على استئذان وراي الدولة التي هو خاضع لها ومحكوم منها بمقتضى احد
 الاسباب المذكورة كما هو من الامور البديهية لدى ارباب الوقوف وبناء على
 ذلك قد صار الاعتماد بانه عند ما تنقطع احدى الولايات او الايالات وتنقسم
 من حوزة احكام الدولة التي كانت عائدة اليها ولا حقة بها منذ القديم وتلحق
 بحوزة حكومة دولة اخرى وتنضم اليها بمقتضى ما يتحصل من العهود والمواثيق او
 بحالة غير ذلك تعلن القضية بواسطة المباداة ويجري امر الالتحاق والانضمام
 فعلاً ومن ثم تصير تلك الايالة مع كل رعاياها وجميع موجوداتها وما يتعلق
 بها من الاشياء ملكاً مستقلاً للدولة التي شرعت في ان تضمها اخيراً اليها غير
 ان من المعادات المستحسنة عند دول اوربا منذ القديم بان الناس الذين
 يعدلون عن منهج الحق الصريح باطرافه في هذا الباب يعني يقصدون المهاجرة
 من اية نظير هذه ويرغبون في مفارقتها يستصوب ذلك منهم وتقبل التماساتهم
 التي يقدمونها في هذا الباب اما اذا تفرغت احدى الدول عن حقوق استقلالها
 بملك احدى الايالات التي هي في حوزة اقليمها منذ القديم لبعض الاسباب
 واعلنت فراغها رسماً لسائر الدول فان جميع الاهلين الساكنين في تلك الايالة

المفروغة يصبحون احراراً غير مديونين بعد ذلك للدولة الفارغة بنوع ما من العلاقات اصلاً والدعاوي الباطلة التي كان يدعيها قبل الآن بعض الدول بعدم زوال وانقراض ذمة العبودية ليست بلائقة لنا موس البشر وشأنهم واجراؤها هو من المعاني المعدودة من التجاوزات الممنوعة في كل الاوقات ومن ثم تكون قضية طرد الاجانب لدى الاقتضاء وتغريبهم عن الديار وعكس ذلك يعني تجويز عودتهم من تلك الجهات واستصواب ادخالهم الى اوطانهم الاصلية من حقوق الدول وتعمداتها

المادة الثانية والعشرون في بيان حقوق الدولة على

اموال الاغراب

ولئن لم تجر الرادة بان تطلب من الاجاب دراهم تؤخذ منهم رسماً للدخول عند ما يدخلون الى داخية احدى الدول لكن لكونهم سوف يستظلون هم هم ايضاً بظل الدولة التي دخلوا دائرة حكمونها ويتمتعون بنظر سائر اهلها بما هو موضوع من قوانينها الخاصة بها فهم يتعهدون كذلك بايفاء ما لها عليهم من الحقوق كما ينبغي يعني يعطون كل نوع معهود اعطاؤه فيها من الرسوم ولئن كان البعض اي الذين تحصر ايام سكنائهم في تلك المملكة بمدة قليلة جرت العادة بانهم يستثنون من التعهد باعطاء اناوة ترجع على مجرد نفوسهم بالذات كالباج والخراج غير انه قد وجد من ايجابات الاحوال بين الدول اجبارهم على اعطاء ما يفرض عليهم من التكاليف المفروضة على التنسيقات العمومية الاستعمال كالتبوئة وبعض الاموال المعدودة من الاموال الصامته وقد كان من المعاهدات الدولية في الازمنة السابقة بان تؤخذ منهم رسومات بازود ما يؤخذ من التبعة الاصلية غير انه مع توالي الايام وظهور محسنات الادب والنظام عُرِف بان قضية الفرق والتفاوت في هذه الامور ما بين الرعايا والاغراب

هي وضع من قبيل التعدي غير مرغوب فيه ولذلك قد صارت هذه العادة في
ابامنا هذه مذمومة ومردودة بل ربما فقدت بالكلية من أكثر المحلاّث . هذا
ويلزم ايضاً عندما يتوفى قضاء رجل من الاجانب في مدة اقامته بالخارج بأن
تكون ورقة وصايته محررة بصورة توافق الاصول المحلية التي تحرر دائماً في مثل
هذه الحالة وتجري بصورة مطابقة للقواعد المخصوصة في تلك المملكة التي توجد
بها متروكاته دائماً لكيما تُقسم وتوزع على ورثائه كما ينبغي بطريق العدالة بحسبها
هو مدرج في وصايته . اما الرسم المكروه الذي كان جارياً قبل الآن عند
أكثر دول اوربا وخاصة دولة فرنسا وهو القبض على متروكات المتوفين من
الاجانب ومصادرتها لجانب الميرسي فلم تبق له والحالة هذه قوة ولا اعتبار اصلاً

المادة الثالثة والعشرون في بيان ما للدولة من الحقوق على
الاغراب بالنظر الى الاحكام البلدية المتعلقة في حقوق العباد

لا يحى بان القوانين العدلية الحكيمة المتعلقة في حقوق العباد خاصة هي
ايضاً مثل كل انواع الاحكام الوضعية التي عليها مدار الراحة والامنية ويلزم
عنها نظام الملك والامة ولذلك كان من اللازم ان تُراعى وتُعتبر بكل دقة وفي
كل وقت من كل الاهالي والسكان الفاطين في حوزة احكام الدولة التي
وُضعت بها وجار فيها العمل بموجبها من اي صنف كانوا حتي ومن الناس
الاغراب والاجانب الذين هم داخل حوزة احكام تلك الدولة ايضاً اللهم ما
هذا اصحاب الحكومات الاجبية وجاعتهم والسفراء وغيرهم من الدواب المستثناة
في هذا الباب لانه ولئن كان كل نوع من القوانين والقواعد لا ينفذ الا في
مجرد حوزة احكام الدولة التي وضعت اما في الخارج فليس له شيء من القوة
والاقتدار كما سبق الايضاح عن ذلك الا ان الوصايا الحكيمة والتدابير القانونية
الصادرة بحق الاجانب في ما يخص بحقوق العباد مع مراعاة اصول العدالة

ففيها من المحكام المأمورين والمرخصين دولياً في أي دولة كانت هي معروفة في أكثر أحوالها بالاعتبار وجديرة بأن تمثل في سائر البلاد ويبادر للعمل وإجراء الحركة بمقتضاها في مواطن الأجانب المذكورين الأصلية إذ قد يتعمد أحياناً أناس لم يذهبوا إلى خارج مواطنهم الأصلية بل هم مقيمون فيها بكل راحة بأنهم يتقادون وتخضعون إلى ما يجري من أحكام غير دولتهم بما يخص بمقتضى الحقوق العباد حيث قد تقرر بين الدول بانه إذا كان أحد من الأشخاص المذكورين يتصدى لدعوى على أحد الأجانب ويسند إليه نوعاً من التهم بغير حق فيجلب هو ذاته إلى محكمة ذلك الأجنبي البلدية بحسب منطوق هذه القاعدة الحكيمة وهي أن المدعى يتقادر إلى محكمة المدعى عليه وهناك يترافعان وتُرى دعواها وتفصل تطبيقاً إلى الأحكام المرعية في تلك الجهة ومن بعد فصلها على تلك الصورة وإعطاء الطرفين حجة نشعر بخلاصة الحكم فيها لا يمكن أن يؤذن لأحدهما أن ينكر بطريق الاعتراض على مشروعية الحكم الصادر لكما يجدد دعواه ثانية بنقلها وإحالتها إلى محكمة أخرى . إنما إذا وجد في مسألة الدعوى معنى يتعلق بقاعدة حقوق الأمم أو ظهر من طرف تلك المحكمة التي أمرت بروية الدعوى تأخيراً أو مسامحة في إحقاق الحق أو ربما وقع منها تعرض أو مساعدة وظهر الطرفان بالاتفاق عدم ممنونيتها من الحكم الملفوظ فيقدّر أن حينئذٍ ان يلتجئاً إلى دولة أخرى ويرخص لها أن يستدعي روية تلك المصلحة ومحاكمها مرة أخرى بمعرفة محكمها

المادة الرابعة والعشرون في بيان حقوق الدولة على الأغراب
بالنظر إلى أحكام السياسة البلدية المتعلقة
في الذنوب والجنايات

ولئن كان من أهم مهام كل دولة من الدول أن تفي ما يلزم من الأحكام

وتجري ما لا بدّ عنه من الجزاء والسياسة عند الاقتضاء بحق السكان في خطة
اقاليمها سواء كانوا من رعاياها او من الاغراب غير انه لا يمكن ان يطلب منها
كلّياً بان تتعهد بالاتيان من حق الذين يرتكبون قبائح خارجاً عن خطتها او
ان تميز القبض بواسطة ضباط دولة اجنبية على اصحاب جرائم من هذا القبيل
قد دخلوا اقاليمها هاربين او ان يسوقوهم متيدين ومحاطين بالعساكر ويمرّوا
بهم داخل مملكتها او ان تعاون وتسعف فعلاً في تسهيل امر حبسهم ومع ذلك
لا بدّ من اعتبار بعض شروط يقي من قبيل ما يستثنى ايضاً في هذا الخصوص
كالذين يرتكبون ذنوباً تعدّ من كبائر التبايح كالطغيان او خيانة الاوطان ثم
يفرون من شمالات ارتكاباتهم وان كانت قبائحهم لا تضرّ بباقي الدول فاذا
تيسر تحبس جماعة منهم وترفعوا في اي ديار كانت فاما ان يجازى المتوقفون بعدا
ذلك هناك او انهم يرذون بحسب الطالب مقيد بن الى مواطنهم الاصلية وانما
يجوز من خطر التعقيب المنهمون بارتكاب القبائح الخفيفة كتهريب الاموال والفارين
من العسكرية عند دخولهم الى اقليم احدى الدول الاجنبية مهزومين من محل
الارتكاب فقط ويكونون في اكثر احوالهم سالمين من الحبس ومصونين من
الجزاء بحسب القرار المعطى بين الدول على هذه النضية

المادة الخامسة والعشرون في بيان استرداد المجرمين واستبدالهم وقضية الامان والشفاعة

حيث ان الاجانب قد يكونون من بعض الوجوه تحت افضية واحكام
الدولة التي هم داخل اقليمها حسبما يستين ذلك من الافادات المتنوعة التي
اوردناها في ما سبق تقريره كان اذا تجاسر احد منهم على ارتكاب جريمة او
قباحة في ذلك الاقليم فيكون حبسه وتعيين ما يستحقه من الجزاء بحسب
القانون واجراؤه بحقه من اقتضاء قدرة واستقلالية كل من الدول ولذلك

كان لا يمكن ان يُطلب في وقت ما من احداها اعادة اهل نهيات وقباجات
 نظير هذه من الاجانب الى اوطانهم الاصلية وتسليمهم لها لاجل التأديب بل كان
 انفراد الرجاء في هذا الباب ايضا من القضايا المنوطة ببعض استحقاق تلك
 الدولة وارايتها فاذا بالفرض وجد اناس من الاجانب سبق لهم ارتكاب جرائم
 لكن ليس في اقليمها بل في ديار اخرى ثم بعد ذلك هربوا الى ذلك الاقليم
 وتقدم رجاء بردهم وارجاعهم من الدولة التي اجروا ما ارتكبوه داخل اقليمها
 كان يتم ذلك على انواع مختلفة بحسب الاصول الخاصة بكل دولة على حدتها
 دستور العمل مرعيا اجرائه بين الدول في هذا الامر اذ ان قضية استبدال
 المجرمين المذكورين وتسليمهم قد كانت عند بعض الدول ممنوعة او منكورة
 بالكلية وعند بعضها معتبرة لكن تحت شروط معلومة فقط ومنها من يسرع
 في اجراء ذلك في اي وقت كان بدون شروط ولا عهود ومن ثم قد صار
 اتصميم على ما قرره بين الدول في هذا الباب وهو مثلاً عندما يتفق
 لدولتين ان تطلباً في وقت واحد رجلاً اجنبياً ذا ارتكاب على هذه الصورة بناءً
 على كونه من رعايا الواحدة او متطوعاً في خدمتها وقد نجاسر على ارتكاب تلك
 الجريمة في اقليم الثانية فيجب ان يرُد راجعاً الى الدولة التي هو مستمر في رعايتها
 او متطوعاً في خدمتها اما اذا كانت قضية تبعية او خدمته لها لا تثبت كما ينبغي
 فانه يرُد حيث يشاء ويعاد الى الدولة التي يكون قد نجاسر على ارتكاب تلك
 الجريمة في اقليمها . وكما هو من شأن كل دولة من الدول ترك الجزاء الذي
 يستحقه الاجنبي الذي يكون قد ارتكب قباحة داخل حوزة اقليمها والعفو عن
 قباحتها وتأمينه كذلك من شأنها ومقتضيات اقتدارها تقديم الرجاء والشفاعة
 بحق مرتكب ما ربا كان يجري تأديبه في ديار اخرى وعكس ذلك ايضا اعني
 قبول هذه الشفاعة وعدم قبولها والعدول عن جادة الحق احتراماً لها وعدم
 العدول جميع ذلك هو من القضايا المرتبطة بما نستحسنه وتخناره الدولة التي
 لها الحق بالحكم على ذلك الجاني وتاديبه ولذلك لا يكون عدم رعاية شفاعة

نظير هذه من طرف احدى الدول او عدم التدقيق كما لو اوجب في احقاق حقوق الاجانب المقيمين في اقليمها من الاسباب الكافية للتعرض من طرف سائر الدول ولا لحدوث الحروب والمقاتلات كما هو معلوم لدى حسن دراية ارباب البوليتيكة ذوي الوقوف على مناسبات احوال الدول مع بعضها والاطلاع على ما لكل منها من حقوق الاطلاق والاستقلال التي تستند عليها

المادة السادسة والعشرون في بيان حقوق الدولة على الاغراب بالنظر الى نظمات الضابطة البلدية

لا يخفى بانه حيث كان المقصود بتنظيمات الضابطة البلدية هو استحصال اسباب الراحة والامنية لعامة الناس كان امر المحافظة على هذه التنظيمات المذكورة ووقايتها هو من اهم المواد لدى كل الدول وبناء على ذلك لزم كل الاجانب والاغراب ايضا مع الذوات المعافاة والمعروفة من قيد الطاعة بالنسبة الى باقي القوانين البلدية كاصحاب الحكومات والسفراء الاجانب ان يراعوا بكمال التدقيق ما هو جار في الدولة التي هم ساكنون بلادها من مثل هذه التنظيمات بجملة الرعايا والبرابا المخصين بها بدون استثناء ويكونوا متعهدين بل ومجبورين على العمل والحركة بمقتضاها. اما المواد الخصوصية التي يقتضي ان تدخل دائرة ادارة التنظيمات المذكورة فهي ما تضمن واشتمل على كثير من الاجراءات النافعة والتدابير الخيرية كمنع الناس الاجانب المقيمين في الاقليم من الحصول على اي نوع كان من المناصب البلدية ومن اغنائهم في ذلك الاقليم انواع المساعدات والامتيازات الممنوحة لهم من طرف دولهم الاصلية بدون استرخا ص . وجلب الرعايا من الخارج واعادتهم الى اوطانهم الاصلية عند وقوع الحرب والجدال وحجز طباعة الكتب التي لا تناسب ومنع انتشارها في الاقليم . واعطاء المرخصة باذخال الكتب والجرائد وكل انواع الاوراق المطبوعة

في الخارج الى داخل الملكية وعدم اعطائها او ربط ادخال ذلك ببعض الشروط . وعمل نظام الى اصول الدين والمذهب . وغض النظر عن اجراء الاذيان المختلفة والطرق المتنوعة او عدم غرضه والندقيق على النقود وضرب انواع المسكوكات واستحضارها وتشكيل اوراق اميرية بطريقة الاسهام بدلاً عن ذلك ونشرها واعتبار النقود الرائجة والاسهام المتبولة في الخارج وعدمه وبالشبهة تغيير اشكال وقوالب كل انواع المسكوكات وتعيين اسعارها وتحويل قيمتها الاصلية وترتيب البوستة وتنظيمها وربط امر صحتها وادارتها اما بحسب الارادة واما التزاماً دولياً او بتسليمها لشخص من فرادى الناس او الى شراكة ما واذا غاب او فقد شيء منها خطأ او لتقصير وقع فيتضمن ذلك بالمرئبة الواجبة الى الاشخاص المتبدين للقص اعتناء براحة ابناء السبيل وامنيتهم وحفظاً للاموال والاشياء التي ترسل من محل الى آخر وصيانة لها من الاضرار وصرف ما تحصل عليه المقدرة على لؤد باد كل نوع ربح حلال وترقية روابط العلاقات والمخالطات مع التجار والاجانب لاجل اسنيفاء وسائل الغنى والثروة وتحصيل محاسن التجارة ورواجها كما هو من الامور المسئلة عند اهل الوقوف

المادة السابعة والعشرون في بيان حقوق الدول على انواع المياه

يطلق على انواع البحار بحسب منطوق علم الجغرافيا اما اوقيانوس يعني بحار محيطية واما محدودة بالنظر لما هي عليه في حد ذاتها اذا انها تارة تكون ممتدة كأنها ليست بذات شواطئ و تارة تكون منحصرة ومحدودة بالسواحل من كل جهاتها ومن ثم اذا كانت هذه البحار المحدودة بعيدة بحسب مواقعها عن الاوقيانوس ومحاطة من جميع جهاتها بالسواحل المعمورة ومحصورة ضمنها فتكون مياهها داخلة ايضاً في دائرة حكومة اية دولة كانت تلك السواحل المعمورة في قبضة نصرفها لكن اذا كان احد تلك البحار محدوداً بالبراري من ثلاث جهاته وممتداً من جهة واحدة فقط على طريقة بوغاز لحد ساحل الاوقيانوس فيكون

ضبطه من طرف دولة واحدة تتصرف به لذاتها من الامور المستعجلة ومتى علم بموجب ذلك انه من الاشياء المشاعة فيكون مخروماً بالكلية من قيد الاكتساب واكن اذا امكن قطع طريق البوغاز المذكور عن الاوقيانوس بواسطة حصون واستحكامات تمنع تقرب السفائن الاجنبية ودخولها الى البحر من تلك الجهة فحينئذ يعود ذلك البحر الى اية دولة كانت ينسب اليها طريق البوغاز ويكون محكوماً بها ايضاً وكذلك النخلجان والمعاير طالما هي غير مضبوطة ولا محافظ عليها بواسطة البلائقات فتكون معدودة من المشاعات ولا يمكن ادخالها تحت حكومة ما في وقت من الاوقات ما لم تحصل محافظتها ووقايتها على الوجه المذكور. والبحر الشمالي الذي كان قبل الآن موضوعاً للمناظرات الدائمة فيما بين دولة انكلترة وبين دولتي الفلنك والدانماركة بخصوص الاستيلاء عليه والتصرف الذاتي به وبوغاز جبل طارق الذي كانت دولة فرانساً تدعي قدماً بالحكومة المطلقة عليه مع البواغيز المسماة بالبحر الأبيض وبحر يشقاييا ولوسنيانيا والبحر المنجد الواقع في ناحية القطب الشمالي هم والحالة هذه معدودون من المياه الحرة كمناع مشاع لجميع العالم والناس كلهم مشتركون بالاذن والرخصة على ان يشغلوا في تلك المياه فيصطادون منها الاسماك ويقيمون بها الحروب والمقاتلات حسبما تقتضيه احوالهم وكذلك ما كان يقع من طرف دولة انكلترة على المياه ذات الامواج المتلاطمة على اطراف اقليمها وبوغاز لامانس التجاري في خلال اقليم فرانسوا والاقليم المذكور وما كان يتقدم قبل الآن من طرف دولة الدانماركة من دعوى التراس والحكومة على بحر بلطيق جميع ذلك لم يصادف محلاً للقبول والاجابة قطعاً عند سائر الدول البحرية قاطبة ولذلك تعد هذه المياه المذكورة جميعها والحالة هذه في عرف ذوي الوقوف على الاحوال البحرية من قبيل المياه غير الحكومة مثل البحار المذكورة ايضاً. اما المياه المتنوعة التي حصل القرار والتصميم على عدم شيوعها وان لا اشتراك بها بل تكون مخصصة بالابتساب الى دولة واحدة ومحكومة بها فهي البوغازان اللذان يصبان في بحر مرمرة والبحر

الاسود للدولة العلية وبحر ايرلاندة والبوغاز الواقع فيما بين هذا الاقليم واقليم اسقرجيا لدولة انكلترة وخليج البحر الشمالي المعروف ببجيرة زويدر لدولة هولاندا وبوغاز مسينا الواقع فيما بين اياالة قالايرية وبين جزيرة سبيليا لدولة سبيليانين والبواغيز الثلاثة المعروفين بالسوند وهم بين اقليم اسوج وبين بلاد دانماركة لدولة دانماركة واخيراً خليج فينلاندة لدولة اسوج بحسب التخصيص الذي جزم به هذه البحار جميعها والقرار الرسمي على اتساعها والحكم عليها بواسطة المعاهدات البحرية الموقعة بين الدول ثم ولدى البحث عن البحيرات المستحقة للتنفات ارباب علم البوليتيكة ودقة انظارهم لجهة امتدادها واتساعها قد صارت البحيرة المعروفة ببجيرة فوزتان الواقعة في اقليم اسويجر ذريعة لفرط الميازعات بين الدول حيث ان دولة اوستريا والحالة هذه تطلب الاستيلاء عليها واستئلال التصرف بها بدعوى نسبتها المطة الى حكومتها وانحكامها بها فلم تنفق آراء الدول في ذلك ولما حصل التميم والقرار النهائي على ان تكون مضائق هذه البحيرة ومعابرها الى الدولة التي تملك شطوطها اما وسطها فتكون مباحة لاشتغال المراكب وصيد الاسماك من طرف كل من رغب في ذلك وطلبة كائن من كان

المادة الثامنة والعشرون في بيان حقوق الدول على السواحل البحرية

اذا نظر هذه القضية نظراً مدققاً ترى المحافظة على الجهات المكشوفة والمتوسطة من عامة البحار ووقايتها من دخول الاجانب هما من الامور ظلت المشاكل الصعبة في كل الاوقات وعلى هذه يكون ضبطها والتصرف بها كاصول الاحتكار من المستحيلات في اغلب الاحوال الا انه حيث كان المقدار الذي يطو من المياه في خلال مد البحار بصرف النظر عن السواحل والشواطئ ويعلو على

تراب من الارض يغرقه يُعدّ من الرزق المحل للدولة التي تمتلك الساحل في كل الاوقات فقد تقررت بعض قواعد تُراعى في هذا الباب سواء كانت من مقتضيات الرسوم والعوائد او من الحقوق العاملة للدولة والامة ويُعبّر عن مجموع هذه القواعد المتنوعة في علم البوليتيكة بالحقوق الساحلية وهي من التضايا التي تستدعي الاعتبار ويبقى بها كمال الدققات الدولية وبناء على ذلك اذا وقع سؤال هكذا باي صورة تقع حيازة الحكم البحري بالنظر الى الدول المختلفة وما هو مقدار الماء الذي يجب ان تكون جامعة له حالة كونها عبارة عن ساحل وشاطئ وبحري وكمية من المياه الفائضة على الساحل في خلال مد البحر على الوجه المذكور . فيكون الجواب ان هذه القضية لم تُطع بعد ولا حصل عليها نصيم كما يجب في كل المحلات بل قد حكم على حوزة الحكم البحري المذكور وتبينت بان تكون منحصرة تارة بالحد الذي تصل اليه كرة مدفع يُطلق او يسمع فيه النداء بصوت عال يُنادى به وذلك من الساحل ثلثة ابحر وتارة بمسافة عشرة اميال تبعد عن الساحل وتارة تمتد الى اربع جهات الفلك التي يشاهد ها الواقفون على الشاطئ من البحر ثم ان الدعاوي ذات الافراط التي تقدمت خلافا للعادة قبل الآن من طرف دولة دانيماركة بقصد التصرف والحكم المطلق على المياه التي تقذف امواجها مسافة اربعة اميال عن جزيرة ايزلاندة وخمسة عشر ميلا عن ناحية غروزلاندة قد صارت سببا للاختلاف فيما بين الدولة المذكورة وبين دولتي انكلترة وهولاندة ومن المعلوم عند ذوي الاطلاع بان هذه القضية لازالت حتى الآن محلا للعارضات ولم يقر القرار على تسويتها بصورة حسنة واذا نظرنا الى ذلك بالاجمال انرى بان الحقوق المتنوعة التي للدولة في هذا الباب تشمل فوائد كلية من كل وجوها اللهم متى خرج من القوة الى الفعل ما كان منها بحق السواحل والشواطئ ومقدار المياه المعبر عنها بحوزة الحكم البحري على الوجه المذكور وما تتضمنه بالجملة والتفصيل هو طاب بعض حركات تعظيمية تجري بها السفائن التجارية والبوارج الحربية التي تسير في

حوزة الحكم البحري المذكور وهي اطلاق المدافع علامة للاعتبار. ومنع المراكب الاجنبية من الوصول الى تلك الجهات ومن الدخول الى المين الكائنة فيها. وضبط ما يجمع من كل انواع المحاصيل البحرية التي تقذفها شدة الامواج وتلقبها على السواحل كاللؤلؤ والمرجان. ثم ولئن كان في اغلب الاحوال قد صرف النظر في ايامنا هذه عن اجراء احد الحقوق الساحلية المذكورة وتنفيذها حقيقة اعني بذلك عن منع المراكب الاجنبية من السير في حوزة الحكم البحري المذكور وعن المكث والاقامة في المين الواقعة فيها غير انه من المسلم بان الامر لا يخلو لحد الآن عن رسم مألوف يؤخذ في بعض المحلات من السفائن التي تدخل الى المين او كمية معلومة تستخرج من الامتعة المشحونة فيها لتؤخذ بدلاً عن الرسم وما يجري في هذا الباب من الاصول القانونية المرعية يكون نافذاً بنوعه يطابق سائر احوال الدول المختلفة. اما الاشتغال بالمراكب في الانهار الصالحة لسير السفن حيث كان حدةً والحق فيه على غالب الاحوال ينحصران في التبعة الاصليين لتلك الملكة التي فيها تجري امثال تلك الانهار فقد تقرر لهذه القضية نظام على حدته بحسب انواع اصول الدول ايضاً كما ان تجويز اشتغال الاغراب بالسفن في المياه المذكورة وعدمه هما من القضايا الموقوفة على مجرد راي كل دولة من الدول بحسما هو غني عن البيان عند ارباب علم البوليتيكة

المادة التاسعة والعشرون في بيان حقوق الدول على السواحل والشطوط البحرية

اذا تكلمنا كلاماً مدققاً فيكون اسم الساحل او الشاطئ يُطلق في علم البوليتيكة على قطعة ارض ياسة تكون قبل الساحل البحري تستر في خلال مد البحر بالماء ثم تعود ثانية وتظهر خارج الماء وقت جزره وانفصال المياه عنها وتطلق حقوق الشواطئ في اصطلاح العلم المذكور على جميع انواع الحقوق العائدة

لما ابدينا الإبانة عن كيفية الذاتية لتسببها على هذا الوجه من السواحل والشطوط
 البحرية كما تخصص اطلاق حقوق الفرق والانكسار يجمع ما نقذفه شدة الامواج
 الى الشاطئ من الاموال والاشياء المتنوعة والتصرف به عند ما ينكسر بعض
 السفن لكونها تتضمن اخص هذه الحقوق ومن ثم قد زال مع مرور الايام وبطل
 ما كان يجري في بعض السواحل قبل الآن من العوائد الكريمة والحقوق
 الشنيعة عند ما تنكسر احدى السفن قريباً من الساحل كقتل الاشخاص
 المنكودي الحظ الذين تمكنهم العناية بالنجاة من الفرق والخروج سالمين الى
 الساحل ونهب ما في ايديهم من الملابس وغيرها من الاشياء ذات القيمة فلا
 تجرى الآن شئ من ذلك ولا يستعمل الا بحق جماعة اهل فسق وفساد من
 قبيل لصوص البحر ومهربي الاموال لجرد مقاصبتهم ومقابلتهم بمثل اعمالهم ولذلك
 تحصل المراعاة الآن لما ينكسر من السفائن وتعتبر حقوقه الخاصة على هذا
 المنوال وهو اخراج ما نقذفه شدة الامواج الى الشاطئ من اخشاب والواحه وكل
 نوع من الاموال والامتنعة من الماء ووقايتة من ائتلف بمباشرة اهالي الساحل
 والقبض على الامتنعة المذكورة وابقاؤها اذا لم تظهر اصحابها بظرف مدة موقته
 واذا سئل هكذا . لم يكون الحد والرخيصة باخراج الحقوق الخاصة المذكورة
 من القوة الى الفعل . فالجواب . لسكان السواحل الاعتيادية في بعض المحلات
 ولجرد النوتية ودليلي المركب في البعض الآخر

المادة الثلاثون في بيان حقوق الدول على الاوقيانوس

البحار التي يُعبر عنها بالاوقيانوس هي عبارة عن البحر المنجد والبحر الهندي
 والبحر المحيط الغربي والبحر المحيط الجنوبي والبحر المعتدل يعني البحار الكبيرة التي
 ليس لها حد ولا نهاية وبشكل امر ضبطها ونعسر وقايتها بيد واحدة في جميع
 احوالها بل وعدا عن ذلك فان ما في هذه المياه من كمال الكفاءة لكل بني آدم

بل وعامة العالم نظراً لانساعها وجسامتها هو من الامور المفترقة حتماً وان
 البدييات كونها في كل الأحوال معتوقة من قيود الاسترقاق والانحكام ولذلك
 كان الاشتغال بالمراكب وصيد الحيتان واجراء الحروب والمقاتلات فيها من
 الامور التي لا تخص بامّة معينة بل جميع ذلك موقوف على رأي اية امّة كانت
 من عامة الامم ومرتبطة بارادتها المطلقة وبناءً على ما ذكر لم نحسن لدى سائر
 الدول في وقت من الاوقات المطالبات التي لا موقع لها التي قدمتها قبل الآن
 بل ربما والآن ايضاً دولنا اسبانيا والبرتغاليّة بقصد التحكم على البحر المحيط
 الغربي استقلالاً ولا قررت لها هذا الادعاء ولئن كان بعضها التفت الى ذلك
 ونظر اليه صورياً هذا فضلاً عن كونه لا يمكن موجه من الوجوه تصور انفاذ
 مثل هذا الطلب المفرط واجراؤه فعلاً وعملاً بل وانما يمكن تصوّره ايضاً فلا
 يكون الا منحصراً بالحصول على شيء من التشريفات البحرية التي تجريها السفن
 الاجبية علامة للاستخبار فقط ولا بد من ان يبقى البحر المحيط المذكور معتوقاً من
 قيد التحكم كباقي الاوقيانوسات والبصدي للرأس عليه ليس الا معنى من قبيل
 المبالغات التي لا طائل تحتها

المادة الحادية والثلاثون في بيان التشريفات البحرية عموماً

قضية التشريفات البحرية المعدودة في كل الاوقات من اهم الامور عند
 الدول البحرية لكونها نظير دلالة على نوع من التراس والتحكم في عبارة عن
 بعض حركات تعظيمية ومعاملات احترامية تجريها السفن اما لسفينة اخرى
 تصادفها واما الى ميناء أو قلعة واقعة في اثناء طريقها وكما ان تلك الحركات
 التعظيمية تكون نارة علامة على العبودية والخضوع ونارة نموذجاً للالتفات
 والرعاية كذلك هي صورة تقديمها واجراؤها اذ انها تكون مختلفة بحسب كيفيتها
 فتارة تكون نارية يعني باطلاق المدافع عدداً معيناً من مسافات معلومة ونارة

بتنزيل القلوع يعني اما ازالتها بالكلية او تنزيلها الى وسط الصواري وتارة بالنداء
يعني الهتاف سبع مرات . فلتعش . وتارة بالمثل يعني بارسال البعض من
الضباط الى السفينة التي تكون مظهرًا للتشريفات ايعرضوا عليها السلام
والخلوص شفاهاً وبذلك يتم تقديم تلك التشريفات وايضاؤها تماماً في عرف
العارفين بالامور البحرية

المادة الثانية والثلاثون في بيان التشريفات البحرية المعتاد اجراؤها في الجمار المحكومة وغير المحكومة

كل مركب من اي نوع كان سواء هو بارجة حربية او سفينة تجارية متى
كان مشتغلاً في الجمار المحكومة بدول اجنبية وانفق بان ظهرت له سفينة رافعة علم
تلك الدولة او مرّ هو ذاته في خط ميناء او قلعة او مدافع موجودة في تلك النواحي
فيكون مجبوراً عند ذلك ان يتدي بعرض السلام فيطلق المدافع ويتزل رايتها
وقلوعه ولا يستثنى من ذلك الا السفينة التي تكون مركوبة من ارباب المراتب
السامية كاصحاب الحكومات والسفراء الاجنبيين فقط وتكون حينئذ هي التي
يجب ان يبدأ بملاطفتها واكرامها بالسلام من كل انواع السفائن التي تصادفها
ومن المين والقلاع الواقعة في اثناء طريقها وعلى ذلك قد حصل القرار المحتج
بمعاهدات خصوصية عُنِدَت بين الدول . اما السفائن التي تشتغل في الاوقيانوس
وغیره من الجمار غير المحكومة قد كانت في الاصل غير ملتزمة بوجه من الوجوه
ان تعرض عند التصادف سلامات ولا ان تقدم الى بعضها شيئاً من التشريفات
لكن بما انه الآن حاصل الاعثناء بازالة اسباب ما يمكن حدوثه من المنازعات
راساً قد رُوي بانه من مقتضيات الاحوال وضع بعض اصول يلزم اصدارها
في هذا الباب ولدهى التروى بين الدول قد قطعت لذلك شروط محققة

فانوناً من جعلتها ان يحصل الشروع كل وقت بعرض التشريعات على الصورة الآتية وهي عندما تصادف السفينة التجارية بارجة حربية فمن السفينة التجارية . وعندما تقابل البارجة الحربية بارجة اخرى فمن كانت ادناها رتبة واذا كانتا متساويتين في الرتبة فمن هي تحت الريح وعند تلاقي السفينة المفردة بعارة فمن المفردة لكن حيث ان المطالب الزائدة المتقدمة قبل الآن من دول انكلترا وفرنسا واسبانيا بقصد ان تكون السفائن الرافعة لعلاماتها وبيارقها هي التي تنال التشريعات البحرية بمباداتها بالسلام من سفائن باقي الدول على اي المحالات وفي كل المحالات صارت علة ظهور المنازعات والشقاق المتتالية بين الدول فضلاً عن كون تقديم المقتضي من مثل هذه التشريعات واجرائها كما لو اوجب في كل الاوقات من الامور الخارجة عن القيد والنظارة طبعاً فقد هيئ من ذلك قلة نفع تلك القوانين التي وضعت لهذا الامر وعدم فائدتها وبناءً على ذلك جميعه قد افرغت تعادة التشريعات البحرية المذكورة مع كرور الايام في قالب اجمالي من كل الوجوه ينحصر في وقتنا هذا ببعض حركات اديبة لا لزوم لها فقط كما لا يخفى ذلك عن من لهم وقوف عليه

المادة الثالثة والثلاثون في بيان قضية عبودية الامم

القضية التي يُعبّر عنها بقيد عبودية الامم نظراً لاصطلاح علم البوليتيكة هي تلك المعاهدات الحكيمة التي تُعقد بين الامم ومن مقتضياتها بان يكون لاحد الطرفين المتعاهدين رخصة محدودة لطلب شيء معين وعلى الطرف الآخر ان يجري ذلك الشيء او ان يتعهد باثقال وتكاليف معروفة يُجبر عليها او ان يفرغ عن حقوق وامتيازات منصوصة ويتجنبها مثال ذلك كما لو حصل الشروع بعقد معاهدة بين الدولة العلية ودولة اخرى يؤذن بها للجنود المنصورة السلطانية ان تمر عند مسيرها الى الحرب من اقليم تلك الدولة او بالعكس اي ان الدولة

المشار إليها تتعهد باحتمال قضية مرور الجنود المذكورة وتجهيزها بل ربما اكرهت على تعبير ما يلزم لها من الطرق والمعايير وتجهيزها فيكون قد استبان عند ما يُجزم بهذه الشروط ويقرّ القرار عليها حدّ الترخيص لتقديم الطلب من الطرف الواحد والتعهد والمجبورية على اجراء المطلوب من الطرف الآخر. وقد حصل التصميم بان يُطلق في اصطلاح علم البوليتيكة على مثل هذه المعاهدة اسم معاهدة عبودية الامم. ثم ولئن كان ما يدرج في المعاهدات من امثال قيود هذه العبودية يكون ثقبلاً مؤذناً على نوع ما يزوال ما للدولة التي تكون قد تقيدت به من حقوق الاطلاق والاستقلال الا انه ليس من النضاييا التي توجب دفع الحقوق المذكورة وكسرها بالكلية ولا زوال شان واقتدار الامة المقيدة به من كل الوجوه فمن ثم يُطلق على هكذا عهد عبودية يلتزم به عهداً على ما ذكر اما عهد عامل واما عهد غير عامل بحسب البراءة منه من طرف الامة المتعهد به سواء كان ذلك بواسطة مبادرتها لذلك الوضع وتلك الحركة او بالفراغ منها وعدا عن ذلك كما ان التعهد المذكور يظهر الى الوجود في اي وقت ينفذ فيه احد الحقوق العظيمة المذكورة المختصة بالدول كذلك مهما كان مقدار تلك الحقوق العظيمة الموجودة بمقدار ذلك تكون تعهدات العبودية ايضاً ويُعبّر عنها باسماء تختلف بحسب كنهياتها ولكي لا تتجاوز هذه القيود حدود الاعتدال وتجرّ الى دفع قدرة من يرتبط بها من الدول اما بالكلية واما بفرط التحكم عليه وبإلّا كما كان من المواد الضرورية لمكان حصر دائرة وسعها ونفوذها بمجرد عدة قضايا جزئية وتصور انكشاف قيد التعهد فيما عداها بل ورفعها بالكلية .

بناءً على حالة من الحالات كاقراض مواد القيد وزوالها

او انقضاء مدة الوعد واصحاحها

الفصل الثالث

في بيان انواع التنسيقات الموجبة الى تأييد وتأكيد حبال التعلق
والائتلاف المرتبطة فيما بين الدول

المادة الرابعة والثلاثون في بيان عموم السفارات

الذات التي يُعبر عنها بالسفير في علم البوليتيكة هي ذلك الشخص المرخص
المبعوث من طرف دولة الى اخرى لا يكون مأموراً بضبط مصلحة معينة
وادارتها بل مُرسلاً رسماً ليكون نائباً لجرد الدولة التي ارسلته ووكيلاً عنها وحيث
ان من كان من امثال هذه الذات المرخصة يكون متصفاً بهذه الوكالة
الشريفة لاحدى الدول المستقلة دائماً بناءً على ما ذكر كان من مقتضيات
الاحوال ان ينال كمال الائتلاف لدى الدولة التي تكون مركزاً لمأموريته
ولذلك يُطلق على مجموع انواع الحقوق والامتيازات التي تستحقها السفراء على
هذا الوجه بحسب اصطلاح علم البوليتيكة حقوق السفارات. ثم كما انه لم تكن في
سالف الازمنة روابط تعلق واختلاط قوية محكمة الارتباط والانعقاد فيما بين
الدول بمقدار ما في ايامنا هذه كذلك لم يكن وقتئذ تدقيق على قضية ارسال
السفراء بل ولا كان لما اعتبار كالموجب في دولة من الدول ما عدا دولة بابا
رومية وانما وقوع المحاربات الشديدة بعد ذلك بين الكاثوليكين والشعوب
البروتستانتية قد اوجب تمكين بناء ائتلاف الدول وارتباطها مع بعضها ومن ثم
اجرت دولة فرانس وبالتبعية باقي الدول ايضاً التدقيق على قضية السفارات
وباشرت بعث السفراء وارسالهم ليقبوا دائماً في مواقع مأمورياتهم. ومع ان نصب
هذه السفارات المقيمة وارسالها قد صار من بعض الوجوه محلاً للطعن والافتراء
بدعوى انه قد صار يقتضي عما يلزم من الابهة والطنطنة في مواقع مأموريات
مثل هكذا سفارات مستقرة على الدوام زيادة بذل في النفود الاميرية على

الاطلاق بل والدعوى الذاتية والاختلافات الخصوصية التي تحدث فيما بين السفراء قد تجاوزت حدودها مراراً حتى ائتم صارت وسيلة لتشويش الاتفاق وعلة لتكدير صداقة اتحاد الدول التي ارسلتهم الا انه من وجه آخر قد جرى ما هو عكس ذلك اذ ان هذه السفارات قد صارت مداراً لحسن تأكيد روابط الائتلاف والتحالف بين الدول بل لحظ بانها ذريعة قوية لاستيفاء اسباب الصلح والامنية اللذين بهما يتحصل فيض تربية البلاد المختلفة واعمارها واذلك تكون نتيجة الكلام عليها بان الارباح والمنافع الحاصلة منها تفوق على ما يترتب عليها من الخسائر والاضرار وتوضح للعيان بان نصب هكذا سفارات مقيمة جدير بان يقال عنه بانه في الواقع ونفس الامر ما يرغب فيه من النظمات النافعة والمهتصة بالخيرية ومن ثم قد تقسم الحقوق الخاصة بالدول بالنظر الى قضية السفارة الى قسمين لاشتمالها على نوعين من الرخصة الكائنة لها وهما ارسال السفراء وقبول المبعوثين واذلك يعبر عنهما بالالفاظ العلمية حق نصب السفارات . وحق قبول السفارات . وكما ان خاصة مأمورية كل من السفراء هي عبارة عن صفة وكالة شريفة للدولة المستقلة المرسل من طرفها على ما قد سبقت اليه الاشارة كذلك الحد والرخصة في ارسال السفير لا يكونان لاحاد الناس بل هما من الحقوق العظيمة المخصصة بمجرد الدول المستقلة ولو كانت حقوق استقلال احدى الدول غير مبنية على العدالة والانصاف بل تحصلت بطريق الطغيان والفساد والاغتنصاب والاستبداد اذ ان ذلك لا يكون مانعاً لتلك الدولة من اجراء حق نصب السفارة وقبولها لكون المداخلة في احوال الدول الاجنبية والبحث عن مشروعية صورة حكوماتها وعدم المشروعية لها من القضايا المنوعة الخارجة عن وسع واقتدار اية دولة كانت من الدول ومخالفتان لما يستفاد من قاعدة حقوق الامم على ما تكرر في ما سلف . ثم ولئن كان يؤذن للذين ليسوا بسلاطين حقيقة واكنهم مقصدرون للادعاء في الحكومة فقط ولاولاد الملوك والسلاطين الذين لم يماسوا بعد على التحوت واولياء العهد الذين

لم يبلغوا الحلم ولا أصحاب الحكومات المرتبطين بقيد الوصاية والمحبوسين في ديار
 أخرى ولكائن من كان من الذوات الذين هم في خلاصة الامر ليسوا بتصرفين
 في رغبان الحكم المستقل فعلاً وكذلك للبعض من الاصناف والشركات الذين
 يتباهون بالامتيازات الخصوصية كارباب الزعامات^(١) والتمارات^(٢) وفراى
 الناس اصحاب الجاه والاعتبار ان ينصبوا احياناً مبعوثين برسائهم لبعض
 اسباب الالة ليس في وسعهم بل ولا يؤذن لهم قطعاً بان يرسلوا سفراء مستخدمين
 رسماً بحسبما قد تبين من اصل كيفية السفارة انما يجوز لاصحاب الحكومات المأذونين
 باجراء ذلك ان يتلوا حق السفارة ويحملوه اعمدة واحد وكلائهم وولاتهم وتسلي
 ايا لاتهم وسائر مأمورهم فيجرونه بواسطة احد المأمورين المشار اليهم كسائر
 الحقوق العظيمة الملكية الخاصة بالدول المستقلة وكذلك قضية ارشتمل السفراء
 وقبول الاشخاص المبعوثين بذلك ولئن كانت هي في نفس الامر من المنوطات
 بحض حسن ارادة كل من الدول غير ان عدم امكن التجوز بوجه ما على
 وقوع حركات باردة مغائرة للآداب كعدم قبول السفراء الذين جرت العادة
 بارسالهم او التخصير في ما يجب من الاعزاز والاکرام والرعاية والاحترام للذين
 قد قبلوا رسماً منهم هو ما لا يخفى عن حسن دراية ارباب البوليتيكة

(١) الزعامة قطعة ملك تفرز من اراض مضبوطة من الاعداء وتخصص
 لشخص من الاشخاص تعود اعشارها الشرعية اليه ويقال لمن يملكها زعيم على ما
 في اللغات العثمانية وفي محيط المحيط الزعامة مصدر ومن جملة معانيها حظ السيد
 من المغنم اه مترجم

(٢) التيمار ملك يعطى من طرف الدولة لشخص مريض او مصاب
 بمصيبة ليتقيد بخدمته ويلاحظ اموره وينظر على ما فيه من الحيوانات والكروم
 والبساتين اما تحت شرط ذهابه الى الحرب عند ما يقتضي الامر لذلك او مكافاة
 لخدمة سبقت له كما في اللغات العثمانية اه مترجم

المادة الخامسة والثلاثون في بيان صنوف السفراء ودرجاتهم

قد يُقسم السفراء جميعاً الى عدة صنوف وطبقات بصرف النظر عن كون قضية ارسالهم تكون تارةً بحسب العادة وتارةً فوق العادة وكون القصد من مأمورياتهم هو تارةً عبارة عن ادارة ما يقع من الامور وتارةً عن القيام ببعض ما يلزم من التشريفات. والالتفات الى مجرد حيثية التشريفات الرسمية التي ينالونها في مراكز خداماتهم وكيفية العناوين والمساند التي يستندون اليها وقد ترتبت قاعدة درجاتهم وتنظمت درجاتهم بالنسبة الى بعضهم بعض على الوجه الآتي. ان في الاوقات التي لم تُجر بها العادة بإرسال السفارات المقررة دائماً في مراكز مأمورياتهم وكانت هذه القضية غير مقبولة عند دول اوروبا كان يوجد صنف واحد فقط من السفراء وهو سفراء فوق العادة لكن عندما اخذ ببيان حسن مخالطة الدول مع مرور بعضها في التشديد مع الدهور وإس السفارة في الاستحكام ايضاً مع توالي العصور قد شُرع في ارسال صغار السفراء الذين يقال لهم رسيدينت عدا عن سفراء فوق العادة المذكورين ثم المصلحتكذارية^(١) وبعد ذلك اي قبل مئة سنة تقريباً بُعثت السفراء المتوسطون تحت هذا العنوان وهو وكيل مرخص وحينئذ عُرف من مقتضيات الاحوال لزوم التحقيق على افراد جميع هؤلاء السفراء اصولياً وتعيين درجات شان واعتبار كل منهم بالنسبة الى سائرهم فتحرر بذلك دفتر ترتيب على هذا الموجب وافرغت هذه القضية في قالب حتمين اشترط فيه بان تقسم جميع السفراء الى ثلاثة صنوف الصنف الاول منها كبار السفراء والصنف الثاني الوكلاء المرخصون والسفراء المتوسطون والصنف الثالث صغار السفراء (رسيدينت) والمصلحتكذارية ثم بعد ذلك استنصب نسخ

(١) المصلحتكذار هو الرجل الخبير في الامور والمصالح والمأمور الذي يكون

بمقام وكيل عن سفير كما في اللغات العثمانية اه مترجم

هذا الدفتر والغاؤه بتعليمات خصوصية وضعت لهذه القضية في مجلس مشاورة حصلت بين الدول في مدينة قيانا سنة ١٢٢٠ للهجرة سنة ١٨١٤ مسيحية قرء فيه القرار على شروط تشمل جميع السفراء وتجعلهم ثلاثة صنوف أخرى الأول منها كبار سفراء بابا رومية وسائر الدول والثاني السفراء الذين توجد معهم أوراق اعتماد والثالث المصلح كذارية ومن ثم عقدت دول اوستريا وفرنسا وانكلترا وبروسيا وروسيا معاهدة سجلوها وجد بها صنف جديد فيما بين الصنف الثاني والصنف الثالث الصغار السفراء المسمين رسيديت الذين مر ذكرهم وبمقتضاها صارت الحالة هذه الرعاية لاربعة صنوف من السفراء تعتبر طبقاها

المادة السادسة والثلاثون في بيان السفراء من الصنف الأول

يمتاز السفراء من هذا الصنف عن سواهم من سائر السفراء بصفتين فآخرتين احدهما انها لهم من علو مرتبة شرف وكالة الدول التي بعثتهم والثانية ما ينالونه من بعض تشريفات جليلة رسمية من طرف الدول التي هي مراكز ماموريانهم اما السؤال عن اتي هم الذوات الذين يشتمل عليهم الصنف الاول المذكور فاجابة بانة قد حُتم بانة يكون مشتملاً على سفراء بابا رومية الاعنياديين وغير الاعنياديين وكبار سفراء الدول الملّقب كل منهم بـ «مفبر كبير» وان الذوات المشار اليها هي اعلی سائر ارباب السفارات وتقوم في ارتفاع المرتبة من كل الوجوه واهلاً لما نستحقه من اعلی مراتب التشريفات الرسمية مع قطع النظر عن سائر مراتبهم الخاصة وعرت قدرة الدول التي ارسلتها وما لها من بحسامة الملك

المادة السابعة والثلاثون في بيان سائر صنوف السفراء

ما يتشخص لسائر صنوف السفراء من الخاصة بالنسبة الى الذين هم من الصنف الاول هو اما عبارة عن صفة وكمالهم بمرتبة دونهم من طرف الدول

التي ارسلتهم واما عن حيثية مامورياتهم المنحصرة بمجرد ضبط ما يجري من امور
السفارة وادارته ثم اذا نظر الى ذلك بدون غرض يرى ما يظهر من قضية الفرق
والتفاوت فيما بين سفراء الصنف الثاني والصنف الثالث والصنف الرابع
ليس مبني على اسباب مامورياتهم وكنياتها وانما هو مبني على ما يخص بصنوفهم
ونوباتهم ومظهريتهم في الاوقات الاحتفالية ببعض تشريفات رسمية ذات رتبة
اما رفيعة واما دنية فقط انما حيث كان هناك شيء لا يجب مراعاته من التنبهات
العمومية في هذا الباب ايضا رؤي من اللازم ذكر صورة نظام السفراء من
الصنوف المذكورة ومراتبهم على وجه التفصيل وهي ان تعد سفراء ببارومية
المتوسطون مع سفير دولة اوستريليا المرخص وبالنسبة السفراء المتوسطين لالة
دولة كانت من الدول المتقين بغير اعبيادية او وكلاء مرخصين من الصنف
الثاني والرسيدنتات (الصغار) المذكورون اعلاه وسائر السفراء الحاملون
مكاتب اعتماد يقدمونها الى نفس اصحاب حكومات الدول التي تكون مراكز
مامورياتهم من الصنف الثالث والسفراء المامورون بتقديم مکتوب الاعتماد
ليس لنفس اصحاب حكومات مراكز مامورياتهم بل الى نظار امورها الخارجية
فقط والمصلح كذاريه الذين لا يوجد بايادهم مكاتب اعتماد وانما هم مستخدمون
في غياب السفراء وسبق اعلان قضية ترخيصهم والانباء عنها شفاها بانها لمدة
قليلة فقط من الصنف الرابع وقد قرر القرار بان يتعين شأن كل واحد من
السفراء المذكورين وترتب منولته تطبيقا الى صف صنفه ومرتبته

المادة الثامنة والثلاثون في بيان سائر مبعوثي الدول

لا ينبغي بانه ما لا يحتاج الامر الى الابانة عنه هو قضية بعث سفراء يعتمد
عليهم يرسلون احيانا في ما عدا ما يتعلق بالسفراء من احد الصنوف الاربعة
التي ذكرت بحيث لا يكون القصد من مامورياتهم بل ربما نفس ارسالهم ايضا
معروفا لعامة الناس وانما هو معروف عند الدول التي يرسلون اليها ومحقق

لديها فقط وكونها من الضروريات التي جرت عادة الدول بها منذ القدم
ولذلك كان لا يمكن لمثل هؤلاء السفراء الذين يرسلون خفية بان يحصلوا على
تشریفات رسمية علنية ما قضت العادة باجرائه لسائر السفراء انما قد تقرر لهم
بموجب المعاهدات ان يتمتعوا هم ايضا مثل سائر السفراء بانواع الامتيازات
المخصصة بعامة السفارات كعدم الانحكام بالاحكام البلدية والمعافية من بعض
الرسوم والتكاليف لكن المدبرون والمأمورون المقيمون في غير ديار بدون ان
تعلن كيفية مامورياتهم رسميا بل هم لمجرد رؤیة مصالح مخصصة بذات صاحب
حكومة اجنبي وصيانتها وضبط ماله من العنارات والاملاك في الخارج واكادرتها.
وكذلك المأمورون الذين يرسلون احيانا من دولة الى اخرى لاجل تسوية
مواد جزئية مثل قطع الحدود وتخصيص التخوم او ربط بعض شروط عهدية
والتصديق عليها ولم توجد بايديهم مكاتيب اعتماد فلا يمكن ان يؤذن لهم بطلب
الامتيازات المذكورة التي يستحقها السفراء وعكس ذلك المباشرون الذين جرت
العادة بان يرسلوا عند وقوع المشورات العمومية ليحضروا في مجالسها بمنزلة
الكفلاء اذ انهم في اي وقت كان يعدون من زمرة السفراء ويحصل لهم التعزيز
والتكريم بظهورية التشریفات الرسمية بحسب ما يجوزونه من الصنوف والمراتب
ثم حيث كان المستحقون لزيادة الدقة توجد برون بالذكر من الذوات المأمورة
المقيمة في الخارج بدون ان يتعاني ذلك في السفارات هم القناصل فقد حصلت
المبادرة لبيان احوالهم وافادتها تفصيلا على الوجه الآتي

المادة التاسعة والثلاثون في بيان القناصل

نصب القناصل واستخدامهم هو احدى تنسيقات الدول القديمة المنتهية الى
اوائل الازمنة حيثما كان في الاوقات التي وقعت فيها الحروب الدائمة ما بين
السلاطين السلجوقية والروساء الافرنج لاجل افتتاح القدس الشريف ودخلت
تلك الاراضي المقدسة في قبضة المسيحيين ونصرفهم قد علم بانها من الواجبات

الحالية نصب حكام تجارية تحت اسم قناسل يستخدمون في تلك الولايات من طرف دول فرنسا واسبانيا وإيطاليا لأجل وقاية حقوق جماعة التجار وسائر أرباب السياحة من زمرة المسيحيين المقيمين في تلك النواحي وفصل ما ربما حدث لهم هناك من الدعاوي وتسوية ومن ثم امتثلت باقي الدول بالتبعية لأن يحسنوا الاعتبار بالدول المشار إليها فسرت التنسيقات الخيرية المذكورة واستعملت في جميع جهات الدنيا ومن ثم صارت جماعة القناسل بالنظر إلى وسعهم ومقدرتهم أصنافاً تختص دوائر مامورياتها في أحدها المدن والأساكن فقط وأما في عدة مع الأمصار والبلدان ونارة تقتصر على مجرد وكالة أحد رؤساء القناسل أيضاً وبحسب ذلك يطلق عليهم قناسل . ورؤساء قناسل . ووكلاء قناسل . ثم إذا كان المراد نصب قونسولس وتعيينه لأقليم إحدى الدول يجب أن تعلن القضية قبل ذلك لتلك الدولة ويرجى منها أن تاذن وترخص في هذا الباب والآ فان استخدام القناسل في إقليم أية دولة كانت على غير رضاها هو من المنوعات وفضلاً عن ذلك أيضاً لا يكفي صدور الأذن في استخدامها ما لم يوصى على مكاتب التوصية التي تعطى لإيادى القناسل وتسجل من طرف الدول التي هي مراكز مامورياتهم اذ ان ذلك من المواد الراجعة أيضاً ثم ان المقصود من نصب القناسل واستخدامهم هو عبارة عن الالتزام بعدة مهام وأجرائها كحماية من كان من تبعه الدول التي نصبتهم من التجار وقباة بين السفائق وسائر أرباب السياحة الذين يرون من محلات مامورياتهم وصيانتهم وتحرير أنواع السندات التي جرت العادة بإعطائهم حسب الحال كالسبورات وأوراق الشهادات وتذاكر الطريق وإعطائهم إياها وتجهيزهم بذلك أسباب رفاهية الأشخاص المذكورين وأمنيتهم والدقة على إجراء ما هو مشروط في المعاهدات المنعقدة بين الدول مما يختص بأمور التجارة كما ينبغي والمبادرة أخيراً إلى تخيير دولهم وإفادتها بوجه السرعة عما يجري في محلات مامورياتهم من الوقائع التي تلوح لهم في ما يتعلق بأمور التجارة وتلزم معرفتها أما الحقوق الفاخرة والامتيازات الذاتية

التي تخص بها القناسل حسب مامورياتهم فانها منظمة في كل محل على حدتها بحسب اختلاف قوانين الدول وعاداتها القديمة. اذ انه حيثما كان القناسل المقيمون في الممالك المحروسة وغيرها من البلاد الواقعة في الجهة الشرقية من اوربا عدا عما يتمتعون به من المظهرية بعدة تشريفات رسمية بمثابة السفراء المرخصين حاصلين على امتيازات جسيمة استحقوها كالحكم في الدعاوي والمنازعات التي تقع للتجار وسائر ارباب السياحة المقيمين في محلات مامورياتهم من تبعة الدول التي ارسلتهم سواء كانت فيما بين بعضهم او بينهم وبين اهل البلاد وتسويتها برأيهم واقتدارهم^(١) ومحاكمة المجرمين وسواخذتهم وايفاء اصول ديانتهم ورفاههم وناديتها بحرية داخل منازلهم كان المستخدمون منهم في سائر الممالك عدا عن كونهم مستثنين من الحصول على هذا المقدار من الامتيازات هم بوجه مخصوص غير مؤهلين لشيء من التشريفات الرسمية ودائرة احكامهم واقتضيتهم ايضا مقتصرة على تسوية بعض المواد الجزئية ومنحصرة في اعادة مرتكبي الجرائم وتسليمهم الي مواطنهم الاصلية واذا نظرنا الى ذلك نظرا عموميا نرى بانه حيث ان كلا من القناسل مها كان له من العنوانات والمراتب هونحت حماية الدولة التي هي مركز ماموريته خاصة فاذا ولئن كانت يتمتع ببعض الامتيازات نظرا لتلك الدولة كالصيانة من قيود اثبات ادارة الامور الموكولة له بدته والمسئولية فيها وتعليق علم الدولة التي هو منصوب من طرفها وعلامتها على باب بيته وحماية مكتبه ومحل دفاتره من فحص ماموري الضبطية فهو مع ذلك غير ماذون بل ولا يرخص له بان يطلب الحقوق والامتيازات الفاخرة المخصصة بمجرد السفراء

(١) ككلام المؤلف هنا في ما يخص بالممالك المحروسة هو على مقتضى ما كان جاريا وقتئذ فيها وليس الامر كذلك الآن فان الدعاوي التي تكون بين الاجانب واهالي البلاد ترى والحالة هذه في المجالس المحلية بحضور تراجي قنسلارياتهم فقطاه مترجم

كالسلامة من الاحكام البلدية والمعافية مما هو جار من التكاليف المعينة المحلية

المادة الاربعون في بيان كمية السفراء وكيفيتهم

وان تكن قضية ارسال السفراء والتحقيق عن صنوف الاشخاص المبعوثين ورتبهم موقوفة على محض كل راي واحدة من الدول وارادتها بحسبما يتبين ذلك من كنية المصلحة الا انه توجد هناك قاعدة مرعية بين الدول من مقتضيات بعض العوائد القديمة وكانما قد قدمت اوصولها الى درجة اقتدار القوانين الوضعية وقوتهم وهي ان ارسال سفراء من الصنف الاول ليس الا من الحقوق المخصوصة بمجرد اعظم اصحاب الحكومات كالسلاطين والامبراطرة والملوك المزيين بتيجانهم بحكام الذهبية والمستحقين لاعلى مراتب الاحترامات السلطانية اما سائر صنوف السفراء فقد صار القرار بان تعتبر صورة ارسالهم مقابلة بالمثل فالسفير الذي يرسل من احدى الجهات من اي صنف ورتبة كان كذلك يكون السفير الذي يرسل تاليا له من صنفه وفي رتبته عينها. اما عدد السفراء وكيفيتهم فنظرا لعدم وجود قوانين موضوعة بهذا الخصوص قد يستبان بان قضية ارسال السفير الواحد لدولتين او اكثر بطريق الاشتراك وقضية تعيين صنف كل واحد من السفراء وتحقيق مرتبتهما من الكيفيات المتعلقة بمحض راي كل دولة من الدول واختيارها اما اذا نظر الى السفراء من جهة كيفيتهم يعني الى الاخلاق الذاتية والصفات الطبيعية التي هم مطبوعون عليها فيرى بانه حيث ان قضية التشخيص والانتخاب في هذا الباب هي متعلقة بمجرد حسن رضى الدولة المباشرة في ارسال السفير فلا يكون لأمر الدين والمذهب والذرية والنسب مدخل بنوع ما في قابلية ذلك السفير للسفارة او عدم قابليته وانما الذوات المعروفون بالنوايا المذمومة والاغراض الملوثة التي ينتج عنها الفسق والاختلال او متصفون باحدى الصفات الردية التي لا تليق بالسفراء كجهولية الاصل بحسب مقتضيات عوائد بعض الدول المرعية في هذا الباب فليس من المناسب كما يجب نصيحتهم

سفراء وقبول من كان منهم بهذه الكيفية وعدم قبولها في أي وقت كان عند الدولة التي يرسل اليها ثم إن احترازاً من ظهور ما يمكن حدوثه من الاختلاف يستتب ذلك واعتناء على الخصوص بدفع ما كانت تقدمه بعض الدول من الدعاوي على اشخاص لا يقبلونهم بقولهم انهم كانوا من ذات رعايانا الاصليين ثم دخلوا في خدمة احدى الدول الاجنبية ونصبوا سفراء بعد ذلك من طرفها قد جرت المذاكرة في هذه القضية بين الدول وقررت على اشتراط بسط خصال السفراء واحوالهم والاشعار عن ذلك في أي وقت يراد ارسالهم للدول التي ستكون مراكز لمامورياتهم والسؤال منها استعلاماً عن حسن موثوقيتها في هذا الباب وبذلك اوجدوا طريقة لحل عقدة الخلاف وقطعها كما هو من المسلمات لدى حسن دراية اصحاب الوقوف

المادة الحادية والاربعون في بيان طوائف السفارات ولواحقها

طوائف السفارات وملحقاتها هي عبارة عن لفيف من الاشخاص يكون موافقاً في كل الاحوال الى درجة السفراء ويطلق مراتبهم سواء كانت متعلقة بنفس السفارة او لاحقاً بخدمة ذات السفير. والذوات المتعلقة في نفس السفارة خلا المنشارين فهم اثنان او ثلاثة لكتابة السر يكونون من ذوي الاستعداد والدراية والوقوف على ادارة المصالح في خلال السفير موقتاً وثلاثة او اربعة معاونين ينتسبون اليهم مامورين بتسوية بعض الامور الجزئية وعدة من التراجمين في المحلات التي يقتضي لها ذلك مع قسوس السفارة ومدير القونسلات وعدة من ركنية الاقلام اما الاشخاص اللاحقون بخدمة ذات السفير فهم حكماء السفارة وكلاؤها وسائر اتباعها وحيث ان المامورين وغيرهم من هذه الذوات فضلاً عن عيال السفير واولادهم يعدون من طائفة السفارة فيعرفون بالاستحقاق لانواع الحقوق والامتيازات المخصصة بالسفارة ويجوز ان يجرى لهم عدا عن ذلك الاتفاقات الكلي بحسب ما للدول من العوائد القديمة المحسنة وانما الذين

يتصدرون لطلب الخاصة من هذه الامتيازات المذكورة لمجرد وجود براءات في ايادهم بدون ان يكون لهم علاقة مع السفارة فلن المعلوم بان قبول دعاويهم في هذا الباب وعدمه هما منوطان ببعض همة كل دولة من الدول لكن هذه القضية هي الآن من المنوعات في اكثر المحلات

المادة الثانية والاربعون في بيان السندات الرسمية اللازمة

للسفراء بحسب ما مورياتهم

السند الذي تليق به زيادة التدقيق والاعتناء من السندات الرسمية المتضمنة الى السفراء بحسب ما مورياتهم هو مكتوب الاعتماد يعني شقة رسمية تهرّ خطافاً الى صاحب حكومة الدولة التي يبعث اليها السفير اشعاراً ببعض الدقائق المتضمنة اجمالاً كالافادة عن اسم السفير وعنوانه وبيان الكيفية المقصودة بارساله اما درجة لزوم السند المذكور الى السفراء فتستبين مما ياتي وهو عدا عن كون السفراء الذين لا توجد بايادهم مكاتيب الاعتماد لا يمكنهم ان يجوزوا حسن القبول في دولة من الدول بل ان الحاملين منهم لمثل هذه المكاتيب لا يمكنهم ايضاً ان يحصلوا على نوع من التشريفات الرسمية عندما يمثلون بحضرة صاحب الحكومة ولا يؤذن لهم بضم الامور الموكولة لهم وتمشيها ما لم يبرزوا المكتوب المذكور الموجود بايادهم ويقدموه رسماً غير ان اعطاء مكتوب اعتماد واحد فقط الى سفيرين او ثلاثة يرسلون الى احد المحلات سوية او اعطاء السفير الواحد عدة مكاتيب اعتماد بحسب تنوع الجواهر التي هو مامور بها جميعه يتوقف على رأي كل من الدول وارادته وعدا عن ذلك ايضاً قد تكون افايدة المقصود من السفارة المقيد ضمن مكتوب الاعتماد ومندرج بها عادة على الوجه المذكور المحررة احياناً في شقة خصوصية على شكل مكتوب مفتوح ايضاً تضم احياناً الى ومن الامور المعنى بها عند انعقاد مجالس المكالمات العمومية بين الدول بان لا تعطى مكاتيب الاعتماد تفصيلاً الى السفراء المرسلين للحضور في جمعية السفراء

السند المذكور والإطلاع على ما يجري فيها من الأمور والمخاطبة به بل نتقدم ونائق تحت اسم مكاتب اعتماد عمومية فقط تشتمل على افادة خلاصة ما مورياتهم عولترخيص لم بان يتشاوروا بكل استقلال تام مع سفيراية دولة كانت من الدول بوجه العموم ويروا الأمور الواقعة من اية نوع كان ويدبرونها ثم واحد سائر السندات الرسمية اللازمة للسفراء عدا عن مكاتب الاعتماد المذكورة هو ورقة التعليمات يعني وثيقة تحتوي جملة تعليمات خصوصية ووصايا مقتضية يراد اخراجها بمباشرة السفير من القوة إلى الفعل تارة علناً وتارة خفية ومنها ايضاً ورقة البسبورت وهي وثيقة رسمية تتضمن اسم السفير والرتبة المعطاة له من طرف الدولتين يعني المرسل والمرسل اليها ومن الأمور المسلم بها هو ان كل سفير حامل بسبورت نظير هذا من طرف الدولة المرسل اليها ينال بعد ذلك عند مظهر محل اقليم الدولة التي هي مركز ما موريتيه بعض التشريفات الاحترامية بحسب صنفه ورتبته

المادة الثالثة والاربعون في بيان التشريفات الرسمية التي

تستحقها السفراء

حينما حصل التعويل على نوال السفراء كافة تحت اي عنوان كانوا وفي اية رتبة وجدوا ما يستحقونه من بعض التشريفات الرسمية والتوجهات الاحترامية عند الدول التي تكون مراكز ما مورياتهم لم يتحقق هذه القضية بترتيب هذه التشريفات باباً باباً إلا للسفراء من الصنف الاول والصنف الثاني فقط ولكن نظراً الى احوال ما تبقى من سائر صنوف السفراء فحتى الآن ما امكن وضعها وادخالها تحت اصول مقررة كما هو معلوم لدى العارفين في هذا الامر اذ انه قد قرّر القرار بحسب منطوق معاهدات خصوصية عقدت في هذا الباب بمعرفة سفراء الدول المختلفة ومبعوثيها الذين اجتمعوا في مجلس المكاملة العمومية بمدينة قيانا في سنة ١٢٣٠ هجرية (سنة ١٨١٤ م) على شرط تخصيص المخاطبة بلقب

أكثر لائز يعني الافندي صاحب الفضيلة والتوجه الى قصر صاحب الحكومة مع الاحتفال والابته عندما تحدث بعض وقوعات رسمية وجرت المراكبات بستة خيول وتعليق الشراريب على رؤوس الخيول وايفاف العساكر للسلام في موضع المرور وربط الاسلحة ووضع مسند على شكل التخت داخل دار السفارة والتصدر في جميعات المآدب الرسمية بمجرد السفراء من الصنف الاول وانحصارها بهم وبالنصف الثاني استثناء غير انه مع ذلك قد سلكت صغار الدول في اكثر احوالها مسلكاً استثنائياً في هذا الباب اذا استصوبت ان تنعم بتجوز اجراء الامتيازات المذكورة بحق سفراء كبار الدول المتوسطين وربما مصلحتكذاريتهم ايضاً وبهذا الداعي قد صار بعض السفراء يحصلون على التشريفات الرسمية في محل ^{بني} دنة وفي آخره بدرجة عليا فطرا على هذه المادة طبعاً خلل كلي لم يبق معه محل لان يقال عنها بانها منتظمة

المادة الرابعة والاربعون في بيان ماذونية السفراء في اجراء الرسوم الموكية وملاقاة اصحاب الحكومات والمثول بهم

حيث كان مشي السفراء في كل الاوقات بالمواكب الجسمية والاحتفالات العظيمة التي جرت بها العادة في الازمنة السالفة من الامور الثقيلة فقد اعتنيت الآن نسخ هذه القضية والغاؤها في اكثر المحلات وانما لم تزل الرعاية الكلية حني يومنا هذا لما جرت به العادة المذكورة حين دخول السفراء الى قصور اصحاب الحكومات من الاحتفال والطنطنة عندما يصلون الى مواقع مامورياتهم ويثلون رسماً بذات اصحاب الحكومات لاجل تقديم مكاتيب الاعتقاد التي معهم ووجه ذلك هو انه عندما يصل السفير الى مركز ماموريته يستأذن بان يتشرف بالملاقاة مع صاحب الحكومة لينهي رسماً قضية وصوابه ويعلمها له ويسلمه مكتوب الاعتقاد ومتى حصل التكرم من طرف صاحب الحكومة باستئذان التماس

وقبول ما ترجاهُ في هذا الباب ينهض السفير في الوقت والساعة المعينة لذلك ومعه التشرىفاًتي وما مورر السفارة ويدخل القصر ويدار ويدار ركباً مركبات من ربابات ميجر كلاً منها ستة خيول ترسل اليه من طرف الدولة وبعد ان يصل الى المايين المحكماري يحلب عقبتن لحضرة صاحب الحكومة فيقدم له مكتوب الاعتماد ويسرد جملة من الكلمات في مناسبة ما بين الدولتين من حسن المودة والمحبة وكمال الاتفاق والالفة فيجابه صاحب الحكومة بما يقابل ذلك من بسط الكلام المعتاد اما بذاته واما بلسان احد وكلائه ثم بعد ذلك يتلاقى ايضاً مع عيال صاحب الحكومة واقربائه ويتقدم من الطرفين التلطيفات والتكليفات وعندها ينهض السفير تكراراً ويخرج من داخل القصر ويعود راجعاً الى دار سفارته على منوال ما جاء بالتمام وبما ان اجراء رسم المثل على هذه الصورة لازال هو احد الامتيازات الخاصة الفاخرة التي تليق وتخص بمجرد السفراء من الصنف الاول فباقي صنوف السفراء عند ما تحصل الافادة والاعلان رسماً عن رغبة احدهم في المثل لدى ذات صاحب الحكومة يكون توجهه الى ما بين القصر بسيطاً بدون احتفال ويقف على رجليه في مخدع من سائر مخادع القصر وليس في قاعة الاستقبال^(١) وحواليه عدة من الوكلاء ثم يجلب لحضرة صاحب الحكومة فيعطيه مكاتب الاعتماد بيده وبعد ان يسرد شيئاً مما يليق من الكلام ينهض تكراراً ويرجع الى دار سفارته وقد يعرضُ احياناً ايضاً سفراء الصنف الاول عن اجراء رسم المثل بالمواكب والاحتفالات ويكتفون بالملاقاة البسيطة او يطيلون اجراء رسم المثل او انهم يتفرغون عنه بالكلية وكذلك قد يقنع السفراء من الصنف الثاني والصنف الثالث بتقديم مكاتب اعتمادهم ليد ناظر الامور الخارجية بدون ان يتفأبلوا مع ذات صاحب الحكومة كما هو من المجرىات الحالية

(١) اصابة دبوانخانه ومعناه المجلس الكبير للسلطين والوزراء وكبار الرجال كما في اللغات العثمانية اه مترجم

وبالفرض حصل الاستئذان من طرف احد السفراء بان يتشرف بملاقاة ذات صاحب الحكومة وحصل التكرم باستنساب التماسه وحسن قبول ذلك منه فهو ماذون ومرخص كما لا يحتاج الامر الى الابانة عنه بان يفى رسم ذلك المثل ومجربته سواء كان بموكب حسب استحقاقه او بغير موكب

المادة الخامسة والاربعون في بيان قضية الزيارات التي يجب على السفراء ان يقدموها

حيث كان من محسنات الآداب ان تجري بعض زيارات رسمية من السفراء الذين يصلون لمراكز مامورياتهم الى سفراء سائر الدول المقيمين في ذلك المثل هذا بصرف النظر عن الزيارات التي تجري بين الاحباب فقد اعطي قرار على حدته بحسب قاعدة تشريفات الدول المختلفة المرعية في هذا الباب لكيفية اجراء قضية هذه الزيارات تبادر لابانتها والافادة عن نوع نظاماتها ووجوه اجرائها في اغلب الحالات على المنوال الآتي وهو. بعد ان يصل السفراء من الصنف الاول الى مراكز مامورياتهم ويجروا رسم المثل بحضور اصحاب الحكومات لاجل تقديم مكاتيب الاعتماد ينهون الكيفية لسائر السفراء بواسطة احد كتاب السفارة ليفيدهم عن اليوم المعين والساعة التي فيها يقبلون الزيارات ويكلفهم لذلك كما ينبغي ومن ثم يجلسون في دور سفاراتهم في اليوم المعين متظرين قدوم سائر السفراء وبعد حضورهم بعدة ايام ينهضون بذاتهم ويتوجهون الى دور سفارات اولئك السفراء باباً فباباً مبادرين الى رد الزيارات لكبار السفراء بالذات تشریفاً^(١) وتعظيماً ولسائر صنوف السفراء بالمرور عن دورهم وابرار

(١) لم يكن القصد من هذه اللفظة هنا ما يتبادر الى الذهن عند سماعها اي ان المرور يكتسب شرفاً يحدث له من زيارة الزائر عرضاً وانما القصد حصوله منه على ما له من الحق فيه كصفة لازمة له اه مترجم

التذاكر وتسليمها اما سائر صنوف السفراء فمن بعد ان يصلوا الى مراكز
مأمورياتهم ويقدموا مكاتب الاعتماد للحين يخبرون سائر السفراء ويستفسرون
عن الوقت الذي يقبلونهم به ومن ثم ينهضون في اليوم المعين ويباشرون ابتداء
باجراء رسم الزيارة وايفاء السفراء من الصنف الاول بالذات تشريفا واحتراما
ولسائر صنوف السفراء بالمرور عن دورهم وابرار التذاكر وتقديمها على الوجه
المذكور

المادة السادسة والاربعون في بيان نظام مراتب السفراء في رسم التقدم والتأخر

اذا اجرينا البحث في قضية منزلة شان عموم السفراء ومراتبهم ينبغي ان
نلاحظ وجه القرار المعطى لنظام درجاتهم سواء كان بالنسبة الى بعضهم بعضا
ام الى سائر ارباب الجاه والمناصب اما الاول وهو نظام درجاتهم بالنسبة الى
بعضهم بعضا فهو حيثما كان يتعين محل كل من السفراء وتخصص منزلته بمجرد
الصفة الرسمية التي يكون متصفا بها او بحسب ما للدولة التي يقيم عندها من
القواعد الخصوصية في هذا الباب مع صرف النظر بالكلية عن القوى الملكية
التي للدول المرسلة قد تقررت شروط متنوعة جزم بها من طرف دول اوربا
الثان الكبرى التي باشرت قبل الآن بامضاء معاهدة باريس وتسجيلها بان
يترتب نظام درجات السفراء الذين يرسلونهم متساوين في الصنف والطبقة
بحسب الوقت والزمان الذي ابرزوا فيه مكاتب الاعتماد وقدموها ولا يكون
للسفراء فوق العادة نوع من الامتياز عن جرت العادة بارسالهم وان سفير بابا
رومية يكون معروفا عند الدول الكاثوليكية بزيادة التفوق والامتياز في كل
حال على سائر السفراء انما لدى البحث في قضية التقدم والتأخر خاصة نجد بانه
مع صرف النظر عن كون محل كل واحد من السفراء مقامه يتعينان في المواكب

بحسب صفه ورتبه وكون وقتما يشرف احدهم الآخر ربما اعقب السفير المشرف
السفير المشرف خلفه بالزيارة مراعاة لاجراء قاعدة الإكرام المرغوبة بحقه يطلب
السفراء من المصنف الاول حتى التقدم والتصدر في كل حال ومحل ايضا كانوا
ليكونوا ممتازين ومستثنين فيما بين الاماثل حتي وفي دور سفاراتهم انفسهم يجلسون
تحت سائر صنوف السفراء ويتصدرون عليهم اما الثاني وهو نظام درجات
السفراء بالنسبة الى سائر ارباب الجاه والمناصب فانه حتي الآن ما امكن وضعه
وادخاله تحت اصول مقررة في كل المحلات ولذلك قد صار سببا اعتياديا
لاستمرار الاختلافات وبالجملة والتفصيل ان السفراء من المصنف الاول يطلبون
التصدر^(١) على كائن من كان مما عدا ذوات اصحاب الحكومات وسفراء الدول
الكبرى المقيمون عند سفارة الدول يجتهدون في بعض المحلات على اخراج هذه
الطلبة الى حقيقة الفعل كما هو معلوم عند اصحاب الدار في كفيات هذه القضايا

المادة السابعة والاربعون في بيان الامور التي تؤثر بها السفراء • وحروفهم الاصطلاحية وبرد السفارة

كما ان المقصود من عامة السفارات يكون تارة لجرد ايفاء بعض رسومات
ادبية وتارة لضبط كل نوع من المهام البوليتيكية وتسويته حسب اصوله كذلك
من المعلوم بان الامور الموكولة بالسفراء لا بد من ان تكون مركبة ومرتبة على
حدتها ايضا ومتى صرفنا النظر عن ايضاح الامور الجزئية التي تنحصر بايفاء
بعض الرسوم الادبية فلا يبقى علينا من الامور الموكولة بالسفراء على ما اشرنا الى

(١) في الاصل يشروان ومعناه الدلالة ورياسة العساكر والتأمر
والترأس كما في اللغات العثمانية ولعل المصدر هنا يقوم بقصد المؤلف وانسب
ما ذكره مترجم

ما كان مداراً لضبط المهام البوليتيكية وتسويتها فقط وهو عبارة عن ثلاث
 نهودات اولها ادارة ما يجري من مصالح قلم السفارة وثانيها الاستشارة مع وكلاء
 الدول التي هي مراكز مامورياتهم في ما يقع من المواد المقتضية وثالثها مراسلة
 الدول التي هم مامورون بخدائها واخبارها بما يلزم اعلانه لها من الحوادث
 وافادتها به اما ما يجري من مصالح قلم السفارة فهو يشمل كل انواع الاشغال
 اللازمة التي هي ثبت كل انواع المحررات والسندات الرسمية وكتابته وامضاء
 وختمه وضبط رورنال (جريدة) السفارة وترقيمه كما ينبغي بترتيب محل دفاتر
 السفارة وتنظيمه جيداً والاعتناء بحفظ ما هو حق السفارة من انواع الامتيازات
 الفاخرة ووقايته واجراء مقتضيات الحكم والقضاء على الاشخاص الذين هم داخل
 حكومة السفير والامضاء مع التعليم^(١) على اوراق البسابورطات المبرزة من
 الاشخاص سواء كانوا محليين ام اجانب وتحرير ما ربما يلتمسونه من تذاكر طريق
 او اوراق شهادت واعطاهم اياه هذا ما كان من القسم الاول من الامور الموكولة
 بالسفراء واما القسم الثاني منها يعني الاستشارة مع وكلاء الدول التي هي مراكز
 مامورياتهم في ما يقع من المواد المقتضية فان البحث فيها يكون تارة مع ذات
 صاحب الحكومة او مع ناظر الامور الخارجية او بحضور سفراء جميع الدول في
 مجلس مكالة عمومي يعني يكون اخراجها من القوة الى الفعل بطريق المذاكرات
 اللسانية وتارة يكون بمبادلة تقريرات تحتوي على افادة الخيال يعني بالواسطة
 الكتابية وحيث ان تعيين وجه ذلك وطرز اجرائه امر منوط ببعض راي كل
 دولة من الدول وارادتها فقد حصل التصميم على ان السفراء يراعون الطريقة
 سالوفة في هذا الخصوص عند الدولة التي تقيم فيها السفارة ويتقادون اليها

(١) الاصل المحرر بالتركي يقول فيه مع الوزير وهذه اللفظة اي وزير
 تطلق في اللغات الافرنجية على كل ما يقتضي ان بجره السفير او القنصل على
 البسابورطات بعد معاينتها

ايتها كانت اذ ان اجراء قضية الاستشارة المذكورة وتسويتها بطريقة التقريرات
المسطرة والمخنومة قد حكمت به العادة عند بعض الدول اما عند البعض
الآخر فتحصل المراعاة لمجرد طريقة المذاكرات اللسانية بشرط ان كل كلمة يطق
بها في اثناء المذاكرة تحرر بعد ايضاحها في دفتر على نمط سجل معد لذلك
من انواع القضايا التي تتوقف على مثل هكذا تقريرات او مذاكرات رسمية هي
عبارة عن جملة مسائل ودقائق تقع اما في ما يخص بتسوية اختلافات تحدث
في مناسبات الدول مع بعضها او في ما يتعلق باحقاق حقوق احد الاشخاص
الدائنين في دائرة قضا احد السفراء وتسويتها. اما السؤال عن السعي بتجليل
الامور الواقعة وتسهيلها واستمالة الضباط البلدية المامورين بتسوية تلك المادة
للمغرض والمعاملة باستعمال وسائل غير مرغوب فيها كالا فساد والاطاع بالرشوة
هل هو مخالف لعلو شان السفراء ومراتبهم ام لا. فجوابه. ان حصول الذوات
المأمورة المعروفة بالاعتداء والنفوذ في الاحوال البوليتيكية على ميل الانظار
اليها بل والانتفاع بتمشية المصالح الحاضرة وتسهيلها من افادات سرية تستفاد
من بعض الخونة بواسطة هدايا تعطى لهم امر لا يوجب هتك عرض السفير
وناموسه. وانما المحركات غير المرضية كاضلال المامورين البلديين واغوائهم
على نقض العهد والمواثيق بطريق الكذب والفساد والعنف والرشوة تعد من
المواد المنوعة بحسب قاعدة حقوق الامم ثم متى وقع بالفرض فسخ شيء من
الحقوق والامتيازات الفاخرة المخصصة بعموم السفارات او حصرة من طرف الدولة
واوجب ذلك اجتماع السفراء ومشولهم بحضرة ذات صاحب الحكومة لاجل حفظ
الحقوق المذكورة ووقايتها او دفع وازالة احوال ربما كانت مانعا لانفاذها
واجرائها وحسن لدى الدولة ان تكرم بقبول التماسهم في هذا الباب فيجتمع
حينئذ السفراء كافة في احد المحلات ويتوجهوا الى قصر صاحب الحكومة
ويفتح الكلام معه من كان بينهم اختيارا متقدما في السن ومستحقا لاجل درجة
من التشريفات الرسمية ويبادر الباقيون للكلمة وبيان ذلك الامر المهم المحاصل

والإفادة عنه بوجه الاتفاق ثم ان القسم الثالث من الامور الموكولة بالسفراء
الذي هو مراسلة الدول التي هم مأمورون بخدمة منها وإخبارها بما يلزم اعلانه لها
من الحوادث وافادتها به فانما هو ما امكن الدول المشار اليها ان تحصل عليه
بواسطة انواع المحررات والتقارير وغيرها من التبليغات الرسمية التي ترسل اما
الى اصحاب الحكومات واما الى نظار الامور الخارجية وحيث كان من العوائد
القديمة المستحقة الدولية ان يحرر ما يلزم ستره واخفاؤه من تلك الاخبار
الرسمية التي يبعث بها اليهم على هذه الصورة بحروف اصطلاحية فمن الواجب
اذن ان يعمل لتلك الحروف والارقام التي تتعين بالمذاكرة السابقة بين
الطرفين صورتان توجد الواحدة منها عند الدولة والثانية في يد السفير الذي
يحرر على منوالها ليكونا مفتاحا لكشف مثل هذه المعاني الخفية وإخراجها للتيار
وكذلك حيث كان كل نوع من الاوراق الرسمية التي يحررها السفراء لجانب
دولهم برسلوته ليبلغ الى المحل المقصود تارة بمعرفة خيالة اعني ادية وتارة بواسطة
سعاة مخصصين بالسفارة ايضا وقد تنتخب سعاة السفارة المذكورين ويقع عليهم
الاختيار تارة من طائفة العساكر وتارة من زمرة ارباب القلم فقد يسمون كذلك
تارة بسعاة بسابورط وتارة ببرد العلامة ويلقبون بذلك حسب قيد كيفية
مأموريانهم والاشعار عنها باوراق بسابورطات والانباء بها واعلانها بعلامات
خصوصية تعلق على المركبات التي يركبونها ويكونون معافين في اكثر المحلات
من الرسوم والكمارك وما هو موجود معهم من المحررات الرسمية وغيرها من
الاشياء مصاناً من ائثال الفحص والتجري من طرف مأموري الكمارك ويعطون
في المنازل التي يعبرونها اية وقت كان حيوانات بقدر ما يطلبون ويمتازون
عن سائر ارباب السياحة بانواع المساعدات كتسهيل مسيرهم وابلاغهم من
منزل الى اخر بكل سرعة حتى وفي اثناء الحروب والمقاتلات ايضا تكون برد
السفارة من هذا القبيل مأمونة من كل جور وتعد وحاصلة على احسن حماية
وصيانة في اثناء مرورها من اقاليم الدول المتعادية بمقتضى ما علم عن هذه

القضايا التي كانت ذرائع كافية لعقد معاهدات خصوصية لتنسيقها مراراً وتكراراً بين الدول وهي من الأمور ذات الاعتناء عند أرباب البوليتيكة

المادة الثامنة والأربعون في بيان حقوق السفارات وأول ذلك حق الأمن والصيانة

نظراً لكون أنواع الحقوق الفاخرة المختصة بالسفارات حسب مأمورياتها ترجع إلى إحدى القضايا الآتية وهي: إما صفة وكالة السفراء للدولة التي هم مأموروها وإما ترخيصهم بعقد وحل المعاهدات مع الدول التي يقيمون بها وإما نوالهم بعض تشریفات احترامية بقدر ما لهم من المراتب حسبما ذكرنا ذلك مراراً فقد يُعبر عنها في اصطلاح علم البوليتيكة بالحقوق المقتضية والحقوق الطبيعية والحقوق المحدثة واحدة هذه الحقوق المذكورة هو حق الأمن والصيانة أعني به ذلك الحق القوي الذي يشترط له ما يوجب أن تكون السفراء محفوظين مأمونين من كل أنواع الاثقال والتعديبات وسالمين مصونين من قيود الاستبراء والمسئولية في إدارة الأمور الموكولة بهم لدى الدولة التي هم مقيمون عندها وبما أن حق الصيانة هذا المعروف على الوجه المذكور هو الحق الإخص الذي يشمل السفراء وجميع الذوات المتعلقة في دائرة السفارة فلمن الأمور البديهة بأنه فرض عين على كل دولة من الدول أن تدقق على اجرائه بكل وقت وإنفاذه كما يجب وتقاص بأشد العقوبات الذين يتجاسرون على حركات تخالف ما يقتضيه وما لا يحتاج الأمر إلى تبيان أنه ولئن كان من الأمور العارية عن الاشتباه بأن السفراء الذين يتكبدون مخاطرة بشيء من أنواع الجور والمخافة ما دونون بالأعراض عن تقديم الدعاوي والتشكيات وإن يتهموا من تلقاء ذواتهم ممن ارتكب ذلك التكدير إلا أن السفراء اجتناباً في أغلب الأحوال من أن يتهموا بذاتهم على هذه الصبورة قد وجدوا طريقة لتسوية ذلك بواسطة قانونية وهي أن ينهل القضية أطراف الدولة

بتقرير يطلبون به مجازاة المرتكب بما يستحقه ثم ان حق الامن والصيانة يكون
للسفراء منذ وصولهم الى مواقع مأمورياتهم ومشولهم لدى اصحاب الحكومات
ونقتنم مكاتب الاعتماد التي بايدهم اما اذا كان حصل التخير عن امر قدومهم
سلفاً فيكون منذ دخولهم الى اقليم الدولة التي يقيمون بها ويستمر لهم الى ان تنتهي
مأمورياتهم ويعودون الى اوطانهم وقد كان من عادة بعض الدول وخاصة
الدولة العلية قديماً تهديد سفراء الدول المتعادية وتخويفهم في اوقات الحروب
والمقاتلات وربما حبسوا جبراً الى نهاية الحرب لئلا الامر بخلاف ذلك الآن اذ
ان حق صيانة السفراء بُرعي ويُعتبر حق في ايام الوغى وشدة الهياج احترازاً من
مثل هذه الحركات الباردة كما هو مسلم لدى دياية ارباب البولنيكة

المادة التاسعة والاربعون في بيان الحق الثاني وهو حق المعافيات

واحد الحقوق الفاخرة المختصة بالسفارات على ما سبقت الاشارة اليه هو
حق الاستثناء والمعافية ايضاً اعني به ذلك الحق الذي يشترط له ما يوجب
كون السفراء غير داخلين تحت احكام الدول التي يقيمون لديها ولا محكومين
بها قطعاً وبما ان هذا الحق محدود حقاً مخصوصاً من اعظم حقوق السفارات فمن
المعلوم بان يكون عند كل دولة من الدول من الدقة على تمكين السفراء المقيمين
في بابها من اجراء هذا الحق العظيم وانفاذه في كل وقت ما يؤذن بكونه من
الامور الملتزمة فوق الغاية الا ان الامر في تجويز اجراء هذا الحق وعدم تجويزه
للسفراء الذين ليسوا بقيمين في بابها متى دخلوا اقليمها اما بقصد السباحة او
للاقامة فيه مدة هو من الامور المنوطة ببعض ما يحسن برايتها ونقتضيه همها
وكان يجري هذا الحق دائماً قبل الآن من طرف بعض السفراء مع المبالغه
الفاسدة الى ان صار عدة مرات للجرائم والجنابات وذريعة اغنيادية بسبب
ذلك لنقض حقوق العباد وخلل احوال البلاد ومن ثم جرت المذاكرات بهذه
القضية ورويتها باطرافها الى ان حصلت مع مرور الايام على تعدد بلات متنوعة

وصارت دائرة انساع وتفوذ حق الاستثناء والمعافية المذكور محدودة في ايامنا
هذه ومختصرة للغاية كما هو غير خافٍ عن بصيرة اهل الوقوف

المادة الخمسون في بيان صورة احوال السفراء بالنسبة الى الاجكام البلدية المتعلقة بحقوق العباد

ولئن كان السفراء معنوقين من قيود الانحكام بالاحكام والقوانين البلدية
الجارية في ما يخص بحقوق العباد في الممالك التي يقيمون بها بمقتضى حقوق
الاستثناء والمعافيات الفاخرة المخصصة بالسفارات حسبما قد ذكرناه تفصيلاً في
ما مرّ غير انّه قد تقرر عادة بين الدول بانه اذا كان احد السفراء بحسب
مولده من التبعة الاصلية للدولة التي هو منهم بها او قبل من جهتها نوعاً من
المناصب والخدمات ارتضاه او تفرغ عن الامتيازات التي ائتمن بها في هذا الباب عن
رضى منه فحينئذ يحرم بالكلية من حق المعافية ويكون خاضعاً الى الاحكام البلدية
ومحكوماً بها كسائر التبعة والآ فان للسفراء حق المحرمة والملاطفة بانواع
التلطيفات والالتفاتات كما لو كان احد السفراء ارتكبه الديون في محل ما موريتو
مثلاً بحيث لم تبق له استطاعة على ايفائها كما لو اوجب واضطره الامر ان يرحل
من تلك الديار فراراً للتخلص منها فلا يمكن ان ذاك جلبه الى المحكمة البلدية
بهذا السبب ولا منعه عما قصده من الهرب بل لا طريقة لذلك الا بمراجعة اصحاب
الديون محكمة المملكة التي يكون ذلك السفير متوطناً بها ونقل دعاويهم
واحالتها اليها . اما السؤال عن املاك السفراء وما ينسب اليهم من الاموال
ومرجع ذلك الى حكومة اي الدول . فاجابه . بانه قد تقرر بمقتضى الشروط
بان الاموال غير المتحركة كالاملاك والعقارات تكون تحت حكم اية دولة وجدت
هذه الاشياء في اقليمها اما الاموال المتحركة اذا كانت عائدة للسفراء ومنسوبة
اليهم بالذات فتكون معنوقة في كل الاحوال من قيد الانحكام وبعبكس ذلك

إذا كانت ليست بمنسوبة إلى السفراء بالذات وإنما هي من قبيل رهائن وممتلكات فقط يعني إذا كانت من الأشياء التي تقدمت إليهم وتفوضوا بها بمحض نية المحافظة عليها ووقايتها من ضرر يترتب عليها فإنها تكون محكمة بقضاء إقليم الدولة التي توجد بها كأموال سائر التبعة الاعنابية وحيث أن قضية الانحكام وعدمه المذكورة أوجبت وقوع المنازعات مراراً بين الدول فقد أوجدوا طريقاً لدفع خمرة الشقاق ورفعها بالتام وذلك بحجز السفراء ومنعهم من طرف دولهم بالكلية عن اقتناء الأملاك ومشتري عقارات من هذا القبيل في أقاليم الدول التي تكون مراكز مأمورياتهم ثم ولئن كان إجراء ما يلزم من الحكم والحكومة بحق دائرة السفارة ولو أحتها وإنفاذ الجزاء المقتضي في الدعاوي التي تحدث بين بعضهم بعض بتفوضان في أغلب الأحوال لعدة مأمورية السفراء لكن حيث لم يكن هناك قوانين قطعية توجد في هذا الباب كان أمراً حالة القضاء والحكومة المذكورين للسفراء أو إدارة ذلك بمعرفة الضابطين بالبلدين خاصة هو في نفس الأمر منوط برأي كل دولة من الدول واختيارها كما أنه في غنى عن البيان عند أرباب البوابينكة

المادة الحادية والخمسون في بيان صورة أحوال السفراء بالنسبة إلى الأحكام الجزائية والسياسية البلدية

لأن المعلوم بأنه ما من السفراء من يمكن خصومه قطعاً إلى قوانين الدولة التي هي مركز مأموريته ولا انحكامه بها مطلقاً سياسية كانت أو جزائية بناءً على ما اختصاصه من حقوق الاستثناء والمعافيات حسبما قد بيناه وأفدنا عنه تفصيلاً في المادة التاسعة والأربعين وكذلك من البين بان الأبحاث والدعاوي المتقدمة قبل الآن من طرف البعض من المتجربين في علم الحقوق على أن ارتكاب التبايح يكون موجهاً نحو صفة الوكالة الشريفة التي يستند إليها السفراء وإبطالها وعلى

هذا يكون السفير ذاته مستوجباً للمحرورية من كل انواع الامتيازات الفاخرة هي
 عين الخطأ بل كلام ليس له معنى اذ ان صفة الوكالة الشريفة المذكورة ليست
 براجعة والحالة هذه لذات السفير نفسه وإنما هي عائدة لمجرد مامورية القنطرة
 الجبلية الموكولة به ومتعلقة بها إلا أنه مع ذلك قد وجد من مقتضيات الاحوال
 بين الدول بان تنوضع بعض اصول متوسطة في هذا الباب تناسب عدم الخلل
 في حقوق المعافيات المذكورة وتسد ما يمكن ان يرتكبه السفراء وتمنع بل ربما
 اوجبت معاقبة المرتكبين منهم ومجازاتهم كيلا يظنوا بأنه حاشا ثم حاشا يباح لهم
 ارتكاب الجرائم والقباحات او انهم في امان من خطر المسؤولية عنها بناء على
 المعافيات المذكورة وتلك الاصول هي انه اذا ارتكب احد السفراء جريمة او
 قباحة في اقليم الدولة التي هي مركز ماموريته فيعرض عن ذلك حالاً اعلاماً
 للدولة التي ارسلته ويلتمس منها تاديبه ومواخذته حسب القانون ثم عندما
 يكرم باجابة الرجاء المعروض وان يعمل بمقتضاه يومر ذلك السفير بان يرحل
 من المملكة بظرف مدة موقنة مناسبة واذا حصل منه تعرض في هذا الامر ايضاً
 يطرد حيثن من داخل الديار ويمجرى ما تقتضيه الكيفية باخراجه جبراً عنها
 اما اذا اجرينا البحث في صورة احوال سائر ماموري السفارات ولو احضنا بالنسبة
 الى الاحكام السياسية البلدية مع قطع النظر عن السفراء نجد بأنه ما يطلبه
 السفراء في هذا الباب وهو ان يكون لجميع الذين لم علاقة مع السفارة من الدول
 أياً كانوا بدون استثناء نصيب في المعافاة لم تقبله اكثر الدول ولا اجازة عليه
 بوجه من الوجوه ولذلك قد نقرر دستور العمل بראعى في هذا الباب على وجه
 واحد وهو ان ارباب السفارة الذين يتجاسرون على ارتكاب قبائح داخل دار
 السفارة او تتعلق بمجاعتها ويلقى عليهم القبض عقب ذلك في محل الارتكاب
 يكونون معتوقين عادة من حكم المحكمة البلدية عليهم وامر مجازاتهم بتوقف
 اجراؤه على راي وارادة نفس سفرائهم اما ارباب السفارة الذين لم تكن ارتكاباتهم
 على هذه الصورة بل ارتكبوا القبائح في محلات اخرى غير دار السفارة عموماً والى

عليهم القبض فيكونون خاضعين بكل الأحوال الى احكام المحكمة البلدية الجزائية بدون استثناء وحيث كان السفراء فيما عدا ذلك مرخصين بان يرسلوا اصحاب الجرائم ويعيدوهم مقيدين الى اوطانهم الاصلية الا انه مع افتداهم على ذلك لا بد لهم من ان يعتبروا شرط عدم الماذونية والافتداه قطعاً على ان يعاقبوا بالشدة كالحبس والجلد والقتل والاعدام فحذراً من مناظرات ومنازعات تحدث من جراء القضايا المذكورة قد اوجدوا طريقة لحل المناظرات وقطعها قبل ان تقع وهي ان يطردوا ارباب السفارة المتجاسرين على ارتكاب قبائح على هذه الصورة ويعيدوهم عن خدماتهم حالاً ويجلبوهم الى المحكمة البلدية ويسلموها اياهم بالطوع والرضى كما هو معروف في دراية ارباب البولنيكية

المادة الثانية والخمسون في بيان قضايا حق المأمن والمجاء وحق اعطاء البراءات

ولئن كان لا يمكن الدخول الى مساكن السفراء ودور السفارات وتفتيشها من طرف العسس وامناء الكمارك واذا دخل احد من هذه الذوات اليها بدون استئذان فيرخص للسفراء ان يطردوه ويخرجوه جبراً من دور سفاراتهم بناء على حق الامن والصيانة المخصص بعموم السفارات حسبما ذكرنا ذلك وافدنا عنه في المادة الثامنة والاربعين غير انه لم يكن لهم جذاً اصلاً ولا يرخصون قطعاً بان يجرؤوا تلك الحقوق الجسمية التي كانت تجري قبل الآن في بعض المحلات تحت اسم حق المأمن والمجاء اعني بستر الذين هم من اهل النهم واخفاء اصحاب الجرائم والقبائح الفجارية داخل دار السفارة ليخلصوهم بهذه الطريقة من الجزاء الذي يستحقونه وباء على ذلك اذا هرب مجرم في زماننا هذا الى احدى دور السفارات ليحتج فيها فيرخص لضباط البلدة المأمورين بالبحث عنه والقاء القبض عليه ان يجلبوا عساكر يحافظون بها على دار السفارة ويحرسونها وبعد

ان يطلبوا ذلك المجرم ولم يُعطَ لهم يدخلوا الى دار السفارة ويقبضوا عليه ويخرجوه منها جبراً ثم ولئن كان احياناً وعلى الخصوص اذا كان المجرم الملتجئ من اصحاب الممنج الخفيفة تحصل الرعاية الى حق المجا بالتفرغ عن قضية استرداده جبراً لا ان اجراء الحق المذكور يعد في اغلب الاحوال من المنوعات وقد كان من شترق السفراء قبل الآن ان يعطوا عدا عن ذلك براءات الى بعض ذوات من احاد الناس الساكنين في محل مقبلة السفارة ويجعلوا له بذلك نصيباً في انواع الحقوق والامتيازات المخصصة في السفارة اما الآن فقد منع هذا العمل والقي في اكثر الدول وانما الدولة العلية لم تترك تكريم بالاجازة عليه تارة وتارة كما هو من المسلمات عند ارباب البوليتيكة

المادة الثالثة والخمسون في بيان معافية السفراء من الرسوم والتكاليف

في الاوقات التي كانت فيها قضية نصب السفارات الدائمة وارسالها للاستمرار في مراكم ما مورياتها لازالت لم تجربها العادة عند دول اوربا وكان يكتفي فيها بارسال بعض سفراء فوق العادة احياناً لاسباب خصوصية فقط كان من العوائد المستحقة المما لوفقة بين الدول ان يعطى معاش من جانب الاميري للسفراء المذكورين المبعوثين على هذه الصورة وينظر في احياناً جاتهم من كل الوجوه لكن عندما حدث الائتلاف الكلي والمهادنة الكاملة بين الدول وتمكنت مع مرور الايام بهذه المناسبات استحكامات مباني السفارات وعرف حينئذ بان رفع قضية اعطاء المعاش للسفراء والغاءها اعراضاً عن كثرة المصاريف هما امر معقول موافق اما معافيتهم من كل انواع التكاليف والرسوم وسلامتهم من اعطائهم ملافاة للتفصيل فلا ريب بانها عمل لائق مطابق ثم صارت قضية

المعافية المذكورة موضوعاً لأنواع التعدادات أيضاً إلى أن انحصرت والحالة هذه تحت شرط أن يعطوا الرسم المعين على أية حالة عما يوجد لهم من الأملاك كالمعارات والأراضي لكائن من كانت إنما ما هو من المواد المتحركة التي هي من قبيل الأموال الباطنة وما يجلب من الخارج ويدخل إلى الديار من أنواع الأشياء التي يستعملها مجرد ذوات السفارة فلا يطالبون عنها بشيء من الرسوم المعقولة ثم لما صارت قضية الترخيص المذكورة التي حصل التكريم بتحويلها للسفراء في ما يخص يجلب بعض الأموال من الخارج وادخالها إلى الديار مجاناً على ما ذكرنا نستعمل قبل الآن عبثاً من طرف بعض السفراء حيث اتخذوها عدة مرات علة لجملة تجاوزات فاسدة وتجارات متنوعة فقد حصلت في أيامنا هذه المباشرة بنسخها والغائم راساً في أكثر الدول وعند البعض عنها لآلت تراعى إنما يعتنى أيضاً بتخصيص مقدار ما يدخلونه مجاناً من المتاع وتحريره سلفاً أو تقييد قضية ادخاله لمدة موقته مناسبة تنحصر لها

المادة الرابعة والخمسون في بيان صورة أحوال السفراء عندما يقيمون في أقاليم دول أخرى .

كما أن أنواع حقوق السفارات وامتيازاتها التي قد بينها وافدنا عن تفاصيلها في ما مر من موطنة على كل حال بصفة الوكالة الشريفة التي تتصف بها السفراء وبلي ذلك ارتباط الصفة الشريفة المذكورة بمجرد مكاتب الاعتماد الموجودة في أيادي السفراء كذلك هي هذه الحقوق الخصوصية أيضاً لا تكون مؤثرة ونافذة إلا في إقليم الدولة التي هي مركز مأمورية السفارة أما إذا أقام السفير في إقليم آخر غيره فمن البين الجلي بان لاصلاحية له أن يطلب امتيازات نظير هذه غير أنه رعاية لشرف مأمورية السفارات وعلاو شأن وشوكة الدول المستقلة قد وجد من العادات القديمة الدولية إكرام السفراء على كل حال واحترامهم

مع الالتفات الكامل عند ما يمرّون في الممالك الاجنبية ايضاً اذ يُقبل لهم ببعض حقوق وامنيّات مخصصة في السفارات يمتاز على اجرائها بحكمهم في تلك الجهات ايضاً ولذلك وجب وضع بعض اصول عامة تخصّص لهم في هذا الباب ومن ثمّ حصل القرار اجمالاً على انه اذا كان احد السفراء تراكم عليه الديون في اثناء مدّة اقامته في ديار اخرى او ارتكب نوعاً من الجرائم والقبائح فمن الممكن الفاء الضبط عليه واجراء محاكمته بل ومواخذته اذا اقتضى الامر وتاديبه حسب القانون بمعرفة المحكمة البلدية الكائنة في تلك المحلات واذا دخل باليد سفير دولة ما معادية في اوقات الحرب فيجبس للوقت كالاسير ويعامل عين المعاملة التي يعامل بها باقي الاسرى واما السفير الذي يرسل لكي يحضر المجلس عند انعقاد مجلس المكالمة ولئن كان مستحقاً للتشريعات الرسمية في المحل الذي فيه يجتمع المجلس فانه يُعدّ في سائر المحلات من قبيل احاد الناس واخيراً يكون للسفراء المستخدمين للاقامة عند دولة ما مركبة شتموي على عدّة ابالات كدولة اوستراليا نصيب يالون به كل انواع حقوق السفارة في كل من تلك الابالات فضلاً عن اجرائها لهم في مقر الحكومة ايضاً كما هو الحق لدى ذكوة العارفين بقاعدة حقوق الامم

المادة الخامسة والخمسون في بيان قضية ابطال السفارات

وعزل السفراء واسترجاعهم

لا يخفى بانه كما ان نصب السفارات وابتقاءها هو من مقتضيات حقوق الدول المستقلة كذلك هو امر نسخها والغائها تكراراً لبعض الاسباب ايضاً ولذلك كان نسخ مكتوب الاعتماد اللازم للسفير وازالة احد الاسباب التي التي يلزم عنها حل رباط السفارة وقطعه اذ انه اذا توفي احد الاثنين من اصحاب الحكومات اعني مرسل السفير والمرسل اليه او نزل عن كرسي الحكومة بصورة اخرى او انتهت المدّة التي تكون قد تعينت قبلاً وتخصّصت لسفارة مؤقتة او

أكمل السفير الامور الموكولة به او حصل تغيير في صفته ورتبته فان جميع ذلك من القضايا التي توجب نقض صلاحية مكتوب الاعتماد الموجود بيد السفير المؤتمن اليه فاذا لم يتجدد بعدها السند المذكور هُدمت مباني السفارة المستقرة بين الدولتين واندرست وكذلك عزل السفير واسترجاعه هو احد الاسباب المذكورة ايضاً كما لو اقتصى الامر لعزل احد السفراء من مركز مأمور به واسترجاعه لسبب من الاسباب وهي اما عدم قابلية السفير للامور الموكولة به او استغفائه وحصوله على خدمة اخرى في وطنه الاصلي او احسانه تحسين المصلحة المقصودة من سفارته او حلول بعض حالات مانعة لذلك او صدور امر بخصوص له او حدوث نوع من الفتور بين الدولتين وبناء على شيء من ذلك تحرر من طرف الدولة التي هو مأمورها مكتوب يبين به السبب ويلبر برجعته فحيث يتيلاق السفير المؤتمن اليه مع صاحب حكومة الدولة التي هو مقيم لديها وبعد ان يسلمه مكتوب الاسترجاع ينهي له عن سبب توجهه ويطلب منه الرخصة ثم يقوم بايفاء رسم الوداع وينهض للحيث ويرحل من مركز مأمور به عائداً الى وطنه الاصلي فاذا لم يُصب مصلحتكذار عوضه تقطع حيث يربط السفارة المرغوبة التي كانت منعقدة فيما بين الدولتين كما لو بالفرض كانت اقامة احد السفراء منحصرة سلفاً بمدة موقته او حصل له نوع تكدير من تعدد جري عليه من طرف الدولة التي هو مقيم لديها مغائر لقاعدة حقوق الامم فمن المعلوم بانه يكون ماذوناً بترك تلك الولاية ومرخصاً بان يقطع جيل السفارة من تلقاء ذاته حالاً بدون ان ينتظر مكتوب استرجاع يرسل له وكذلك وفاة السفير تكون ايضاً احد الاسباب المستلزمة لانحلال رباط السفارة وقطعه ولذلك عندما تقع حادثة محزنة نظيره في يلزم بان تنقيد اوراق السفير المتوفى الرسمية وباقي الاشياء التي تخصه في دفتر مخصوص بتحرر بمعرفة شخص من دائرة السفارة او سفير دولة ما بتخابه مقيم في ذلك المحل او مأمور يعتمد عليه تنصيبه الدولة وبعد ذلك يقفل ويختتم عليها اما متروكات السفير فيلزم تفريق ما كان منها من الاموال

غير المتحركة عما هو من الاموال المتحركة وتبينها عن بعضها بعض اذ يقسم ذلك على كل حال ويتوزع على الورثة ما كان من الاموال والاراضي تطبيقاً الى قانون الدولة التي هو موجود فيها وما كان من الاموال المتحركة تطبيقاً الى قانون الدولة التي ارسلت ذلك السفير اما حرم السفير الموما اليه وعائلته ولئن كان ليس لها حد ولا قابلية في نفس الامر اطلب شيء من الامتيازات الا انه قد تقرر لها ما حتمت به العادة بين الدول وهوان يظفر بحقوق السفارة في ظرف مدة موقته بعد وفاة السفير وكذلك يكون لخدام السفارة وتوابعها شيء من الامتيازات ايضاً

المادة السادسة والخمسون في بيان العهود الدولية والاممية

المعاهدات الدولية والاممية لفظ يطلق في عام البولونية على تلك العهود والمواثيق التي تعقد احياناً سرّاً او علناً اما لساناً واما قلماً وتسجل بين الدول مشتملة على جملة شروط مقتضية لتكون مداراً لتنظيم بعض مناسبات ملكية وحكومية جارية فيما بين بعضها بعضاً وتسويتها ولا يخفى بانه من الامور المقتضية في هذا الباب هوان تكون الدول التي تباشر عقد مثل هذه المعاهدات واسئدا لها معنوقة من قيود الانحكام ومتنظمة في سلك اصحاب الاطلاق والاستقلال في ادارة امورها الداخلية والا ربما عقدت معاهدات خصوصية اربطت فيما بين رجل من احاد الناس ذي ثروة واقتدار بين احدي الدول او فيما بين صاحب حكومة وبين حاكمه على بعض مواد خصوصية ومصالح ذاتية يستعين بانها ذات نفوذ مفرط على احوال البلاد والعباد ومع ذلك لا يمكن احصاؤها بجملة العهود الاممية

المادة السابعة والخمسون في بيان الوجوه التي يشترط عليها صلاحية كل نوع من المعاهدات للاعتبار

وما لا يخفى علوم العارفين بعلم الحقوق هو ان قضية صلاحية اي معاهدة
من العهود والمواثيق للاعتبار هي مرتبطة ببعض شروط ضرورية الاجراء
رضي الطرفين يعني ان يكون الطرفان المتعاهدان متحدين ومتفقين على مواد
العهد كل الاتفاق والآن لم يصادقاً رسمياً على المخابرات والمناكرات التي يجريانها
فيها وكانت تكاليف يرغب فيها الطرف الواحد فقط فمن المعلوم بانها لا تدعى
اذ ذاك عهداً ولا مواثيق اذ انها ليست بذات قوة ولا تعتبر قانونية اتصالاً ومنها
ايضاً حرية التراضي يعني ان تكون حرية التراضي المذكورة اللازمة الى صلاحية
المعاهدة على ما اشرنا مبنية على حسن رضى واردة تامة من الطرفين اذ يشترط
فيها بان لا يكون تراضيها هذا مبنيّاً على اسباب مكرهة جبرية او مهددة تخويفية
ومنها ايضاً حقانية التراضي يعني ان تكون قضية التراضي غير مبنية على وسائل
كاذبة كالتلون والتزوير والسهو والتقصير بل يشترط فيها ان تكون ناشئة
عن وقوف تام واطلاع كامل على حقيقة الحال من الطرفين وتلك اذا كان
معرضاً هناك سهو او خطأ في امر تخصيص القضية المقصودة بذلك العهد او في
الدقيقة المهمة من تلك المصلحة فلا يكون لتلك المعاهدات المعقدة بروابط على
هذه الصورة صلاحية لان تراعى او تعمل مضامينها ومنها هذا الشرط الاخير ايضاً
وهو ان تكون مواد المعاهدة قابلة للاجراء لانه بصرف النظر عن عدم ادراك
المواد التي لا يمكن اجراؤها بواسطة عهود ومواثيق فان اجراء شروط ايضاً من
شأنها زوال احد الطرفين المتعاهدين او تكدير شخص آخر غير متعاهد يعد
ايضاً من المستحيلات وعلى هذا الموجب تكون روابط المعاهدات المبنية على
شروط مثل هذه قد تنسقت على ما يغاير قاعدة حقوق العباد من المنوعات

المادة الثامنة والخمسون في بيان أصحاب الحد والرخصة بعقد العهد وبيان الزمان الذي تلزم به المصادقة على المعاهدات وتسجيلها

كما أنه ليس لأحد من أفراد الناس حد ولا رخصة أن يعقد معاهدات
تعد من قبيل المعاهدات الاممية ويخضع لها على الوجه الذي ذكرناه قبلاً كذلك
ليس له أن يصادق على مثل هذه المعاهدات ولا أن يسجلها أيضاً إذ من المعلوم
بأن ذلك هو أحد الحقوق العظيمة الخاصة بمجرد الدول المطلقة المستقلة في
أمر الحكم والحكومية لأنه لا كانت حقوق الدول المستقلة المشار إليها على
اختلاف أنواعها تنفوض في أكثر الأحوال لعهدة اهتمام المرخصين من وكلائهم
وسائر مأموريهم حسبما افدنا عن ذلك مراراً وكان من الممكن إجراء إنفاذها
بواسطة أساطينهم فعلى هذا الموجب قد جرت العادة بنقل الحق المذكور الراجع إلى
عقد العهد وإحالة إلى عهدة السفراء أيضاً ومن ثم صارت المعاهدات المعقودة
رسماً بمعرفة هؤلاء السفراء المرخصين أهلاً للرعاية ومستحقة في كل وقت لكمال الاعتبار
أنما إذا تجاوز السفير الذي يكون قد باشر عقد العهد حدود قدره ومأموريته في
أمر من الأمور فحيث يكون ذلك الأمر محتاجاً إلى المصادقة عليه بالامضاء
من ذات أصحاب الحكومات ثم حيث كان من الأمور المستحيلة إعطاء الترخيصات
للسفراء بصورة يدقق فيها عما يلزم من الدق في إلى السلام عليك^(١) لتكون
دستوراً لأعمالهم نظراً لبعده المسافات بين الدول المتعاهدة عن بعضها بعض
وصعوبة تسوية ما يمكن وقوعه من المشاكل المعضلة التي تظهر في أمر تخصيص

(١) هذا المثل من كلام المولد بن بريدون به قص الحكاية منذ طرق

بعض الشروط العهدية وكان من الأمور المخطرة إحالة قضايا مهمة معدودة من أهم المهام نظير عقد المعاهدات إلى إنسان مفرد بربطها على ما يحسن براه ويقع عليه اختياره في كل الأحوال فقد صار القرار في إيماننا هذه بأن كل عهد وميثاق يعد من العهود الأهمية عدا عن المعاهدات العسكرية التي تعقد في أثناء الحروب والمقاتلات يحتاج في أي حال كان بدون استثناء إلى التأكيد بالمصادقة عليه من طرف ذات صاحبي حكومتي الدولتين اللتين باشرتا عقده وربطته .

أما جواب السؤال عن التاريخ الذي فيمضي تجرى قوة نفوذ هذه المعاهدات المضية تصديقاً عليها على ما ذكرناه من صلاحية العهد للاعتبار قد تتبدى في أكثر الأحوال منذ امضاء المعاهدة وقد تكون منذ الوقت الذي به يجري إبراسه لصدور المصادقات رسمياً أيضاً .

المادة التاسعة والخمسون في بيان أنواع العهود المختلفة الأهمية وأنواع ما يتوقف عليها من المواد

قد استبان طبعاً بأن كل الأوضاع والمواد الداخلة في حوزة حكم الدولة ونظارتها يتوقف على مظهر مناسب أعني به انعقاد العهود الأهمية ثم إذا نظرنا إلى صورة مآل عموم المعاهدات ومضامينها نرى بأنها مقسومة إلى ما يقال له عهود مشروطة وغير مشروطة . وعهود خاصة وعهود عامة ومتى صرفنا النظر عن ايضاح العهود غير المشروطة يكون ما نشتمله المشروطة وتحتويه من القيود والشروط المختلفة أما موضوعاً معيناً على وجه الصراحة وأما بفهم من كيفية المصلحة ويُقبل النسخ والإبطال أو لا يقبل وقد يكون ملازماً لذمة الطرفين المتعاهدين أو ذمة الطرف الواحد منها فقط ثم بالنظر إلى صورة معاملة الطرفين اللذين يكونان إما متساويين فيه أو يوجد بينهما فرق وإما متخالفين كل الخلاف يكون معدولاً من قبيل الشروط الصريحة أو الضمنية أو الشروط القابلة للنسخ أو

المتنعة النسخ والشروط المتعاوضة، وبصفة والشروط المساوية او غير
المساوية وكذلك تكون هي ايضا الاممية التي نحن بصدد الكلام
عليها ذات انواع وفروع يعبر عن بعضها العهد الاممية التي يقال
لها خصوصية حسبنا ذكرنا لكونها متعلقة ببعض مصالح خاصة موجبة لجرد فائدة
ذات اصحاب الحكومات او فائدة عيالم واقاربهم اما المعاهدات التي يعبر عنها
العمومية فتكون على كل حال متعلقة بالمهام الملكية والاممية وموجبة لمنافع عامة
لكل هيئة الملك والامة الاجتماعية مع ان الخصوصية تزول وتضمحل بحالة من
الاجوال نظير وفاة صاحب الحكومة او انقراض اقاربه لكن اذا تداولها اصحاب
الحكومات الذين يعقبونه واحداً بعد واحد ولم تنسخ او تلغ رسماً فمن المعلوم ان
امرها يبقى نافذاً وظل مرعية الاجراء دائماً ثم انه يوجد تفاوت كلي فيما بين لفظتي
المعاهدات والعهد بمقتضى لسان علم البوثنيكية اذ ان ما يقال له معاهدات
هو المواثيق الرسمية التي عدا عن كونها تشمل شروطاً جزئية يعقبتها الاجراء
سريعاً قد يكون دوام صلاحيتها منحصراً بمدة قليلة فقط اما المعاهدات التي
يطلق عليها عهد فهي بعكس ذلك حيث ان اجراءها يكون متضمناً لعدة مواد
مهمة تحتاج الى كم وكم من الاوضاع المتواترة والحركات المتوالية وصلاحيتها
للاعتبار تمتد الى سنين وعصور وربما استمرت الى نهاية الدهور

المادة الستون في بيان العهد التجارية

من المعلوم لدى الخاص والعام بانه منذ اخذت روابط الالفة بين دول
اوربا في الكمال وتمكنت المخالطات بين بعضها بعض قبل الآن بما ينيف على
ثلاثة سنة تقريباً حصل الالتفات ايضاً الى تنظيم مواد التجارة وتنسيقها كسائر
المهام الملكية والاممية ومن ذلك الزمان الى ايامنا هذه الحالية لازالت الدول
تحسن المساعي والاهتمامات رويداً رويداً بعقد العهود الخصوصية وتنسيقها في ما
يخص بامور البيع والشراء وقد كان يقصد بمثل هذه العهود التجارية قبل الآن

الحصول على عدة امتيازات لطائفة تجر من مملكة واحدة وتعجيل بعض مصالح
ذانية لتسهيل بواسطتها فقط، أما هذه الأيام فقد فهم جيداً بأنه في الواقع يجب
ان تكون عبارة عن تأكيد اركان العمورية وتحصيل وسائل رواج سوق الغنى
والثروة الخيرية بمناسبة توسيع معاملات التجارة العمومية وكما كان امر التجارة
يتقوى بنفسه تارة في ايام الصلح وتارة في اوقات الحرب كذلك كان يتنوع ايضاً
مال ما ينضم من الشروط الى المعاهدات المختصة به ويطلق على الشروط المرسومة
شروط عمومية وشروط خصوصية بالنظر الى كونها اما مفيدة على طريق عمومية
واما محققة ومضافة تفصيلاً مادة فائدة. ثم ان احد الشروط العمومية التي
جرت العادة بادراجها في المعاهدات التجارية واصافتها اليها هي ان تعامل
تجار الدولة المتعاهدة بعين ما تعامل به تجار البلدة ومنها ايضاً ان تتمتع تجار
الدولة المتعاهدة بكل انواع الامتيازات والمعافيات التي يكرم بتجوزها واعطائها
الى تجارية دولة كانت متمتع بزيادة المساعدة ايضاً اما الشروط الخاصة التي
كانت تُضم الحاقاً الى العهود التجارية ايضاً فهي متعددة الانواع اذ انها عبارة
عن جملة قيود وتعيينات مناسبة لما يختص بانواع المواد المقتضية لها وكيف
يكون اجراء الاصول الدينية التي يتباد اليها التجار وكيف يؤدون ما تلزمهم
تأديته من انواع الرسوم وكيف يخرجون الاموال والامتنعة من المملكة ويدخلون
ذلك اليها وكيف ينزلون الاشياء المنقولة بجرأ من السفائن او يشحنونها بها وكيف
يحافظ على الحقوق والامتيازات التجارية ويتسوى ما يحدث بين التجار من
الدعوى والمنازعات وما يتركوه التجار الذين ربما يتوفون في الخارج من الاموال
وخاصة ما يتمتع به القنائل من انواع المساعدات والمعافيات. وحيث كان من
العوائد المستحقة القديمة الدولية التدقيق سلفاً على ما يمكن وقوعه كل وقت
من الكساد في سوق الاتحاد والوفاق وما راجح بين الدولتين من بضائع
الفور والشئاق فقد اقتضت ملاحظة ذلك ادراج احد الشرطين اضافة في
العهود التجارية دفعاً لشرئاق ورفعاً لضرر يستقبل وهما اما ان لا يكون

لدواعي الحروب التي تقع دخل في
التكريم في اثناء الحروب بجواز خروج
الدولتين المتعاهدتين وعودتهم الى اوطانهم
معلوم جيداً لدى اهل الوقوف

المادة الحادية والستون في بيان انواع الاسباب الموجبة لتأييد العهد الاحميه وتأكيدھا

من المعلوم بان الموائيق العرفية المعدودة من العهد الاحميه هي ايضاً مثل سائر
العهد والموائيق العادية يمكن تأييدها وتأكيدھا سواء كان ذلك بواسطة
تجديد استبدال المصادقات واستلامها او بواسطة الحاق المعاهدات باوراق
كفالات خصوصية تعطى بالمقابلة من الطرفين وتضم اليها . اما تأكيد معاهدات
المصالحة فلا يحصل غالباً بطريقة تكرار المصادقات وتجديدها الا على وجه
واحد وهو متى توفي صاحب حكومة احدي الدولتين اللتين باشرنا قبل ذلك
ب عقد العهد المخلص بقضية المصالحة وجلس على تخت الحكومة آخر عوضة وروى
من المناسب بان تعاد المذاكرة ثانية في ما سبق من العهد التي كانت جارية
بينها وتجدد قطعة قطعة يضم حيثئذ الحاقاً الى سند المعاهدة مصادقة تعطى
من الطرفين ما لها اعتبار شروط العهد الفلانية والامثال اليها بعدئذ لفظة
بلفظة واما صورة تأكيد المعاهدات بطريق الكفالة فقد كان يُعتبر فيها لاصول
الكفالة قبل الآن مثل القسّم وشرب الكاس^(١) وتسليم جماعة من الكبراء
بطريق الرهن . اما في زماننا الحاضر فهي تحصل من مجرد العهد هذين

(١) في الاصل بسمان وبرمك واند ايتك ولم اجد لافي اللغات العثمانية
ولا في غيرها ما بين يدي من كتب اللغتين تفسيراً لهاتين اللفظتين غير ان
قبرائين الحال تدل على ما في الترجمة اه مترجم

النوعين وهما اما ان تبادل الدينين بمعاهدة سندات الكفالة مع بعضها بدون ان تجز مداخله دولة اخرى وامثال ذلك يستقر رايها حتماً على تنسيق عهد الكفالة مع دولة اخرى يشترط فيه بانه اذا وقع من احدها اوضاع او حركات مما يفاءر شروط سند المعاهدة فتحصل المبادرة الى الزامه حده وتبذل المقدرة على اي وجه كان بدفع تعديده واما صورة رسم هكذا سندات كفالة واملاها فقد كانت احياناً تضاف الحاقاً في سند المعاهدة على شكل شرط من الشروط العهدية المعتادة و احياناً تبين بنوع خصوصي في ورقة رهنمية تدرج بها لتستفاد على حدتها وحيث ان قضية الكفالة نفسها تكون تارة على جميع مواد المعاهدة وتارة على مادة مخصوصة منها كان من اهم واجبات الدولة المفروضة كفالة لتهران تجري الدقة على امر اجراء كامل المعاهدة او المادة المخصوصة المذكورة كما ينبغي غير انه لا يكون لها مع ذلك حد ولا رخصة بان تتداخل جبراً في احوال الطرفين المتعاهدين ما لم يُطلب منها العون والامداد رسماً كما هو معلوم ارباب البوليتيكة ومن ثم اذا سُئل هل لقضية استبدال كفالات مثل هذه فوائد باهرة ومنافع ظاهرة. فيكون الجواب هكذا. وهو. بما ان امر فائدها وعدم فائدها يتوقف على كيفية بوليتيكة الوقت المرعية والحالة التجارية اذ ذاك فقد علم بالتجربة بانها لا توجب في اكثر الاحوال الا نفعاً قليلاً وانما تستوجب الفيوضات العظيمة في الاوقات التي تعتبر فيها اصول الموازنة البوليتيكة المرغوبة فقط

المادة الثانية والستون في بيان انحلال العهود وانكشافها

كما ان عقد العهود والمواثيق وربطها من الامور التي يمكن تصورها كذلك هو حل عقد العهود وكشفها ايضاً ومن المعلوم بان قضية حلها وكشفها لا تكون الا باتفاق نوايا الطرفين المتعاهدين او بمقتضى جراءة احدها على نقض تلك الشروط المتعمدة وفسخها من تلقاء ذاته ثم انه عندما يجب ان تحل عقدة العهد والميثاق وتفسخ عن رضى الطرفين بمقتضى احدى الوسائل الممكنة كانهضاء المدة

الموقفة التي تكون انحصاراً . . . دوام العهد او انقضاء المصلحة المقصودة
من عقد الميثاق واجراءه الفضيحة المعهودة وازالتها فليس
للدول الاجنبية حد ولا رخصة في ذلك ولا ان تتعرض له اما
السبب في الغاء العهد التي تنقض لاعتناق من الطرفين بل بمجرد معارضة
الطرف الواحد فقط فانما يكون اما مبنياً على الفسق والخيانة واما ناشئاً عن
امر منع اكمال تلك الشروط من كل الوجوه مع وجود التصميم على القيام بها
وفيما عدا ذلك لا يكون التعرض لمادة جزئية من مواد العهد موجباً الى نسخ
المعاهدات والغائها تماماً وانما تنقض الشروط المقيدة بها بمجملها او فسخ دقيقة من
دقائق المصلحة المهمة فيها بوجوب انحلال عقدة العهدة وانكشافها بالتمام والكمال
بحسبها قرينة قاعدة حقوق الامم

المادة الثالثة والستون في بيان حسن تسوية ما يمكن ظهوره من
الدعوى بين الامم واجراء اصول المقابلة بالمثل .

قد ذكرنا في الفصل الاول من هذا الكتاب كيف ان كل دولة مستقلة
لا بد من ان تكون مطلقة التصرف في احوالها الداخلية والخارجية ومستقلة بذلك
وانه لسبب عدم استغاثة الامم بحكمة عدلية عمومية يشتركون جميعاً في الانقياد
اليها فليس لسائر الدول حد ولا رخصة بان تختلط او تتداخل من تلقاء ذواتها
في الاختلافات والمنازعات التي تحدث لاسباب فيما بين البعض منها وانما حيث
كان ممكناً رفع هذه الاختلافات وتسويتها على هذا الموجب بواسطة حكم ملفوظ
من دولة اخرى منصوبة للتوسط بمجرد طريقة المذاكرات الدبلوماسية او باتفاق
الآراء فقد وجد من مقتضيات الاحوال تبين الكيفية التي هي علة الاختلاف
قبل مباشرة حل ما يقع من مثل هذه الاختلافات وتسويتها على تلك الصورة
والانتهاء عنها رسماً مع الاثبات بادلة وانصحة انها في الواقع وضع ممنوع مما شرع له عادة
حقوق الامم اما هذا الاثبات فهو من المواد المعنى باخراجها الى الظاهر من غير

مراجعة التحريرات والتبليغات المناء بجزالة تلك كالمعاهدات السابقة المحفوظة في قاطر الدفاتر والاعلانات العمومية التي أصدرتها الدول والتفادير الرسمية المحررة من اصحاب الحكومات الى بعضها ومن سفارة الى سفارة واستنباطه من مآلاتها ومضامينها حتى متى تبين بان الكيفية المرقومة التي هي مدار الاختلاف قد نشأت في واقع الامر عن حركة شاذة غير مرضية وانضح تاخر الدولة ذات الارتكاب وتعلمها في ما يلزم من التضمين او الترضية فمن الجلي بانه يكون حينئذ للدولة التي حصل لها التكدبر اذن بان تجبر ما يلزمها من الحق بها من القبضة وتقدر ايضا ان تقابل اساءتها بالاساءة انتقاما لذاتها فتد على الدولة المرتكبة حركات جبرية توصلها اليها بمقدار ما تحملت منها وفي مرتبة غير انه لما كان من مجريات الاحوال بان اجراء اصول المتقابلة بالمثل على ما ذكره قد أدى مرارا الى نقض المصالح بل ربما اوجب الحرب والجidal فلاحظه لذلك قد روي من اللازم ا فراغ هذه الاصول في قالب حسن الانظام ومن ثم حصل المحتم بما نثر لذلك من الشروط وهي ان يكون ما يجب اجراؤه في الحملة من الحركات والاصرار المتقابلة منحصرا في الدولة ذات الارتكاب فقط فلا يوجب خسارة ولا ضررا بوجه من الوجوه لباقي الدول ويكون اخراجه الى الفعل مرتبطا بعهد ضباط الملكة او ماموري الدولة المصوبين له خاصة فلا يحال الى ما نخشاه عامة الناس وبناء على ذلك قد صار من النادر الآن ان يجري في اوقات ما كان جائزا في الازمة السالفة من انه وقتما يتضح لزوم الالتزام اصول المتقابلة بالمثل على ما ذكر نعلن القضية للعامة يستحسن اجراؤها بواسطة اوباش الناس ايا كانوا حيثما نشر لم ترخيصات بذلك خصوصية اتخذوها عدة مرار علة لوقوع الارتكابات المكروهة كالسلب والنيل والحريق وان وقع والحالة هذه ما هو من قبيل تلك الخسارات المتقابلة فيكون محصرا بجملة مواد معينة يقتصر فيها غالبا على ضبط بعض اموال وامتنعة تُصادر فقط كما هو معلوم العارفين بقاعدة حقوق الامم

تذييل للمؤلف

لا يخفى بانه كما ان الدول تكون مع بعضها اما على صلح وسلام واما في حرب
وصدام كذلك هي الاصول المناسبة العدلية المرعية فيما بينها فإنها منتظمة بحسبها
يوافق كل حالة على حديتها وتلك كان هذا الكتاب منتسبا في الاصل الى
قسمين متخالفين انما حيث ان اسس الرفاه والراحة هي الآن حاصلة على كمال
الثبات والمتانة في قسم اوربا فقد اكتفينا بترجمة القسم الاول منه المنتصبي الى
الحالة الراهنة فقط واذا اراد الله وانعم عليه بامالة نظر الاستحسان لدى
اهل العلم والعرفان فنعتبه بالقسم الثاني الذي فصل به

القواعد الالهية التي تجري في اوقات الحروب

وبقدمة بعد الطبع الى ارباب

المطالعة على احسن

اسلوب

بسم

قهرست

المقدمة

٢

الفصل الأول

- ٥ في بيان الدول المختلفة والاصول البوليتيكية بوجه العموم
- ٥ المادة الاولى في مناسبات الدول بالنسبة الى بعضها بعض
- ٦ . الثانية في بيان اصول موازنة البوليتيكية
- ٧ . الثالثة في بيان احوال لاصول المذكورة
- ٩ . الرابعة في بيان اصول المعاقدة
- ١٠ . الخامسة في بيان اصول الرياسة
- ١١ . السادسة في بيان انواع الدول واول ذلك الدول المستقلة
- ١٢ . وغير المستقلة
- ١٣ . المادة السابعة في بيان الدول المركبة وغير المركبة
- ١٣ . الثامنة في بيان السلطنة والجمهورية
- ١٤ . التاسعة في بيان قضية الفرق بين الاختلاف بين الدول في
- ١٤ المذاهب الدينية
- ١٥ . المادة العاشرة في بيان انواع درجات الدول بالنظر الى حوزتها
- ١٥ وانساع مقدرتها
- ١٦ . المادة الحادية عشرة في بيان انواع درجات الحكام بالنظر لما يستحقونه
- ١٦ من التشریفات الرسمية

١٨

في بيان حقوق التملك الشعبية عموماً

المادة الثانية عشرة في بيان صورة اكتساب الاموال والاملاك

١٨

وتخصيلها بوجه العموم

٢١

المادة الثالثة عشرة في بيان حقوق الضامم والمحقات

الرابعة عشرة في بيان ما يكتسب من الاموال والاملاك التي

٢٢

تتحصل بطريق العهود والمواثيق

٢٣

المادة الخامسة عشرة في بيان توسيع حقوق الملكية وكيفيتها

السادسة عشرة في بيان صورة معاملة الدول بالنظر الى

٢٤

تقلبات داخلية الدول الاجنبية

٢٥

المادة السابعة عشرة في بيان صوف الاهالي

الثامنة عشرة في بيان ادخال الناس الاجانب الى داخلية

٢٥

البلاد واخراجهم من دائريها

٢٧

المادة التاسعة عشرة في بيان جمع الاغراب واسكانهم في داخلية البلاد

٢٨

العشرون في بيان حقوق الدولة على عموم الاغراب

٢٨

الحادية والعشرون في بيان حقوق الدولة على نفس الاغراب ذاتهم

٣٠

الثانية والعشرون في بيان حقوق الدولة على اموال الاغراب

٣١

الثالثة والعشرون في بيان ما للدولة من الحقوق على الاغراب

٣١

بالنظر الى الاحكام البلدية المتعلقة في حقوق العباد

٣٢

المادة الرابعة والعشرون في بيان حقوق الدولة على الاغراب بالنظر

٣٢

الى احكام السياسة البلدية المتعلقة في الذنوب والجنايات

٣٣

المادة الخامسة والعشرون في بيان استرداد المجرمين واستبدالهم وقضية

٣٣

الامان والشفاعة

صحيفة

- ٣٥ المادة السادسة والعشرون في بيان حقوق الدولة على الاغراب
- بالنظر الى نظمات الضابطه البلدية
- ٣٦ المادة السابعة والعشرون في بيان حقوق الدول على انواع المياه
- ٣٨ . الثامنة والعشرون في بيان حقوق الدول على السواحل البحرية
- ٤٠ . التاسعة والعشرون في بيان حقوق الدول على السواحل
والشطوط البحرية
- ٤١ المادة الثلاثون في بيان حقوق الدول على الاوقيانوس
- ٤٢ . الحادية والثلاثون في بيان التشريفات البحرية عموماً
- ٤٣ . الثانية والثلاثون في بيان التشريفات البحرية للمعتاد اجراؤها
في البحار المحكومة وغير المحكومة
- ٤٤ المادة الثالثة والثلاثون في بيان قضية عبودية الامم

الفصل الثالث

- في بيان انواع التمتعيات الموجبة الى تأييد وتأكيد بحال التعلق والائتلاف
المرتبطة فيما بين الدول
- ٤٦ المادة الرابعة والثلاثون في بيان عموم السفارات
- ٤٩ . الخامسة والثلاثون في بيان صنوف السفراء ودرجاتهم
- ٥٠ . السادسة والثلاثون في بيان السفراء من الصنف الاول
- ٥٠ . السابعة والثلاثون في بيان سائر صنوف السفراء
- ٥١ . الثامنة والثلاثون في بيان سائر مبعوثي الدول
- ٥٢ . التاسعة والثلاثون في بيان القناصل
- ٥٥ . الاربعون في بيان كمية السفراء وكيفيتهم
- ٥٦ . الحادية والاربعون في بيان طواقم السفارات ولواحقها

المادة الثانية والأربعون في بيان أسس الرسمية اللازمة للسفراء

٥٦

بحسب ما مورياتهم

٥٨

المادة الثالثة والأربعون في بيان التشریفات الرسمية التي تستحقها السفراء

الرابعة والأربعون في بيان ماذونية السفراء في اجراء الرسوم

٥٩

الموكبية وملاقة اصحاب الحكومات والمثول بهم

المادة الخامسة والأربعون في بيان قضية الزيارات التي يجب على

٦١

السفراء ان يقدموها

المادة السادسة والأربعون في بيان نظام مراتب السفراء في رسم

٦٢

التقدم والتخبر

المادة السابعة والأربعون في بيان الامور التي تؤمر بها السفراء

٦٣

وحروفهم الاصطلاحية وورد السفارة

المادة الثامنة والأربعون في بيان حقوق السفارات واول ذلك

٦٧

حق الامن والصيانة

المادة التاسعة والأربعون في بيان الحق الثاني وهو حق المعافيات

٦٨

الخمسون في بيان صورة احوال السفراء بالنسبة الى الاحكام

٦٩

البلدية المتعلقة بحقوق العباد

المادة الحادية والخمسون في بيان صورة احوال السفراء بالنسبة

٧٠

الى الاحكام الجزائية والعماسية البلدية

المادة الثانية والخمسون في بيان قضايا حق المأمن والمجاو حق

٧٢

اعطاء البراءات

المادة الثالثة والخمسون في بيان معافية السفراء من الرسوم والتكاليف

٧٣

الرابعة والخمسون في بيان صورة احوال السفراء عندما

٧٤

يقعون في اقاليم دول اخرى

صحيفة

- المادة الخامسة والخمسون في بيان قضية ابطال السفارات وعزل
 السفراء واسترجاعهم ٧٥
- المادة السادسة والخمسون في بيان العهد الدولية والاممية ٧٧
- السابعة والخمسون في بيان الوجوه التي يشترط عليها صلاحية
 كل نوع من المعاهدات للاعتبار ٧٨
- المادة الثامنة والخمسون في بيان اصحاب الحق في الرخصة بعقد العهد
 وبيان الزمان الذي تلزم به المصادقة على المعاهدة وتسجيلها ٧٩
- المادة التاسعة والخمسون في بيان انواع العهود المختلفة الاممية وانواع
 ما يتوقف عليها من المواد ٨٠
- المادة الستون في بيان العهد التجارية ٨١
- الحادية والستون في بيان انواع الاسباب الموجبة لتأييد
 العهد الاممية وتأكيد ما ٨٢
- المادة الثانية والستون في بيان انحلال العهد وانكشافها ٨٤
- الثالثة والستون في بيان حسن تسوية ما يمكن ظهوره من
 الدعاوي بين الامم واجراء اصول المقاتلة بالميل ٨٥

وجه	مطر	خطا	صواب
•	١٦	وقد كان تأسيس	ثم ان تأسيس
٦	٢	وبانضمام ذلك	وانضمام ذلك
٦	٤	بواسطة الحروب الشديدة	بواسطة ما حدث من الحروب الشديدة
١٢	١٥	السلطنة او الجمهورية	السلطنة والجمهورية
١٦	١٦	كدستور وتشريعات	كدستور تشريعات
• ٢١	٢	بما شملت	وما شملت
٢٢	١١	بين دولة ودولة امة وامة	بين دولة ودولة امة وامة
٢٢	١٢	بعهد معاهدة	بعقد معاهدة
٢٢	١١	انتي ذكرتها	التي ركزتها
٢٢	١٢	مرا او كان	مرا او كان
٢٧	٢٦	ان يتحرر في وقت كان	ان يتحرر في اي وقت كان
٢٩	٤	تلك التسعة	سلك التسعة
٢٠	٢٠	من المعاهدات	من العادات
٢٦	١٢	التجار والاجانب	التجار والاجانب
٤٠	٤	اعلب الاحوال	اعلب الاحوال وخاصة في ايام الصلح
٤٩	١١	مع مرور بعضها في التشييد مع الدهور	مع مرور بعضها في التشييد مع مرور الدهور
٥٥	٢	كل راي واحدة	راي كل واحدة
٥٦	١٦	في خلال السفر موقفا	في خلال غياب السفر موقفا
٥٧	٢١	بالحررة احكاما	بحررة احكاما
٥٧	٢١	الى ومن الامور	الى السد المذكور ومن الامور
٥٨	١	السد المذكور والاطلاع على	والاطلاع على
٥٩	٦	وبالنصف الثاني	وبالنصف الثاني
٧٤	٩	نجات متنوعة	نجات متنوعة
٧٤	١١	ونجرب	ونجرب
٧٦	٧	احسانه نجس	احسانه نوال
٧٧	٦	ان يطفر	ان يطفرا
٧٧	١٧	بين احدي	وبين احدي
٧٨	١١	مهدرة تخويقية	مهددة تخويقية
٨٢	١٨	القسم وشرب الكاس	التمهد والقسم
٨٦	٢	والنفادير الرسمية	والتقارير الرسمية
٨٦	١٧	ان يجري في اوقات	ان يجري في وقت من الاوقات

۲۲۶۳	از بنسیر
د ۳۳	فن منب
۶۱۲	تاریخ بنسیر

2396
SIA

